



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية



التوجيه النحوي للوقف الهبطي في القرآن الكريم وأثره في المعنى

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب واللغة العربية

تخصص: اللسانيات واللغة العربية

إشراف الدكتور:
الأمين ملاوي

إعداد الطالبة:
ربيعة خفه

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
01	عمار ربيح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	رئيسا
02	الأمين ملاوي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
03	أبو بكر حسيني	أستاذ	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1436-1437هـ

2015-2016م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١﴾ ﴾ سورة الحجر، الآية (9) .

﴿ وَقَفُّهُمْ إِنِّهِمْ مَسْئُولُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ سورة الصافات، الآية (24) .

﴿ كَتَبُ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ، قُرْءَانَا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ﴾ سورة فصلت، الآية (3) .

«خَيْرِكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ» حديث شريف.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على سيد الكائنات. أسأله سبحانه أن يوزعني استشعار نعمه علي، وأن يطلق لساني بالشكر، ويعمر جناني بالفكر والذكر؛ إنه سميع مجيب الدعاء، وبعد: إنه من لم يشكر الناس لم يشكر الله. وأولى الناس بالشكر الجزيل:

أستاذي المشرف الدكتور صالح لعلوحي، الذي لم يخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة؛ فصوب الأخطاء وقوم الاعوجاج، فله مني عظيم التقدير.

وأزجي الشكر العميم إلى والدتي حفظها الله ورعاها؛ التي لم تأل أدنى جهد في تقديمي ونباحي، وإلى سائر أفراد أسرتي الكريمة، خاصة بدر الدين، عبد الجبار، جاب الله، أحمد، كريمة وفاطمة الزهراء وشفاء، وعمي عبد القادر، فقد كانوا لي عوناً؛ بالتشجيع والاتصالات بمن يفيدني في البحث. وأشكر من ساعدوني من ذوي الفضل: في تماسين وبلدة عمر وتقرت، منهم: معلمتي: بدء حياة، فاطمة بوبكري، وسامية تاتي، لطيفة خباز، عامرة بربح، حليلة بوبكري، سعيدة السبع، ورشيدة طبة. وأخص بالشكر الدكتور عمر بوبقار، والأستاذ مهدي مشتة، والأستاذ منير بدوي، والأستاذة حسينة بوزاهر، والأستاذ علي بخوش، و كل من زودني بالملاحظات الهادفة والنصائح المهمة، ومن أعانني من قريب أو بعيد في الحصول على المراجع أو بالتشجيع والدعم المعنوي في مسار البحث: من أساتذة وأصدقاء وزملاء، وعاملين... خاصة في جامعة بسكرة وورقلة والجزائر. والشكر موصول إلى الشيخ عبد المجيد قوني، والشيخ إبراهيم خالي، وكل أعضاء الأسرة التربوية لمؤسسة الطالب السعدي بوخندق بتماسين؛ فقد كانوا يدعون لي في تيسير سبل البحث.

وأوجه شكري الخالص إلى المشرفين على مكتبة زاوية الهامل ببوسعادة، وكذا القائمين على تسيير شؤون المكتبات بتماسين، خاصة مكتبة دار الشباب، ومكتبة الزاوية التيجانية.

وأترحم على أهل القرآن والعلم، منهم أصولي لثلاثة أجيال خلت في السلسلة المتضمنة والذي (عبد الحفيظ بن محمد بن سي علي خفه).

وأهيب بمن يطلع على هذا البحث، إذا وجد فيه خطأ أو نقصاً، أن ينبهني إليه حتى أستدركه، وله مني جزيل الشكر.

أسأله تعالى أن يجازي هؤلاء جميعاً، وغيرهم من جنود الخفاء، الذين كانوا لي أعواناً في هذا البحث بخير ما يجازي به العلماء العاملين.

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأعظم وعلى آله وصحبه ومن والاه وسلم.

إن القرآن الكريم هو معجزة الإسلام الخالدة. وقد عرف أسلافنا-رضوان الله عليهم- فضله، فأحاطوه بعنايتهم واهتموا بتفسيره واستكناه إعجازه. ومن خلال ذلك أضحت القوة الدافعة للغة العربية، وقد بلغت العربية حينئذ أشدها وتوافرت لها عناصر التهذيب والكمال، فسمت إلى قمة العظمة بين اللغات.

وشرف العلم بشرف المعلوم، لاسيما إذا كان الأمر متعلقا بكتاب الله عز وجل، ويعد علم الوقف من أهم العلوم التي اهتم بها العلماء المسلمون؛ لارتباطه ارتباطا وثيقا بوجوه تفسير كتابه عز وجل؛ فهو مفتاح تدبر القرآن الكريم وفهم معانيه. وبيان المعنى هدف عام لأصحاب الوقوف. كما أن أهم ما تناوله اللغويون من علم القراءات هو ظاهرة الوقف، ونصيب علم الوقف في تراثنا اللغوي كبير؛ لما يستوعب من مسائل صوتية و صرفية ونحوية ودلالية. وتختلف مصاحف المغاربة عن مصاحف المشاركة: في الترميز للوقف، وفي طائفة من مواضعه. والشعب المغربي شعب ينزع إلى الوحدة بطبعه وفطرته، تتمثل هذه الوحدة في: العقيدة الأشعرية، والفقهاء المالكي، ووحدة التلاوة انطلاقا من رواية (ورش) عن (نافع)، والوقف الهبطي المسمى نسبة إلى واضعه الشيخ (محمد بن أبي جمعة الهبطي، ت930هـ).

أثار (الهبطي) بأوقافه سجالاتا في أوساط أهل العلم: بين مؤيد مفرط في التعصب يرفع له راية الإمامة، ومعارض مفرط في التبرم والإنكار، يرميه بالجهل وضعف البصيرة النحوية، وقليل منهم منصف تعامل مع هذه الأوقاف بموضوعية؛ فباتت المعادلة الهبطية _ أعني الهبطي وأوقافه _ تبحث عن حل، وبقراءة نحوية بالدرجة الأولى وبالضرورة في نظري؛ ذلك أن التخريج النحوي يعطينا فرصة للخروج من المآزق الكثيرة. وفي ظل هذه المعطيات، تولدت الفكرة التي استشارتها إشكالية هي:

كيف يتجلى التوجيه النحوي في الأوقاف الهبطية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات، مجالاها:

- ما خصائص منهج الهبطي في تخيير مواضع الوقف؟
- ما مرجعية الإمام (الهبطي) في تخيير الوقف؟ أمتنع هو أم مبتدع؟

- يمكن وصف واضح الوقف الهبطي؟ أم هو ذو بصيرة نحوية ضعيفة كما وصفه بعضهم؟ أم هو عالم بلالغة والنحو وأسس وضع الوقف وإنما لكل عالم هفوات؟

ومن هذا المنطلق، جاء موضوع البحث موسوماً بـ:

«التوجيه النحوي للوقف الهبطي في القرآن الكريم وأثره في المعنى».

ودفعني إلى اختيار الموضوع جملة من الأسباب، منها الذاتية، وأخرى موضوعية:

فمن الأسباب الذاتية:

- 1- الرغبة في خدمة التراث العربي الإسلامي.
- 2- كوني من بيئة تهتم بتعلم القرآن الكريم وتعليمه؛ فرغبت أن تكون فاتحة بحثي رحلة تدبر في فلك القرآن الكريم، بتشكيلة الوقف الهبطي.
- 3- إن البحث في هذا المجال يجعلني أطلع على علوم أخرى، تتعلق بالقرآن الكريم: كعلم القراءات والتفسير وأسباب النزول والبلاغة والنحو...
- 4- المدونة ملتقى القراء ويقوم على عاتقها التعبد؛ فرغبت في استقطاب جماهير مختلفة من الأجناس والشرائح البشرية من القراء؛ فاستفيد من ملاحظاتهم، وعسى أن يعظم أجري بهم.
- 5- وما شجعتني كذلك: توفر كثير من مراجع البحث في مكتبي، والمكتبات والمدارس القرآنية والكتاتيب القريبة مني.

ومن الأسباب الموضوعية:

- 1- كون الموضوع من صميم التخصص؛ إذ يتعلق بالمستوى الثالث من مستويات التحليل اللساني، وهو: المستوى التركيبي (النحوي).
- 2- خصوصية المدونة؛ لشيوع ظاهرة الوقف في القرآن الكريم، واهتمام التعليم القرآني في عصرنا بأحكام التلاوة، بما فيها الوقف. ولا يخفى أن جل المصاحف المطبوعة في الجزائر والمغرب خاصة، اعتمد في ضبط وقوفها الوقف الهبطي.
- 3- إثراء المكتبة العربية الإسلامية بأبحاث في هذا الشأن.
- 4- كما أن دعوة الشيخ (مساعد بن سليمان الطيار) للمغاربة في كتابه (وقوف القرآن وأثرها في التفسير)، للبحث في الوقف المعتمد في مصاحفهم، كانت لي دافعا لطرق الموضوع. وكذلك استجابة

لما دعا إليه الشيخ (بن حنيفة العابدين)، إلى زيادة التوسع في الموضوع، وذلك في مقدمة كتابه (منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم).

ولبلوغ المرام يسطر البحث وفق الخطة المشتملة على: مقدمة يليها تمهيد ثم فصلان فحاشمة، وتذييل الدراسة بملحق.

-مقدمة: اشتملت على عناصرها الواجبة، من الإطار العام للموضوع وأهميته وإشكالية البحث، وأسباب ودوافع اختياره والهدف منه، والخطة التي انبنى عليها البحث، والمنهج المتبع، والدراسات السابقة، وكذلك المراجع الرئيسة، والصعوبات التي واجهت الباحثة في إنجازها.

-تمهيد: يتناول تأصيل المصطلحات وتوطئة عن الوقف القرآني والتعريف بالإمام الهبطي ووقفه. ويندرج تحته جملة من العناوين: تعريف التوجيه والنحو والتوجيه النحوي، ثم الوقف وعلاقته بالقطع والسكت وكذلك أهمية الوقف وصلته بالنحو وعلوم أخرى وأقسامه ورموزه في مصاحف المشاركة والمغاربة. كما يتضمن ترجمة الإمام (الهبطي) والتعريف بتقيد وقف القرآن الكريم.

-الفصل الأول: مخصص لخصائص منهج الهبطي في الوقف وموقف العلماء من الهبطي وأوقافه. ويضم عشرة مباحث؛ حيث يبسط الكلام في المبحث الأول عن الاحتياط للعقيدة في جانب الله تعالى وفي جانب الرسل عليهم السلام ويتناول الثاني الحديث عن اعتماده الوقف التام وغيره من الوقوف ويبرز في الثالث إثارة الإعراب الخفي واللجوء إلى التفسير الشاذ أحياناً ويتضمن الرابع الحديث عن الفصل بين المتلازمين والوقف على ما قبل بعض الأسماء المبهمة وبعض الحروف ويخصص الخامس لمذهبه في الوقف على أحرف الردع والجواب (كلا وبلى ونعم). والسادس للوقف على الأوامر والنواهي والفصل بينها أحياناً، والتفريق بين المختلفات وفي السابع يتم الكلام عن توفير الجمل الدعائية والإطلاق والتعميم ويتطرق المبحث الثامن إلى الوقف الذي تقتضيه القراءة والوقف لبيان الحكم الفقهي وفي التاسع يتم التعرف على تعامله مع السياقات المتشابهة والإشارة إلى تنوع المعنى. بينما يتناول المبحث العاشر الحديث عن موقف العلماء من الهبطي وأوقافه.

-الفصل الثاني: يتناول الوقف الهبطي ووقوف المشاركة. وهو فصل يغلب عليه الجانب التطبيقي، يتبين من خلاله حدود الاتفاق والاختلاف بين الوقف الهبطي ووقوف المشاركة. ويشتمل هذا الفصل على ثمانية مباحث: يخصص الأول للوقف الهبطي والوقف اللازم. والثاني للوقف الهبطي والوقف أولى. والثالث للوقف الهبطي ووقف الوصل أولى. والرابع للوقف الهبطي والوقف الجائز وأما الخامس فيتناول

الوقف الهبطي والوقف المتعاقق وفي السادس الوقف الهبطي والوقف القبيح ويعالج السابع قضية الوقف الهبطي والوقف على رؤوس الآي. والثامن يتضمن تحليلاً لتناج الفصل الثاني.

— الخاتمة: تضمنت عرضاً لأهم النتائج المتوصل إليها في البحث، مذيلة باقتراحات.

يشارك كل من الوصف بآلية التحليل والاستقراء والإحصاء والمقارنة في إعطاء الصبغة العلمية للبحث؛ وعليه سينتهج في هذه الدراسة المنهج الوصفي؛ لمناسبة هذا الإجراء للموضوع المطروق، ويستعان بالمنهج الاستقرائي والإحصاء والمقارنة في جوانب من البحث؛ فيعتمد الإحصاء بصفته أداة علمية للحصول على المعلومات؛ مما يسمح بالحكم على الظاهرة بشكل موضوعي. وبالوصف نحصل على معلومات وافية ودقيقة عن الوقف الهبطي تسهم في تحليل الظاهرة. وتعرض المادة على منظار التوجيه النحوي، حيث يتم التحليل للوصول إلى الرؤية العلمية والتفسير المقنع. وهنا نستفيد من آراء علماء الوقف والنحو واللغة والتفسير؛ وذلك لارتباط الموضوع بالتفسير التحليلي الذي يعتمد تحليل الأوجه الإعرابية وإيراد الأقوال. كما تتم مقارنة الأوقاف الهبطية بمثيلاتها المشرقية، بعد استقراء المعلومات المساعدة على ذلك من مظاهرها؛ قصد التعرف على مكنن الاتفاق والاختلاف بين الوقف الهبطي ووقف المشاركة.

ويشار إلى مواضع الوقف المعنية بالتحليل بوضع خط تحتها.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع:

— (منحة الرؤوف المعطي بيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي) ل(عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري)، (منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم) ل(بن حنيفة العابدين)، (الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه) — دراسة وصفية تحليلية نقدية — ل(محمد الصالح بوعافية).

وتحتوي هذه الدراسات في معظمها على بعض الإشارات النحوية في تحليل هذه الأوقاف، ويتسع الحديث فيها أو يضيق؛ تبعاً لطبيعة الدراسة وزاويتها عند كل باحث. كما أن بعضها تضمن أحكاماً عامة عن الأوقاف الهبطية، تفتقر إلى عمق التحليل والتعليل. والذي يفاد منه كثيراً في هذا البحث هو: جهد (بن حنيفة العابدين) في كتابه (منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم)؛ وبالرغم من عدم خضوعه للصبغة الأكاديمية، وافتقاده للجانب المنهجي، إلا أنه ثري يحتوي على مادة علمية معتبرة إذا ما قورن بغيره، وتناول تحليل نماذج من الأوقاف الهبطية تحليلاً موضوعياً في

معظم جوانبه. ولتغطية النقص في الجانب المنهجي والتوثيق في هذا الكتاب، يستعان على ذلك بالرجوع إلى مؤلفات الاختصاص من أمهات الكتب والدراسات.

أما الهدف من دراستنا لهذا الموضوع، فهو البحث عن الأثر النحوي في الأوقاف الهبطية، والكشف عن مرجعية الشيخ (الهبطي) في اختيار الوقف، بالاستناد إلى أقوال أهل الاختصاص ومؤلفاتهم، ومن ثم الحكم له أو عليه.

ومن أهم المصادر والمراجع الرئيسة التي يركز عليها هذا البحث: (القطع والائتناف) ل(النحاس)، (المكتفى في الوقف والابتداء) ل(الداني)، (علل الوقوف) ل(السجاوندي)، (تفسير البحر المحيط لأبي حيان)، (الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه) ل(محمد صافي)، و(منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم) ل(بن حنيفة العابدين).

اعتزضت سبل البحث صعوبات، أعاننا الله على تجاوزها، فلم تثن من عزيمتنا، ومن هذه الصعوبات: _صعوبة الحصول على بعض المراجع.

_شح المادة العلمية في بعض جوانبها، خاصة فيما يتعلق بتحليل الأوقاف الهبطية.

_وجود الأوقاف المستعلقة؛ مما يستدعي، البحث والتقصي في مراجع عديدة، والتأمل الطويل؛ لتخريج علة الوقوف، ومنها ما هو غريب.

وفي الختام، أوجه شكري الخالص إلى مشرفي الفاضل: الدكتور صالح لحوحي، الذي تحمل معي أعباء هذا البحث بصدر متسع، مسدياً إلي بنصائحه المفيدة، وآرائه السديدة، فكان لي نعم العون، حتى خرج هذا البحث في هذه الصورة، فجازاه الله على عمله النبيل خير الجزاء. كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والتبجيل إلى أعضاء اللجنة الموقرة المتفضلة بقراءة المذكرة ومناقشتها، وتصويب أخطائها وتقويم اعوجاجها، فلهم مني جزيل الشكر .

والشكر موصول إلى كل من أعانني من قريب أو من بعيد؛ لإنجاز هذا البحث. وآخر الكلام أن الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

تماسين في: 21 من فيفري 2016م

الموافق ل: 12 جمادى الأول 1437هـ

ربيعة خفه

تصویر

تمهيد:

تأصيل المصطلحات وتوطئة عن الوقف القرآني والتعريف بالإمام الهبطي ووقفه

_التوجيه لغة واصطلاحاً

_النحو لغة واصطلاحاً

_تعريف التوجيه النحوي

_الوقف لغة واصطلاحاً

_الفرق بين الوقف والقطع والسكت

_أهمية الوقف وصلته بالنحو وعلوم أخرى

_أقسام الوقف ورموزه في مصاحف المشاركة والمغاربة

_ترجمة الإمام الهبطي

_التعريف بتقيد وقف القرآن الكريم:

التوجيه لغة:

جاء في لسان العرب: «وجه بمعنى انقاد واتبع، وشيء موجه إذا جعل على جهة واحدة لا تختلف... ووجه الكلام: السبيل الذي تقصده»¹.

التوجيه اصطلاحاً:

عرفه (الجرجاني، ت816هـ) قائلاً: «هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين»².

النحو لغة:

وردت كلمة «النحو» في اللغة بعدة معان، وللإمام (الداودي، ت945هـ) من البسيط:

للنحو سبع معان قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفرد كمالاً

قصد ومثل ومقدار وناحية نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلاً³

ترد هذه المعاني حسب الاستعمالات، ولا ترد في المعاني النحوية غير «القصد» وهو أوفق

المعاني اللغوية بالمعنى الاصطلاحي.

النحو اصطلاحاً:

عرفه (ابن جني، ت392هـ): «هو انتحاء سمت العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية

والجمع، والتحقير، والتكبير، والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك»⁴. وعرفه (ابن عصفور، ت669هـ)

بأنه: «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي

تألفت منها»⁵.

¹ _ ابن منظور، لسان العرب، حققه وعلق عليه: أحمد سالم الكيلاني وحسن عادل النعيمي، مركز الشرق الأوسط الثقافي، بيروت، ط1، 1432هـ/2011م، 21/139-142.

² _ الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م، ص55، رقم 570_571، باب التاء.

³ _ الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1431_1432هـ/2010م، 15/1.

⁴ _ ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة الوقفية، سوريا، (د،ت)، 45/1.

⁵ _ ابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الحواري وعبد الله الجبوري، (د،ن)، ط1، 1392هـ/1972م، 45/1.

وعند بعض المتأخرين: « النحو علم بأصول يعرف بها أبنية الكلم إعرابا وبناء»¹. وهو «علم باحث عن أحوال المركبات الموضوعية وضعا نوعيا؛ لنوع من المعاني التركيبية النسبية من حيث دلالتها عليها»². وجاء في الحاوي قول ابن المصنف في مسألة الفتاوي النحوية: «حد النحو في الاصطلاح عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب أعني أحكام الكلم في ذواتها وما يعرض لها بالتركيب»³.

وعليه، فإن النحو يدرس المستوى الثالث من النشاط اللغوي، أي يدرس الكلمة في وضعيتها التركيبية، ويمكن الإشارة هنا إلى:

علم إعراب القرآن: «هو علم يبحث في تخريج تراكيبه، على قواعد النحو المحررة»⁴.
التوجيه النحوي: ذكرت (سحر سويلم) تعريفا للدكتور (عبد الله الخولي) بأن التوجيه النحوي هو: «ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وأوجه كل منهما، وما يتصل بهما، أو يؤثر فيهما»⁵.
الوقف لغة:

قال (ابن فارس، ت395هـ): «الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء»⁶. وجاء في أساس البلاغة «وقف القارئ على الكلمة وقوفا. ووقفت القارئ توقيفا: علمته مواضع الوقوف، ووقف على المعنى وأحاط به، ووقفت الحديث توقيفا بينته»⁷. وفي التعريفات: «الوقف في

¹ _ خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م، 1/11_12.

² _ أحمد مصطفى (طاش كبرى زادة)، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط1، 1405هـ/1985م، 1/138.

³ _ السيوطي (جلال الدين)، الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ/1983م، 2/269.

⁴ _ يوسف بن خلف العيساوي، علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، دار الصميعي، الرياض، ط1، 1428هـ/2007م، ص27.

⁵ _ سحر سويلم راضي، التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه «الحجة للقراء السبعة»، دار الكتب المصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1429هـ/2008م، ص28.

⁶ _ ابن فارس، مقاييس اللغة، واضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1429هـ/2008م، 2/642، مادة (وق ف).

⁷ _ الزمخشري، أساس البلاغة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2006م، ص686، مادة (وق ف).

اللغة: الحبس...، والوقف في القراءة: قطع الكلمة عما بعدها»¹. وفي لسان العرب: «وقف على الشيء عاينه؛ ووقف على الكلمة أي نطق بما مسكنة الآخر، ووقف فلان على ما عند فلان: فهمه وبينه»². وقال (الأشموني، ت1100هـ): «وهو لغة الكف عن الفعل والقول»³. وفي المصباح المنير: «وقفت الرجل عن الشيء وقفا منعه عنه»⁴.

باستقراء ما ورد في المؤلفات السابقة نخلص إلى أن لفظ الوقف يدل على معان متعددة منها: الحبس، والتبيان، والمعاناة، والكف عن القول والفعل.

وقد وردت مادة (وقف) بهذه المعاني في القرآن الكريم، والسنة، وفي كلام العرب؛ فمن قوله تعالى: ﴿وَقَفُّهُمْ لَهُمْ مَسْئُولُونَ﴾⁵. ومن السنة الفعلية ما ذكر في سنن (الترمذي، ت279هـ) في باب ما جاء في التسبيح والركوع والسجود أن الرسول صلى الله عليه وسلم... ما أتى على آية رحمة إلا وقف وسأل وما أتى على آية عذاب إلا وقف وتعوذ»⁶. ومما عرف في كلام العرب، قول الشاعر (امرئ القيس، ت565م) من الطويل:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل⁷

الوقف اصطلاحاً:

ورد في الإتيان بأنه: «قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعية زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، لا بنية الإعراض عنها، ويكون في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط الكلمة

¹ _ الجرجاني، معجم التعريفات، ص212، رقم1981، باب الواو.

² _ ابن منظور، لسان العرب، 317/21، مادة (وق ف).

³ _ الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1393هـ/1973م، ص8.

⁴ _ الفيومي، المصباح المنير، اعتنى به: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا (بيروت)، 1431هـ/2010م، ص344.

⁵ _ سورة الصافات، الآية(24).

⁶ _ الترمذي، جامع الترمذي، اعتنى به: فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، عمان، 1420هـ/1999م، ص64.

⁷ _ امرئ القيس، ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، (د، ت)، ص29.

ولا فيما اتصل رسماً¹؛ كالوقف على (إن) في كلمة ﴿فَإِنَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾².
 وفي (الوقف القرآني): «هو علم يعرف به كيفية أداء قراءة القرآن، بالوقف على المواضع التي
 تتم عندها المعاني، والابتداء من مواضع تستقيم معها المعاني وتتفق مع وجوه التفسير وصحة
 اللغة، وما تقتضيه علومها من نحو وصرف ولغة، بحيث لا يخرج القارئ على وجه مناسب من التفسير،
 ولا يخالف وجوه اللغة وسبل أدائها»³.
 والوقف يقابل مصطلح الوصل عند اللغويين، ويقابل مصطلح الابتداء عند القراء، واستبدل
 بعضهم بالابتداء: الائتناف، أو المبادي⁴.
 إن التعريف الأول يشير إلى ماهية (طبيعة) الوقف، وآلية حدوثه، ويصنف هذا المنحى في
 الدراسات الصوتية. كما أن هذا التعريف أشار إلى الوقف والابتداء بقوله: «...بينة استئناف
 القراءة...»، أما التعريف الثاني: فهو يركز أكثر على الوظيفة النحوية والدلالية للوقف، فالهدف
 والغاية منه هو تمييز التراكيب ومواضع الفصل والوصل، وتبيان المعنى، إذ يتعلق بالجانب النحوي
 والدلالي وهو المستهدف في دراستنا.
الفرق بين الوقف والقطع والسكت:

الوقف والقطع والسكت مصطلحات أطلقها المتقدمون مراداً بها معنى أو مفهوماً واحداً هو
 الوقف، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدة⁵. فقد يطلق القطع أحياناً ويراد به الوقف في اللسان،
 ومقاطع القرآن مواضع الوقوف ومبادئ مواضع الابتداء، وقد سمي (النحاس، ت338هـ) كتابه:

¹ _ السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط1، 1429هـ/
 2008م، ص186.

² _ سورة هود، الآية (14).

³ _ عزت شحاته كرار، الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1427هـ/
 2006م، ص17.

⁴ _ ينظر: عبد البديع النيرباني، الوقف في العربية على ضوء اللسانيات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط1، 1428هـ/
 2008م، ص26، 28.

⁵ _ ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، راجعه وصححه: محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د، ت)،
 239/1.

«القطع والائتناف» وأراد به الوقف والابتداء¹. أما المتأخرون وغيرهم من المحققين، فقد لاحظوا الفروق الدقيقة التي بينها، فحملهم الشغف على حصر الحدود، وعليه فهم يفرقون بين المصطلحات الثلاثة²؛ ومبنى التمييز بينها على الانصراف عن القراءة وعدم الانصراف عنها، وعلى التنفس وعدمه بعد الوقف³.

وقبل الحديث عن التمييز بين المصطلحات الثلاثة، نعرف القطع والسكت.

القطع لغة: إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلا. ومن معانيه الصد والهجران ضد الوصل وهي ضد صلة الرحم⁴، كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾⁵، وجاء في الحديث «لا يدخل الجنة قاطع»⁶.

القطع اصطلاحاً: «هو قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حال أخرى سوى القراءة»⁷، ومعنى ذلك أن المراد بكلمة القطع هنا: «إنهاء القارئ قراءته بالوقف على كلمة قرآنية زمننا أطول من زمن الوقف لا بنية استئناف القراءة»⁸. وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة أدباً، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع. وذكر (ابن الجزري، ت833هـ) في (النشر) بسند متصل إلى عبد الله بن الهذيل أنه قال: «إذا قرأ أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يتمها»⁹.

¹ ينظر: المصدر السابق، 1/239. التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (موسوعة)، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م، 2/1332. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، دار الإمام مالك، باب الوادي (الجزائر)، ط2، 1432هـ/2011م، ص10.

² ينظر: ابن الجزري، النشر، 1/239. مجدي محمد حسين، الوقف في القراءات القرآنية وأثره في الإعراب والمعنى، راجعه: عبده الراجحي وطاهر حمودة، دار ابن خلدون للتراث، الإسكندرية، 2002م، ص22.

³ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص10.

⁴ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 17/24-27.

⁵ سورة محمد، الآية (22).

⁶ مسلم، صحيح مسلم، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط1، 1419هـ/1998م، ص1033.

⁷ ابن الجزري، النشر، 1/239.

⁸ محمد عصام مفلح القضاة، الواضح في أحكام التجويد، تحقيق: أحمد خالد شكري وأحمد محمد القضاة، دار النفائس، الأردن، ط4، 1424هـ/2003م، ص118.

⁹ ابن الجزري، النشر، 1/239.

السكت لغة: خلاف النطق؛ وهو ترك الكلام مع القدرة عليه. وسكت عنه إذا امتنع عن الكلام¹.
السكت اصطلاحاً: «هو قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس»²، بنية استمرار القراءة، والمعتمد في بيان مواضعه في القرآن السماع والنقل عن أصحاب القراءات على الراجح من قولي العلماء؛ فلا يجوز إلا ما صحت الرواية به³.

من خلال هذه المعطيات المتعلقة بالمصطلحات الثلاثة (الوقف والقطع والسكت)، يتبين لنا أن الوقف يبين القطع في نية استئناف القراءة، بينما القطع كالانتهاء منها ويبين الوقف السكت؛ كون الوقف معه تنفس، والسكت يكون بلا تنفس، إضافة إلى ذلك، أن السكت يرد في وسط الكلمة كما يرد في آخرها، كسكت (حمزة، ت، 156هـ) على الساكن قبل الهمز⁴، نحو الوقف على الراء في كلمة ﴿الْقُرْآنَ﴾ من قوله: ﴿وَلَقَدْ بَيَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾⁵، في حين لا يأتي الوقف إلا في آخر الكلمة.

وقد شاعت من هذه المصطلحات الثلاثة (الوقف والقطع والسكت) لفظة الوقف على ألسنة الناس منذ عصر النبوة، ولا سيما القراء.

أهمية الوقف وصلته بالنحو وعلوم أخرى :

أهمية الوقف:

للقوف أهمية كبرى في فهم كتاب الله عز وجل وتدبره، فمعرفة أساس لإيضاح المعاني للمستمع، وإبعاد القارئ عن اللبس والوقوع في الخطأ، وبه تحصل الاستراحة المرخصة، وغيرها من الفوائد؛ فهو من العلوم التي تعد حراساً للنص القرآني من أي تحريف أو تغيير لمعانيه العظيمة أو تبديل لجملة أو عبارته؛ إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد⁶. وقال فيه (أبو القاسم الهذلي،

¹ ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الحليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط2، 1407هـ/1987م، 4/558-559، مادة (س ك ت).

² ابن الجزري، النشر، 1/240.

³ ينظر: المصدر نفسه، 1/240-243.

⁴ ينظر: المصدر نفسه، 1/420.

⁵ سورة القمر، الآية (17).

⁶ ينظر: ابن الجزري، النشر، 1/224-225.

ت465هـ): «الوقف حلية التلاوة وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم للمستمع، وفخر للعالم وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتباينين والحكمين المتغايرين»¹. وقد روي عن (علي بن أبي طالب، ت40هـ) رضي الله عنه وكرم الله وجهه - لما سئل عن معنى قوله: ﴿وَرَقِلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾² - فقال: «الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف»³. وقال (ابن عمر، ت73هـ) رضي الله عنهما: «لقد عشنا برهة من دهرنا، وإن أجدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وسلم، فيتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزاجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها»⁴. قال (ابن الجزري) رحمه الله: «ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام (ابن عمر) برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم»⁵.

وقال الإمام (ابن الجزري) أيضا:

وبعد تجويدك للحروف لا بد من معرفة الوقوف⁶

وكان لخطورة الجهل بعلم الوقف عند تعلم القرآن الكريم، ألا يجيز الشيخ تلميذه إلا بعد أن يتقن علم الوقف والابتداء، يقول (ابن الأنباري، ت328هـ): «من تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه»⁷.

التأليف في الوقف القرآني:

لقد اهتم المسلمون بهذا العلم أيما اهتمام؛ فأفردوا له تصانيف خاصة قديما وحديثا، علاوة على

¹ _ القسطلاني (شهاب الدين القسطلاني)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1392هـ/1972م، 224/1.

² _ سورة المزمل، الآية (4).

³ _ ابن الجزري، مصدر سابق، 225/1.

⁴ _ ابن الجزري، النشر، 225/1.

⁵ _ المصدر نفسه، 225/1.

⁶ _ ابن الجزري، متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية، المطبعة السعدية، مصر، (د، ت)، ص32. سيد بن مختار أبو شادي، فتح رب البرية في حل ألفاظ التحفة والجزرية، مراجعة وتقديم: أحمد عيسى المعصراوي وأحمد عبد الرحيم عبد الرحمن، دار أعلام السلف، القاهرة، ط1، 1428هـ/2008م، ص52.

⁷ _ ابن الأنباري، كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، المطبعة التعاونية، دمشق، 1391هـ/1971م، 108/1.

الإشارات إليه في كتب القراءات وعلوم القرآن بوسنورد بعضها فيما يأتي:

أ- مؤلفات القدامى:

وردت عناوين مختلفة لمؤلفات القدامى في علم الوقف¹، ومن هذه المؤلفات:

- (الوقف والابتداء) لـ (ضرار بن سرد بن سليمان) التميمي الكوفي، (ت129هـ)، وهو أول من ألف في هذا المجال ثم حذا حذوه العلماء، فألفوا كتباً كثيرة منها ما وصل إلينا، ومنها ما لم يعثر عليه ومن هذه الكتب:

- (وقف التمام) للإمام (نافع)²، (ت169هـ).

- (الوقف والابتداء) لإمام اللغة والنحو (الكسائي)، أحد القراء السبعة، (ت189هـ).

- (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل) لـ (أبي بكر الأنباري)، (ت328هـ).

- (القطع والائتناف) للعلامة (النحاس)، (ت338هـ).

- (وقوف النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن) للإمام (محمد بن عيسى) البريلي الأندلسي المعروف بـ (المغربي)، (ت400هـ).

- (المكتفى في الوقف والابتداء) و(الاهتداء في الوقف والابتداء) للعلامة: (أبي عمرو الداني)، (ت444هـ).

- (علل الوقوف) لـ (محمد بن طيفور السجاوندي)³، (ت560هـ).

- (تقييد وقف القرآن الكريم)، للإمام (محمد بن أبي جمعة الهبطي)، (ت930هـ)، حققه (الحسن بن أحمد الوكاك).

1_ ينظر مثلاً: السجاوندي، علل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1427هـ/ 2006م، 24/1 وما بعدها. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، دار السلام، القاهرة/ الإسكندرية، ط2، 1429هـ/ 2008م، ص25 وما بعدها.

2_ هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم، أحد الأعلام والقراء السبعة المشهورين، (ت169هـ). ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، اعتنى بنشرها: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1427هـ/ 2006م، 288/2_291. لويس معلوف، المنجد في اللغة والأعلام (قسم الأعلام)، دار المشرق، بيروت، ط38، 2000م، ص569.

3_ هو محمد بن طيفور الغزنوي أبو عبد الله السجاوندي، المفسر المقرئ، النحوي، إليه تنسب علامات الوقف في مصاحف المشاركة، (ت560هـ). ينظر: الداودي، طبقات المفسرين، 160/2.

—(منار الهدى في بيان الوقف والابتداء)، للعلامة (أحمد بن عبد الكريم بن محمد الأشموني)¹، توفي نحو (1100هـ).

ب- المؤلفات الحديثة:

لقد حظي الوقف بالاهتمام أيضاً، لدى الباحثين والمشتغلين به في العصر الحديث، فخصوه بالتأليف. وهذه بعض العناوين المنتقاة من بعض المراجع²، إضافة إلى ما عثر عليه أثناء البحث:

—(الوقف والابتداء عند النحاة والقراء) (دكتورا)، ل(خديجة أحمد مفتي)، جامعة أم القرى، 1406هـ/ 1986م.

—(الدرس النحوي في الوقف القرآني) (ماجستير)، ل(محمد اليملاحي)، جامعة محمد الخامس، 1987م.

—(الوقف في القراءات القرآنية وأثره في الإعراب والمعنى) ل(مجدي محمد حسين)، 2002م.

—(الوقف بين اللغة والقرآن) ل(حسانين إبراهيم حسانين)، 1425هـ/ 2004م.

—(الوقف في العربية على ضوء اللسانيات) ل(عبد البديع النيرباني)، 1428هـ/ 2008م.

—(منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم) ل(بن حنيفة العابدين)³، 1432هـ/ 2011م.

—(وقوف القرآن الكريم، وأثرها في التفسير) ل(مساعدة بن سليمان الطيار)⁴، 1431هـ/ 2012م.

¹ — هو أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن محمد بن أحمد بن عبد الكريم الأشموني، فقيه شافعي مقرئ، (ت 1100هـ). ينظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1414هـ/ 1993م، 1/ 275.

² — ينظر مثلاً: صفية محمود عبد المجيد دوايشة، الوقف والوصل الإجباريان في القرآن الكريم (دكتورا)، إشراف: يحيى جبر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2009م، ص 183، 188. أحمد بن أحمد بن معمر بن العربي شرشال، علامة الوصل أولى في المصاحف وأثرها على القارئ وقراءته (بحث)، قسم القراءات، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د، ت)، ص 46.

³ — هو الشيخ بن حنيفة العابدين بن محي الدين، ولد سنة 1948م بولاية سعيدة (الجزائر). خريج كلية علوم الأرض بجامعة وهران. شغل مناصب متعددة في التعليم والشؤون الدينية. شارك في العديد من ملتقيات الفكر الإسلامي وطنية ودولية، وله عدة مؤلفات. ينظر: الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة، يوم: 2015/12/11، 17:45.

⁴ — مساعد الطيار أستاذ بجامعة الملك سعود، له عدة أبحاث في علوم القرآن. ينظر: المصدر نفسه، يوم: 2016/01/31، 11:38.

بقراءة بيبليوغرافيا مصنغات الوقف والابتداء، يتبين لنا أن أساطين التأليف في هذا المجال، فيما يخص القدامى معظمهم من أئمة اللغة والنحو، كما أن المؤلفات الحديثة أعدت من قبل متخصصين في مجال علوم اللغة والنحو في الغالب، أو ممن لديهم اهتمامات لغوية، وهذا ما يؤكد قوة العلاقة بين علم الوقف وعلوم اللغة لاسيما النحو؛ لما لهذا الأخير من دور محوري في توجيه الوقف، ولما للوقف من أثر على التراكيب النحوية. كما تشير العناوين إلى ندرة المؤلفات في الوقف الهبطي، ناهيك عن الدراسات المفصلة فيه، وهذا يضاف إلى ندرة الإشارة إليه في الأبحاث.

صلة الوقف بعلم النحو وعلوم أخرى:

إن معرفة الوقف والابتداء يترتب عليه دراية وإتقان علوم كثيرة، أهمها: النحو، التفسير، علم المعاني، الفقه، وعلم القراءات، قال (ابن مجاهد، ت324هـ): «لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن، وقال غيره: وكذا علم الفقه»¹.

أصلة الوقف بعلم النحو:

للووقف صلة وثيقة، بل له كل الصلة بعلم النحو، يقول (أحمد خطاب العمر): «لنحو صلة كبيرة فيه أيضا (يقصد الوقف)، فعلى أحكامه يتحدد موضع كل نوع من الوقف، وكيفية الابتداء بما بعده لذا نجد المؤلفين فيه يختلفون اختلافا كبيرا في تلك المواضع والأنواع لأنهم يختلفون في تعليلاتهم حسب مذاهبهم، فتتعدد حججهم وأقيستهم، وذكر القواعد والقراءات، ومن هنا يأتي أثر النحو في هذا العلم»².

ووضع علماء الوقف شروطا للكلمة الموقوفة عليها؛ إذ يمنع الفصل بين المتلازمين؛ فلا يجوز الوقف على الفعل دون فاعله، ولا على الفاعل دون مفعوله، ولا على المضاف دون المضاف إليه، ولا على المبتدأ دون خبره، ولا على الموصوف دون صفته، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف ولا على صاحب الحال دون الحال، ولا على المبدل منه دون البدل ولا على المؤكد دون التوكيد، ولا على العدد دون المعدود، ولا على فعل الشرط دون جوابه، ولا على القسم دون جوابه، وغير ذلك مما يتعلق بما

¹ _ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ/2006م، ص238.

² _ مجدي محمد حسين، الوقف في القراءات القرآنية، ص48.

بعده تعلقا لفظيا¹. وإضافة إلى ذلك أن التقدير الإعرابي يؤدي إلى اختلاف المعنى مثل: الوقف على ﴿الْبَيِّنَةُ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ ① ﴿رَسُولٌ مِنْ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً﴾ ②، ففي هذه الحالة يكون الوقف كافيا إذا رفع ﴿رَسُولٌ﴾ على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو رسول، أو: هي رسول، فإذا رفع ﴿رَسُولٌ﴾ على البدل من ﴿الْبَيِّنَةُ﴾ لم يكن كافيا؛ لأنه لا يفصل بين البدل والمبدل منه³.

نستخلص من هذا أن الكفاءة في علم النحو والإعراب، شرط ضروري للمشتغلين بالوقف.

ب) صلة الوقف بعلم التفسير:

يبحث علم التفسير في القرآن الكريم من حيث دلالة آياته على مراد الله بقدر الطاقة البشرية، فهذا العلم يشمل كل ما يتوقف عليه فهم المعنى وبيان المراد من العلوم، لاسيما علم الوقف؛ فاختلاف فهم الآية وفق الاجتهاد والاعتقاد والمذاهب والميول، يؤدي إلى اختلاف مواضع الوقف واختلاف أنواعه⁴. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ خُذْ بِكَؤُوتِكَ فِي يَمِينِكَ وَارْفَعْكَ إِلَيْنَا وَمُطَهِّرْكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلِ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ قَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁵، الخطاب في الآية للنبي (عيسى) عليه السلام نصا ﴿يَٰعِيسَى﴾، ويستفاد ذلك من الأخبار التي تضمنتها الآية وهي: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾، ﴿وَرَافِعُكَ﴾، ﴿وَمُطَهِّرُكَ﴾، ﴿وَجَاعِلِ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ﴾⁶، وعلى هذا الوجه يكون الكلام متصلا ومعطوفا بعبءه على بعض⁷ وقيل: يحتمل أن تكون جملة ﴿وَجَاعِلِ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ﴾

¹ ينظر: ابن الجزري، النشر، 1/230-231.

² سورة البينة، الآية (1).

³ ينظر: ابن العربي، أحكام القرآن الصغرى، تحقيق: أحمد فريد الزبيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م، ص566. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار البيان العربي، القاهرة، ط1، 1429هـ/2008م، 10/357.

⁴ ينظر: مجدي محمد حسين، الوقف في القراءات القرآنية، ص248-249.

⁵ سورة آل عمران، الآية (55).

⁶ ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: بمادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ/1998م، 1/562.

⁷ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، دار الرشيد، ومؤسسة الإيمان، بيروت، ط3، 1416هـ/1995م، 2/195.

قَوْعَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿﴾ خطاباً موجهها إلى رسولنا الكريم (محمد) صلى الله عليه وسلم¹، وعلى هذا الوجه يحسن الوقف على ﴿كَفَرُوا﴾ من قوله ﴿وَمُطَهَّرَكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ لاختلاف المخاطبين².

ج) صلة الوقف بعلم المعاني والبلاغة:

من مظاهر الإعجاز في القرآن الكريم، مراعاة الفصل في وقوفه؛ إذ نجد العلماء يقفون عند تمام المعنى؛ لأنهم يرون أن المعنى يرتبط بالمبنى ارتباطاً وثيقاً، وأن المعنى يغير مواطن الوقف. فالوقف فرع عن المعنى الذي تدل عليه الآية، ومثال ذلك: الوقف على ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾³، فالوقف يكون على اسم الجلالة ﴿اللَّهُ﴾، والابتداء بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ وهذا الوقف تام عند (نافع)، و(السجاوندي، ت560هـ)⁴. ولا يجوز وصل ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ بما قبله؛ لأنه لو وصل بما قبله لصار قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ من مقول المنافقين، وليس الأمر كذلك؛ بل هو رد على كلام المنافقين⁵، فكذبهم الله بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾. وعليه فمراعاة المعنى ضروري في تحديد موضع الوقف.

وقد اهتم العلماء بالنحو والإعراب، سواء باعتبار الأسلوب المتبع في إعراب القرآن، الذي يضم: المنهج الإجمالي، التفصيلي، التحليلي، والموضوعي⁶. أم مناهج الإعراب باعتبار القصد والتخصص، ويضم: منهج المعربين، منهج أهل المعاني، منهج أهل الاحتجاج، ومنهج المفسرين⁷. وكل ذلك متعلق بالوقف الذي بدوره يبني على النحو والإعراب. كما أنه من أهم أبواب البلاغة الفصل

¹ ينظر: الطبري، تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرساني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1415هـ/1994م، 2/265. أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1993م، 2/497-498.

² ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 2/195.

³ سورة المنافقون، الآية (1).

⁴ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، ط1، 1412هـ/1992م، ص739. السجاوندي، علل الوقوف، 3/1018.

⁵ ينظر: المصدر نفسه، 3/1018. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص54.

⁶ ينظر: يوسف بن خلف العيساوي، علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، ص164 وما بعدها.

⁷ ينظر: المرجع نفسه، ص175 وما بعدها.

والوصل، وهذا الباب ذاته الذي يقابل الوقف والابتداء، فالغرض من علم الوقف والابتداء الحفاظ على المعاني، وإيصالها للسامع كما أرادها الله عز وجل، والبلاغة غايتها صيانة المعاني العربية وتحميلها وتحسينها.

(د) صلة الوقف بالفقه:

قد يختلف الوقف تبعاً للاختلاف في الحكم الفقهي، ومن أمثلة ذلك شهادة المحدود في القذف في قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٥﴾¹، فالوقف على ﴿أَبَدًا﴾ كاف وذلك على قول من قال: إن شهادة القاذف لا تجوز ولا تقبل وإن تاب. وهذا مذهب الأحناف (وشريح، ت 537هـ)، و(إبراهيم النخعي، ت 96هـ) و(سعيد بن جبير، ت 95هـ)². والاستثناء في قوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ عند القائلين بذلك من الفسق لا غير.

أما من قال: إن شهادة القاذف جائزة إذا تاب جعل الاستثناء من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ وما بعده، لم يجوز الوقف على قوله ﴿أَبَدًا﴾، ووقف على قوله تعالى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾³. وهذا مذهب الجمهور الذي عليه (مالك)⁴، (ت 179هـ)⁵. وعليه قد يكون المذهب الفقهي مقصداً في تعيين موضع الوقف وتوجيهه.

¹ سورة النور، الآيتان (4-5).

² ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شرح أحاديثه: عبد الله المنشاوي، دار الاعتصام، القاهرة، 2008م، 334/3-335. السيد سابق، فقه السنة، الفتح للإعلام العربي، القاهرة، 1416هـ/1995م، 3/230.

³ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 463. الداني، المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1407هـ/1987م، ص 405-406. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 55.

⁴ هو مالك بن أنس بن مالك المدني، إمام المذهب المالكي، (ت 179هـ). ينظر: لويس معلوف، المنجد في اللغة والأعلام (قسم الأعلام)، ص 515.

⁵ ينظر: مكّي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ضبطه وراجعه: محمد سليمان حسن، شركة القدس، القاهرة، ط 1، 1432هـ/2012م، 2/92. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم، ص 145.

هـ) صلة الوقف بعلم القراءات:

«القراءات هي تلك الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القرآن تيسيراً وتخفيفاً على العباد»¹ وللوقف صلة قوية بعلم القراءات، بل له كامل الصلة بهذا العلم؛ لأنه قد يختلف الوقف تبعاً لاختلاف القراءة بل قد يمتنع في قراءة ويجوز في أخرى، ويكون تاماً على قراءة وكافياً على أخرى مثل: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْنَا الْقَوْلُ فَنَدَمْنَاهَا نَدَمًا كَثِيرًا﴾²، فمن قرأ ﴿أَمْرًا﴾ بالقصر والتخفيف وهي قراءة العامة، مأخوذة من الأمر الذي هو ضد النهي - أي أمرناهم بالطاعة فخالفوا الأمر - فلا يقف على ﴿مُتْرَفِيهَا﴾. ومن قرأ ﴿أَمْرًا﴾ بالمد والتخفيف، وهي قراءة مأخوذة من قول العرب «كثرتنا مترفيها» يحسن له الوقف على ﴿مُتْرَفِيهَا﴾ ومن قرأ ﴿أَمْرًا﴾ بالقصر والتشديد، وهي قراءة (علي) و(الحسن، ت110هـ) و(عاصم، ت127هـ) و(أبي عمرو، ت154هـ) و(عدي، ت68هـ)، مأخوذة من الإمارة والمعنى: ولينا مترفيها وصيرناهم أمراء، وهاتان القراءتان شاذتان³.

مما سبق، برزت الصلة القوية بين الوقف وعلوم أخرى، من أهمها علاقة الوقف بعلم النحو. كما تبين لنا أنه: قد يكون الوقف رعاية للإعراب، أو رعاية للمعنى المراد، أو رعاية للقراءة، أو لمقصد فقهي.

أقسام الوقف ورموزه في المصاحف:

يدرس الوقف من ناحيتين: وجوه الوقف من حيث كيفية الوقف على الكلمة ووجوه الوقف من حيث ما يوقف عليه.

1- وجوه الوقف من حيث كيفية الوقف على الكلمة: يمكن أن يعبر عنه بالوقف بالفعل أو الوقف الأدائي⁴، وأوجه الوقف من هذا الباب عند (ابن الأنباري) خمسة: السكون، والروم، والإشمام، والتشديد والإتباع⁵. وذكر (السيوطي، ت911هـ) أن للوقف في كلام العرب أوجه متعددة

¹ مجدي محمد حسين، الوقف في القراءات القرآنية، ص224.

² سورة الإسراء، الآية (16).

³ ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، 1972م، ص379. أبو حيان

الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 6/15_18. الأشموني، منار الهدى، ص12.

⁴ ينظر: عبد البديع النيرباني، الوقف في العربية على ضوء اللسانيات، ص43.

⁵ ينظر: ابن الأنباري (أبو البركات)، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،

1418هـ/1997م، ص204.

والمستعمل منها عند أئمة القراء تسعة وهي: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات والإلحاق¹.

2- وجوه الوقف من حيث ما يوقف عليه: يعبر عنه بالوقف بالقوة أو الوقف الإنشائي، ويكون من صنع قائل الكلام ومنشئه؛ مما يرجع إلى النظم، وقد دعي في البلاغة بالفصل أو القطع أو الاستئناف².
أقسام الوقف من حيث ما يوقف عليه: تتعلق التسمية بالباعث على الوقف، أو باعتبار حال الوقف. أوردها بعض العلماء أربعة أقسام وهي: الوقف الاضطراري، الوقف الاختباري، الوقف الانتظاري، والوقف الاختياري³.

وهناك تقسيمات أخرى، والتقسيم الذي أراه أكثر ضبطاً، هو ما ذهب إليه (محمد الصالح بوعافية)، أنها أربعة: الوقف الاضطراري، الوقف الانتظاري، والوقف الاختياري، والوقف التعليمي الذي يشمل: الوقف الاختباري، والوقف التعريفي⁴.

أ- الوقف الاضطراري: هو الوقف على أي موضع، بسبب ضروري كضيق النفس والعطاس، والسعال، والنسيان وحكم هذا الوقف: الجواز مطلقاً، على أن يعود القارئ إلى ما وقف عليه، فيبتدئ به ويصله بما بعده، ويستمر في قراءته إن صلح الابتداء بما وقف عليه، وإلا فيبتدئ بما قبله مما يصلح الابتداء به⁵.

ب- الوقف التعليمي: يتضمن قسمين⁶: الوقف الاختباري والوقف التعريفي.

1) الوقف الاختباري: هو وقف القارئ على كلمة، بطلب من معلمه؛ لاختباره وامتحانه في حكمها،

¹ ينظر: السيوطي، الإتيان، ص 189.

² ينظر: عبد البديع النيرباني، الوقف في العربية على ضوء اللسانيات، ص 43.

³ ينظر: عبد اللطيف فايز دريان، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1420 هـ/ 1999 م، ص 463.

⁴ ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه - دراسة وصفية تحليلية نقدية - (ماجستير)، تخصص لغة ودراسات قرآنية، إشراف: الدكتور مصطفى أكروز، كلية العلوم الإسلامية، قسم اللغة والحضارة، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية: 1429 هـ/ 1430 هـ الموافق ل: 2008/ 2009 م، ص 44-45.

⁵ ينظر: محمد عصام مفلح القضاة، الواضح في أحكام التجويد، ص 122. عبد اللطيف فايز دريان، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، ص 463.

⁶ ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص 45.

وهو متعلق بالرسم؛ لبيان المقطوع من الموصول، والثابت من المخوف، والتاء المفتوحة من المربوطة¹.
وحكمه كحكم الوقف الاضطراري².

2) الوقف التعريفي: عرفه (علي محمد الضباع) فقال: «هو ما تركب من الاضطراري والاختباري كأن يقف لتعليم قارئ أو لإجابة ممتحن أو لإعلام غيره بكيفية الوقف»³.

قوله: (ما تركب من الاضطراري والاختباري): فأما الاضطراري؛ فلأن ضرورة التعليم هي التي ألبأتها إلى الوقف، وأما قوله: (والاختباري)، فلا يبدو وجيهاً؛ لأن المقام مقام تعريف وتبيين، لا اختبار وامتحان، فالواقف هنا هو المعلم لا المتعلم، والمعلم مبين لا مختبر⁴. «والأوجه أن يقال في تعريفه: هو أن يقف المعلم على كلمة ليست محلاً للوقف عادة، قصد بيان الحكم، وكيفية الوقف للمتعلم»⁵.

وعليه، فإن العلاقة بين الوقف الاختباري والتعريفي علاقة تشابه واشتراك، وليست علاقة احتواء وتضمن كما ذهب إليه بعضهم. فمن الصواب أن لا يضمن الوقف التعريفي في الوقف الاختباري، ولكن يدرج الوقف الاختباري والتعريفي معا في قسم الوقف التعليمي؛ لكون سببهما واحد وهو التعليم.

ج- الوقف الانتظاري: هو الوقف على الكلمة التي فيها بعض الأوجه من الروايات أو القراءات؛ ليعطف عليها بقية الوجوه الأخرى، مثل قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا أَلْحَاظُ سُجْرَتَ ﴿٦﴾﴾؛ حيث يكرر لفظ ﴿سُجْرَتَ﴾ ثلاث مرات، وفي كل مرة يقرؤها برواية تخالف الأخرى، وهي ﴿سُجْرَتَ﴾ بتشديد الجيم وتفخيم

¹ ينظر: عبد اللطيف فايز دريان، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، ص463. سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن، دار التقوى، القاهرة، 2005م، ص293.

² ينظر: عبد اللطيف فايز دريان، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، ص463_464.

³ علي الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط1، 1420هـ/1999م، ص37.

⁴ ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص46.

⁵ المرجع نفسه، ص46.

⁶ سورة التكويد، الآية(6).

الراء، ﴿سُجِّرَتْ﴾ بتشديد الجيم وترقيق الراء، و﴿سَجَرَتْ﴾ بتخفيف الجيم وتفتحيم الراء¹. وهذا الوقف جائز مطلقاً، ولكن يجذب أن يجتهد القارئ في تخير الكلمة المناسبة للوقوف عليها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

د- الوقف الاختياري: وهو الوقف المقصود لذاته، ويكون بالوقف على الكلمة بنية قطعها عما بعدها، أي يكون بمحض إرادة القارئ. وهذا النوع من الوقف هو الذي يتعلق به أمر الجواز وعدمه، إذ لا تكليف إلا باختيار، ولذلك انبثق عنه الوقف الجائز وغير الجائز².

أنواع الوقف الاختياري:

اختلف العلماء في عدد تقسيمات مراتب الوقف الاختياري والاصطلاحات التي تطلق عليها: فذهبت طائفة إلى أن الوقف قسمان: تام وقبيح³. وقسمه (ابن الأنباري) إلى ثلاث مراتب: تام وكاف وقبيح، وفي موضع آخر ذكر: التام والحسن والقبيح⁴، والتقسيم الثاني خصت أقسامه بالتعريف، وهو المعمول به في كتابه تطبيقياً⁵ وذهب (الداني، ت444هـ) و(السخاوي، ت643هـ) و(ابن الجزري) وغيرهم إلى أنه أربع مراتب: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك⁶، وهذا عليه معظم القراء. وعند (السجاوندي) خمس مراتب: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه، ومرخص ضرورة⁷. وقالت طائفة أخرى منهم (ابن النكزاوي، ت683هـ) أنه أربع مراتب: تام، وكاف، ومفهوم، وما

¹ _ ينظر: ملا علي بن سلطان محمد القاري، المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1367هـ/1948م، ص63. محمد عصام مفلح القضاة، مرجع سابق، ص123. أبو بكر حسيني، المصطلحات الصوتية في مصادر القراءات دراسة في كتاب «التيسير في القراءات السبع للداني»، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1429هـ/2008م، ص153-154.

² _ ينظر: محمد عصام مفلح القضاة، الواضح في أحكام التجويد، ص122.

³ _ ينظر: السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط1، 1987م، 2/563.

⁴ _ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 1/108، 149.

⁵ _ ينظر: المصدر نفسه، 1/149-150.

⁶ _ ينظر: الداني، المكتفى، ص140 وما بعدها. السخاوي، جمال القراء، 2/563. ابن الجزري، النشر، 1/226.

⁷ _ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 1/10.

لا ينبغي الوقف عليه¹. وقسمه بعضهم على النحو الآتي: التام ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح ثم المفهوم، ثم الجائز، ثم البيان، ثم القبيح². وذهب الجمهور إلى أن الوقف في التنزيل أقسامه ثمانية: تام، وشبيهه به، وناقص، وشبيهه به، وحسن وشبيهه به، وقبيح وشبيهه به³. وقال (الأشموني): «وجميع ما ذكره من مراتب غير منضبط ولا منحصر لاختلاف المفسرين والمعربين... وأشارت إلى مراتبه: بتام، وأتم، وكاف وأكفى، وحسن وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح وأقبح، فالكافي والحسن يتقاربان، والتام فوقهما، والصالح دونهما في الرتبة، فأعلاها الأتم، ثم الأكفى، ثم الأحسن، ثم الأصلح ويعبر عنه بالجائز»⁴.

ويرجع سبب اختلاف العلماء فيما بينهم في تقسيم الوقف، إلى ارتباط الوقف بالمعنى الذي يفهم من الجملة القرآنية، ومدى صلتها بما بعدها، كما أن أكثر التقسيمات والتسميات متقاربة المقصود، وإن اختلفت الألفاظ والاصطلاحات⁵. والضابط في التفريق بين هذه الأنواع، هو النظر إلى العبارة التي قبل موضع الوقف، والعبارة التي بعده، فيبحثون عن ثلاثة روابط وبحسب وجود شيء منها أو وجودها كلها. يكون تحديد نوع الوقف وحكمه، وتمثل هذه الروابط في:

- 1- الروابط اللفظية، أو ما يسمى بالتعلق اللفظي أو التعلق من جهة الإعراب.
 - 2- الروابط المعنوية: المعنى الخاص بكل عبارة الذي يفصح عنه هذا التركيب أو ذلك.
 - 3- السياق العام أي الموضوع⁶، ويستفاد منه في المواطن الاحتمالية؛ لدفع الإشكالات⁷.
- وسيعمد في هذه الدراسة التقسيم الذي تبنته أغلب المؤلفات، وهو ما نص عليه (ابن الجزري) وغيره أن الوقف أربع مراتب: تام، وكاف، وحسن، وقبيح⁸، وهذه المراتب هي أقسام الوقف

¹ ينظر: حمدي عبد الفتاح: الوقوف اللازمة في القرآن الكريم وعلاقتها بالمعنى والإعراب، المكتبة الأزهرية للتراث الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2010م، ص16.

² ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص5-6.

³ ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص221. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص41.

⁴ الأشموني، منار الهدى، ص10.

⁵ ينظر: عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص43.

⁶ ينظر: عزت شحاتة كرار، الوقف القرآني، ص20.

⁷ ينظر: يوسف بن خلف العيساوي، علم إعراب القرآن، ص245.

⁸ ينظر: ابن الجزري، النشر، 1/225-226.

باعتبار ما يؤدي إلى معنى¹. وتصنف هذه المراتب في نوعين: الوقوف الجائزة، والوقف غير الجائزة².

الوقف الاختياري الجائز ومراتبه:

تعريف الوقف الاختياري الجائز: هو «كل وقف للقارئ على كلمة أفهمت معنى مراداً، ولم تفسد المعنى أو تشكل في ذهن السامع»³.

وهو: «الوقف على ما يؤدي معنى صحيحاً»⁴.

مراتب الوقف الاختياري الجائز:

أولاً: الوقف التام: عرفه (ابن الأنباري) بقوله: «هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ولا يكون بعده ما يتعلق به»⁵، وذكر (الداني) ما يشبهه⁶.

وأشمل تعريف للوقف التام من العلماء المتأخرين قولهم: «الوقف التام هو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لا لفظاً ولا معنى»⁷. وأكثر ما يكون عند رؤوس الآيات.

ومن علامات الوقف التام: الابتداء بعده بالاستفهام، أو بياء النداء، أو بالشرط، أو بفعل الأمر، أو الفصل بين آية عذاب وآية رحمة، وكذا العدول عن الإخبار إلى الحكاية، أو بعد نهاية آيات تتحدث عن موضوع وابتداء موضوع آخر، مثل الوقف على ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁸؛ حيث تم عندها الحديث عن صفات المتقين، وابتداء الحديث بعدها

¹ _ ينظر: عبد اللطيف فايز دريان، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، ص 467.

² _ ينظر: محمد عصام مفلح القضاة، الواضح في أحكام التجويد، ص 121.

³ _ المرجع نفسه، ص 123.

⁴ _ عبد اللطيف فايز دريان، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، ص 467.

⁵ _ ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 1/149.

⁶ _ ينظر: الداني، المكتفى، ص 140.

⁷ محمد مكي نصر الجريسي، نهاية القول المفيد في علم التجويد، مراجعة وتقديم وتعليق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، مصر، ط 1، 1420 هـ/1999 م، ص 202.

⁸ _ سورة البقرة، الآية (5).

عن القوم الكافرين ¹ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ².

—أنواع الوقف التام: الوقف التام نوعان:

أ- الوقف اللازم (وقف البيان التام): هو الذي يلزم الوقف عليه ويلزم الابتداء بما بعده؛ لأن وصله بما بعده فساد للمعنى أو إيهاام لمعنى آخر غير مراد ³. وهو لازم؛ لجودة التلاوة وإحكام الأداء، فالقراءة لا تكون جيدة الصنع إلا إذا روعيت فيها هذه الوقوف ⁴. ومن أمثله الوقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخْرُجُ مِنْكُ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ ⁵.

ب- الوقف التام المطلق: وهو الذي يحسن الوقف عليه، ويحسن الابتداء بما بعده، وعليه يجوز وصل الكلمة الموقوف عليها بما بعدها، طالما أن الوصل لا يغير المعنى ولكن الوقف أولى ⁶، مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُبَغِّضُونَ رِسَالَتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ، وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ ⁷.

ثانياً: الوقف الكافي: عرفه (الحصري، ت1980م) بأنه: «الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها من حيث اللفظ، وتعلق بها أو بما قبلها من حيث المعنى» ⁸؛ وسمي كافياً للاكتفاء به، واستغنائه عما بعده في اللفظ دون المعنى وهو أكثر الوقوف الجائزة وروداً في القرآن الكريم ⁹.

ومن علامات الوقف الكافي أن يكون بعده مبتدأ، أو فعل مستأنف، أو مفعول لفعل محذوف

¹ ينظر: حسني شيخ عثمان، حق التلاوة، دار المنارة للنشر والتوزيع، دمشق، ط12، 1418هـ/1998م، ص86.

محمد عصام مفلح القضاة، الواضح في أحكام التجويد، ص124. أبو بكر حسيني، المصطلحات الصوتية في مصادر القراءة، ص154-155.

² سورة البقرة، الآية(6).

³ ينظر: إبراهيم بن سعيد الدوسري، معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1425هـ/2004م، ص173، رقم614. سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن، ص294-295.

⁴ ينظر: الحصري، معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1423هـ/2002م، ص15.

⁵ سورة يس، الآية(76).

⁶ ينظر: سعاد عبد الحميد، مرجع سابق، ص295.

⁷ سورة الأحزاب، الآية(39).

⁸ الحصري، معالم الاهتداء، ص25.

⁹ ينظر: عطية قابل نصر، غاية المرید في علم التجويد، المديرية العامة للمطبوعات بوزارة الإعلام، الرياض، ط4، 1414هـ/

1994م، ص228_229.

أو نفي، أو استفهام، أو (إن) المكسورة الهمزة المشددة أو المخففة¹. ويرمز للوقف الكافي: بوضع (ج)، أو وضع كلمة (صلى) على الكلمة الموقوف عليها. وكلمة (صلى) منحوتة من عبارة (الوصل أولى من الوقف) وغير الأولى الجائز، فعلم أنه كما يجوز وصله يجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده². وأكثر علماء الوقف يوردون الوقف الجائز في القرآن الكريم تحت طائلة الوقف الكافي؛ أخذا بما يجوزه وجه الوقف دون الوصل³. ومن أمثله الوقف على ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁴، ثم الابتداء بقوله تعالى: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾⁵. فأخر الآية الأولى كلام تام غير متعلق بما بعده لفظاً، ولكنه متعلق من جهة المعنى، وكذلك الوقف على فواصل قصار السور مثل: سورة الجن، المدثر، التكوير، الانفطار، الانشقاق وما شابهها. وهو أكثر الوقوف الجائزة وروداً في القرآن⁶. ويمكن الإشارة هنا إلى وقف التعانق:

وقف التعانق: يسمى أيضاً وقف المراقبة ووقف التجاذب، وهو أن يجتمع وقفان في محل واحد صح الوقف على كل منهما، لكن إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر؛ لئلا يحتل المعنى. وأول من نبه على المراقبة في الوقف هو (أبو الفضل الرازي) ت(454هـ)، أخذه من المراقبة في العروض والمراقبة في العروض هي ألا يزاحف السببان المجتمعان ولا يسلمان معا من الزحاف، بل لا بد من مزاحفة أحدهما وسلامة الآخر، وفي تفعيلة المقتضب (مفعولات) يدخلها: إما الخبن (حذف الثاني الساكن)، وإما الطي (حذف الرابع الساكن)، فيكون الخبن (مفعولات) وتحول إلى (مفعولات) وفي الطي (مفعولات) فتحول (فاعلات)⁷. وعلامة الوقف المتعانق في المصحف هي (.:) تكتب ثلاث نقاط

¹ ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن، ص298.

² ينظر: عطية قابل نصر، غاية المرید في علم التجويد، ص229.

³ ينظر: عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص222.

⁴ سورة البقرة، الآية (6).

⁵ سورة البقرة، الآية (7).

⁶ ينظر: أحمد بن محمد بن الجزري (ابن المصنف)، الحواشي المفهومة في شرح المقدمة (شرح الجزرية في علم التجويد)، المطبعة الميمنية،

مصر، 1309هـ، ص39. سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن، ص298.

⁷ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 21/1. ابن الجزري، النشر، ص237-238.

على الكلمة الموقوف عليها. وسر اختيار النقاط الثلاث رمز المعانقة أو المراقبة؛ لأن مادة كل من الكلمتين (عنق، رقب) مجموع نقاط حروفها ثلاثة¹. ومن أمثله قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي كُتِبَ لَهُ فِي هَذِهِ يَأْتَيْنِ﴾².

ثالثا: الوقف الحسن: عرفه (الداني): «الوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعا»³. وعبر عنه (الأشموني) بقوله: «لا يتصل ما بعده بما قبله معنى ويتصل لفظا»⁴. ويسمى حسنا؛ لإفادته معنى يحسن الوقف عليه⁵.

يبدو في الظاهر أن هناك اختلافا في التعاريف بالنسبة لتعلق موضع الوقف الحسن بما بعده، فأقوال ترده إلى التعلق اللفظي والمعنوي معا، وأخرى تعزوه إلى التعلق اللفظي فقط. وفي الحقيقة لا اختلاف؛ باعتبار أن التعلق اللفظي يلزم منه التعلق المعنوي.

ومن ذلك الوقف على ﴿مِنْ أَرْضِكُمْ﴾ في قوله: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾⁶ ﴿يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾⁷ ﴿قَالُوا آتِنَا آتِنَا وَأَنزِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾⁸، وفي إعراب الفاء وجوده فإن كان الكلام الذي تلاها ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ من كلام (فرعون) وهو الظاهر، فهي للاستئناف، وعلى هذا الوجه يجوز الوقف، والمعنى عليه: فقال فرعون: ماذا تأمرون؛ ويدل على ذلك قولهم بعد ذلك: ﴿قَالُوا آتِنَا وَأَنزِلْ﴾⁷، وهو الأرجح، وإن كان قوله ﴿مَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ من تمام قول الملا، على خطاب الجمع للتعظيم تكون الفاء عاطفة، ويترتب عليه الوصل، وعلى هذا فالوقف هنا حسن⁸.

¹ _ ينظر: عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 245.

² _ سورة البقرة، الآية (2).

³ _ الداني، المكتفى، ص 145.

⁴ _ الأشموني، منار الهدى، ص 10.

⁵ _ ينظر: محمد عصام مفلح الفضاة، الواضح في أحكام التجويد، ص 125. سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن، ص 299.

⁶ _ سورة الأعراف، الآيات (109-111).

⁷ _ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 9/30.

⁸ _ ينظر: السحاوندي، علل الوقوف، 511/2. الأشموني، منار الهدى، ص 149.

الوقف غير الجائز (الوقف القبيح):

تعريف: هو الوقف على ما لا يؤدي معنى صحيحا واصطلاح عليه باسم الوقف القبيح¹. وعبر عنه (السخاوي) بأنه: «هو الذي لا يفهم منه كلام، أو يفهم منه غير المراد»² وعرفته (سعاد عبد الحميد): «هو الوقف على كلام لم يتم في ذاته لشدة تعلقه بما بعده لفظا ومعنى فأفاد معنى غير مقصود أو أوهم معنى فاسدا»³. وسمي قبيحا لقبح الوقف في هذا الموضوع. وحكمه: لا يجوز للقارئ الوقف عليه إلا لضرورة ملحة؛ كضيق نفس وإن وقف عليه ابتداء بالكلمة التي وقف عليها إن صلح الابتداء بها، وإلا بما قبلها بما يصلح الابتداء به⁴. ومن أمثله: الوقف على ﴿يَسْمِعُ﴾ من ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ﴾؛ لأنه لا يعلم إلى أي شيء أضيف ﴿يَسْمِعُ﴾⁵، فلا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ومثله الوقف على كلمة ﴿الْعَمَلُ﴾ من ﴿الْعَمَلُ لِلَّهِ﴾.

ويتفاضل الوقف التام في تمامه، والكافي في كفايته، والحسن في حسنه، والقبيح بعضه أقبح من بعض⁶. وقد يحتمل الموضوع الواحد أن يكون الوقف عليه حسنا على تقدير، وكافيا على آخر، وتاما على غيرهما⁷.

وقف التعسف:

التعسف: هو حمل الكلام على معنى لا تكون دلالته عليه ظاهرة. وقيل: هو ضعف الكلام⁸. ووقف التعسف: هو ما يتكلفه بعض القراء من الوقوف الشاذة التي لا تجوز؛ نظرا لإيهام خلاف المراد، وهو من صور الوقف القبيح⁹. ومن أمثله الوقف على ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَذَاقًا لِّقَمِّنْ لِأَبْنِي﴾.

¹ ينظر: عبد اللطيف فايز دريان، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، ص 467.

² السخاوي، جمال القراء، 2/563.

³ سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن، ص 301.

⁴ ينظر: عصام مفلح القضاة، الواضح في أحكام التجويد، ص 126.

⁵ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 1/150.

⁶ ينظر: ابن الجزري، النشر، 1/227_230.

⁷ ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط 1، 1405 هـ/1985 م، ص 175.

⁸ ينظر: الجرجاني، معجم التعريفات، ص 55، رقم 490_491، باب التاء.

⁹ ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن، ص 301.

وَهُوَ بِعَظْمِهِ يَبْتَنَى لَا شَرِيكَ بِاللَّهِ إِنَّكَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾¹؛ باعتبار (الباء) المتصلة باسم الجلالة حرف قسم، وهذا غير المراد.

«وذهب (أبو يوسف، ت182هـ) القاضي² صاحب «أبي حنيفة» إلى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن: التام، والناقص والحسن والقيح، وتسميته بذلك بدعة مومتمعد الوقف على نحوه مبتدع، قال: لأن القرآن معجز وهو كالقطعة الواحدة، فكله قرآن وبعضه قرآن وكله تام حسن، وبعضه تام»³، حكى ذلك (أبو القاسم بن برهان النحوي)⁴، (ت456هـ)⁵. ويرد على هذا القول الإمام (السخاوي) بقوله: «وليس الأمر كما ذكر (أبو يوسف)؛ فإن الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء، وإنما المعجز الرصف العجيب، والنظم الغريب، وليس ذلك لبعض الكلمات»⁶؛ ولالإمام (الخطابي، ت388هـ) قول مشابه؛ حيث قال في رسالته (بيان إعجاز القرآن): «...واعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصح المعاني...»⁷. وقد قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهِمْ﴾⁸ ولا يكون التدبر بدون معرفة الفواصل. والقاعدة في عرف علماء الوقف، أنه لا يوجد في القرآن الكريم وقف واجب شرعاً، أو حرام شرعاً، إلا ما أفسد المعنى كما قال (ابن الجزري):

¹ _ سورة لقمان، الآية (13).

² _ هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف القاضي، عرف بحفظه الحديث، ثم تفقه وغلب عليه الرأي، (ت182هـ). ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام وأخبارها ومحدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواديها، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1422هـ/2001م، 16/359 وما بعدها. لويس معلوف، المنجد في اللغة والأعلام (قسم الأعلام)، ص23.

³ _ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص244.

⁴ _ هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري. من العلماء القائمين بعلوم كثيرة. (ت456هـ) ببغداد. ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، عالم الكتب، بيروت، 1426هـ/2005م، ص120_121.

⁵ _ ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص244.

⁶ _ السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، 2/553.

⁷ _ الرماني والخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1976م، ص27.

⁸ _ سورة محمد، الآية (24).

وليس في القرآن من وقف وجب ولا حرام غير ماله سبب¹

رموز الوقف في المصاحف:

تعد رموز الوقف من أهم علامات الضبط، وهي في اصطلاح رسم المصحف: حروف أو علامات خطية مختزلة، تضاف فوق النص ترمز إلى موضع الوقف عند القراءة. وعبر عنها بعضهم بأنها: رموز اصطلاحية اجتهادية؛ وضعها العلماء تسهيلا على قارئ القرآن ليتنبه إلى أماكن الوقف الجائزة والممنوعة. ولكل مصحف اصطلاحات اتفق عليها طابعوه²؛ حيث تختار لجنة كل مصحف مواضعها استنادا على كتب التفسير والإعراب؛ ولهذا يكون الاختلاف من مصحف لآخر، تبعا لاختلاف اجتهادات اللجان، وبناء على الوجه المختار لديها في التفسير والإعراب. وعلى هذا يكون استحسان الوقوف في مواضع دون أخرى. وفيما يأتي نعرض رموز الوقف الواردة في المصاحف العثمانية، في المشرق والمغرب:

1- رموز الوقف في المصاحف المشرقية:

- رموز الوقف عند (السجاوندي): تنسب رموز الوقف في مصاحف المشاركة إلى (عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، ت560هـ)، أخذت من كتابه (علل الوقوف) ورموز وقوفه هي³:

م: علامة للوقف اللازم.

ط: علامة للوقف المطلق؛ والمراد به ما يحسن فيه الابتداء بما بعده، وهذا الرمز لا يكون إلا في الوقف التام والكافي.

ج: علامة للوقف الجائز.

ز: علامة للوقف الجوز لوجهه؛ وذلك إذا كان هناك وجهان متغايران في الإعراب، وأحدهما أرجح من الآخر.

ص: علامة للوقف المرخص ضرورة.

¹ ابن الجزري، متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية، ص33_34. سيد بن مختار أبو شادي، فتح رب البرية في حل ألفاظ التنحفة الجزرية، ص53.

² ينظر: عبد اللطيف فايز دريان، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، ص565. عبد البديع النيرباني، الوقف في العربية على ضوء اللسانيات، ص196_197.

³ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 57/1، 66-67.

لا: علامة لما لا يوقف عليه، إلا إذا طال الكلام وانقطع النفس.

ومن أمثلة ذلك: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ - لا﴾، ﴿وَالَّذِينَ خَلَقْنَا - ج﴾، ﴿تَأْكُلُونَ - ص﴾، ﴿الْأَنْفُسَ - ط﴾،

﴿لَا ضَيْرَ - ز﴾¹. وهذه الوقوف لا يزال معمولاً بها في العصر الحالي، فهي المعتمدة في مصاحف

الأترك والقارة الهندية².

-رموز الوقف في المصحف المصري وما انبثق عنه: أما المصحف المصري وما انبثق عنه، كمصحف المدينة النبوية المطبوع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف، فلم تعتمد -هذه المصاحف- جميع وقوف (السجاوندي)، ولكن استفادت منها³. فرغم أنها خالفت (السجاوندي)؛ من حيث التخلي عن بعض رموزه، وكذا في الزيادة عليها، إلا أنها في الحقيقة نابعة منه، فالقصد والمعنى نفسه. ورموز هذه المصاحف كما وردت في مصادرها⁴ هي:

م: علامة الوقف اللازم؛ حيث توضع ميم نسخ أفقية صغيرة فوق الكلمة التي يلزم الوقف عليها.

قلى: منحوتة من عبارة (الوقف أولى)، بمعنى: الوقف أولى من الوصل مع جواز الوصل، وهو الوقف التام المطلق.

صلى: منحوتة من عبارة (الوصل أولى)، بمعنى: الوصل أولى من الوقف مع جواز الوقف.

ج: علامة للوقف الجائز جوازاً متساوي الطرفين دون أولوية للوقف أو الوصل.

::: .: علامة وقف التعانق، ثلاث نقاط على جملة المعانقة أو كلمتها.

لا: علامة لما لا يوقف عليه، وهو الوقف القبيح ولا تعتبر هذه العلامة صحيحة إلا إذا كانت في وسط

الآية، ولا يعتد بها على رؤوس الآي؛ لأن الوقف على رؤوس الآي سنة.

¹ ينظر: المصدر السابق، 1/185 و2/635، 755.

² ينظر: علامات الوقف في مصحف تجويد ملون باكستاني، (د، ن)، (د، ت). الموسوعة الشاملة، أرشيف ملتقى أهل الحديث، 1/10594، يوم 2015/10/08، في 23:30.

³ ينظر: عبد اللطيف فايز دريان، التبيين، ص565.

⁴ ورد في اصطلاحات الرسم والضبط في مصحف المدينة المنورة برواية حفص عن عاصم، كتبه الخطاط عثمان طه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، 1430هـ. وينظر: محمد عصام مفلح القضاة، الواضح في أحكام التجويد، ص137. فهمي علي سليمان، المنير الجديد في أحكام التجويد، دار النصر، القاهرة، 1990م، ص13-14.

س: علامة للسكت يسيرا حال الوصل. كما فوق كلمة ﴿عَوَّمَ﴾ في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾¹.

وجعل (محمد الصادق الهندي، ت1290هـ) في كتابه (كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن) الوقف القبيح على نوعين: الأول (لا)، وهي علامة على أنه لا وقف هنا، أي الوصل أولى والوقف قبيح. والثاني (لاه)، علامة على أنه لا يصح الوقف هنا عند القراء، ولكن عند الفقهاء والمحدثين إذا وقف هنا عند الاضطرار لا يحتاج إلى الإعادة. وهذا النوع يكون في رؤوس الآي².

بمقارنة رموز الوقوف عند (السجاوندي) برموز المصحف المصري وما تبعه، يتبين لنا أنه لا يوجد ضمن وقوف هذه المصاحف الوقف المطلق والمرخص ضرورة والوقف المجوز لوجه، التي هي من وقوف (السجاوندي)، كما نجد في المصحف المصري وما انبثق عنه وقف المعانقة، والوقف الأولى، والوصل الأولى التي لم ينص عليها (السجاوندي)، إلا أنه باستقراء مواضع الوقف الجائز عند (السجاوندي)، نجد أن الوصل الأولى هو المجوز لوجه، والوقف الأولى ظهر في تطبيقاته ولم يذكر له مصطلحا؛ حيث ينص في بعض مواطن الوقوف على جواز الوصل والوقف ويرجح الوقف على الوصل³، ففي الوقف على ﴿شَهِيدًا﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁴، قال «شَهِيدًا_52_ج» لأن ما بعده يصلح وصفا واستئنافا، والوقف أولى...»⁵.

ووقف التعانق أشار إليه (السجاوندي) في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَتُولَتِ أَعْيُنُهُمْ أَن كُونَ مِثْلَ هَذَا الْفَرَابِ فَأُورَىٰ سَوَاءً أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾⁶ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسًا بغير نفس أو فسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا⁶؛ حيث أورد: «﴿النَّادِمِينَ_31_ج﴾ من أجل ذلك_32_ج» كذلك أي: هما جائزان على سبيل البدل، لا على سبيل الاجتماع...»⁷.

¹ _سورة الكهف، الآية(1)، مصحف المدينة المنورة.

² _ينظر: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1432هـ/2011م، ص376_377.

³ _ينظر: الموسوعة الشاملة، أرشيف ملتقى أهل الحديث، 1/10594، يوم 2015/10/08، في 23:30.

⁴ _سورة العنكبوت، الآية(52).

⁵ _السجاوندي، علل الوقوف، 2/793.

⁶ _سورة المائدة، الآيتان(31_32).

⁷ _السجاوندي، علل الوقوف، 2/451.

وأما الوقف المرخص ضرورة، فقد يعلله (السجاوندي) بانقطاع النفس، أو طول الكلام، كالوقف على ﴿بِالْهَدْيِ﴾ من قوله سبحانه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدْيِ فَمَا رِيحَتْ بِمَنْعَتِهِمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾¹؛ حيث قال: «﴿بِالْهَدْيِ﴾ - 16- ص لا نقطاع النفس»²، وفي الوقف على ﴿مِنْ كَلِّ دَابَّتٍ﴾ من قوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَاقِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخْرَجَ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّتٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾³، قال «﴿مِنْ كَلِّ دَابَّتٍ﴾ - 164- ص ضرورة طول الآية»⁴.

2- الوقف في مصاحف المغاربة ورمزه:

يعتمد أقطار المغرب الإسلامي في مصاحفهم الوقف الهبطي، المسمى نسبة إلى واضعه (محمد بن أبي جمعة الهبطي، ت 930هـ)، وهذا الوقف هو محل الدراسة. وفيما يأتي ترجمة للإمام الهبطي، والتعريف بـ(تقييد وقف القرآن الكريم) للهبطي.

أولاً - ترجمة الإمام الهبطي:

نسبه ومولده:

هو أبو عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي السماتي الفاسي، من قبيلة مغراوة. ولد سنة 850هـ بقرية هباطة (مداشر من قبيلة سماتة، شمال المغرب الأقصى)⁵ و الهبطي نسبة إلى (هباطة).

تعليمه وتعليمه:

تعلم الإمام (الهبطي) على عادة البدو في الكتاب، فحفظ القرآن الكريم وجوده، ثم أنهى دراسته بـ(فاس)،

¹ - سورة البقرة، الآية (16).

² - السجاوندي، مصدر سابق، 1/185.

³ - سورة البقرة، الآية (164).

⁴ - السجاوندي، علل الوقف، 1/263.

⁵ - ينظر: سعيد اعراب، القراء والقراءات بالمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1410هـ/1990م، ص176. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص74. فتيحة الزويني، الجواب المفيد لكل سؤال مهم في التجويد وعلومه (برواية ورش عن نافع)، طوب بريس، الرباط، ط3، 2013م، ص153.

وكان عالما عاملا فقيها ونحويا متبحرا في العربية عارفا بالقراءات ووجوهها¹. تتلمذ على أيدي شيوخ أجلاء، منهم: شيخه في التصوف: الشيخ (عبد الله الغزواني)². ومن شيوخه في القراءة: الشيخ (أبي عبد الله الصغير، ت 887هـ)، والشيخ (أبي عبد الله بن غازي، 841هـ_919هـ)³. ومن شيوخه في العلوم: الشيخ (أحمد زروق، 846هـ_899هـ)، والشيخ (الخروبي الكبير الطرابلسي الجزائري، ت 963هـ)⁴.

ومن تلامذته: وإن لم يعرفوا فهم كثيرون؛ لانتشار وقوفه، منهم: أبو القاسم بن محمد بن إبراهيم الدكالي (ت 896هـ). ومحمد بن يوسف السنوسي الحسني (ت 895هـ)⁵. مكانته العلمية: أشع نور العصر الوطاسي⁶ في الشيخ، وعلوم القرآن قد اتسع نطاقها آنذاك؛ حيث قضى شطرا كبيرا من حياته معتكفا في محراب القرآن؛ فأدرك أسراره وأحكامه؛ مما مكنه من وضع الوقف. لقن (المبطي) رواياته لتلاميذه الذين أشاعوا مذهبه، حتى اكتسح إفريقيا كلها، ولاسيما بلدان المغرب⁷.

¹ ينظر: الكتاني، سلوة الأنفاس ومحاذئة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق: الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني، الموسوعة الكتانية لتاريخ فاس (4)، المغرب، (د، ت)، 76/2. سعيد اعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ص 176. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة المبطي، ص 74.

² ينظر: محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، خرج حواشيه وعلق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 1424هـ/2003م، 277/1.

³ ينظر: سعيد اعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ص 177. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة المبطي، ص 74_75. محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام المبطي وقوفه، ص 73.

⁴ ينظر: محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، 277/1. فتيحة الزويني، الجواب المفيد لكل سؤال مهم في التجويد وعلومه، ص 153. محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام المبطي وقوفه، ص 73.

⁵ ينظر: محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، 277/1. سعيد اعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ص 177. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة المبطي، ص 74_75. محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام المبطي وقوفه، ص 75.

⁶ ينظر: سعيد اعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ص 69.

⁷ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة المبطي، ص 75.

وفاته وآثاره: توفي الإمام (الهبطي) في ذي القعدة سنة 930هـ بفاس، وقبره في روضة الزهيري بفاس¹.
ومن آثاره: عمدة الفقير في عبادة العلي الكبير، وتقييد وقف القرآن الكريم وهو أشهر مؤلفاته².

ثانياً_ التعريف بتقييد وقف القرآن الكريم:

وهو الوقف القرآني المسمى نسبة إلى واضعه الإمام (محمد بن أبي جمعة الهبطي)،
(ت930هـ). والمقصود بتقييد وقف الهبطي: ما وصلنا من عمل (الشيخ الهبطي) في نسخ مخطوطة.
وهو مدون في كتاب مختصر جدا، اقتصر فيه على الكلمات التي يوقف عندها فقط، وفصل بينها
بنقطة؛ للدلالة على أن هذا هو موضع الوقف ورتبت هذه الكلمات على ترتيب المصحف
الشريف؛ باعتبارها تقييدا وتعيينا لأماكن الوقف الصالحة³.

وسمي بالتقييد؛ لأنه كتبه عنه بعض تلاميذه⁴. وأطلق على هذا الكتاب اسم: (تقييد وقف
القرآن الكريم)، أو (تقييد وقف القرآن العظيم) أو (تقييد وقف القرآن العزيز)، أو (متن الوقف الهبطي)
أو (الوقفية الهبطية)، وهذا الوقف ظل العمل به جاريا في بلدان المغرب الإسلامي إلى يومنا هذا.
ويوجد مخطوط لـ (تقييد وقف القرآن الكريم) بمكتبة (زاوية الهامل)⁵، نسخ بالخط المغربي على يد (محمد
مبارك بن السنوسي الإبراهيمي)⁶.

¹ ينظر: سعيد اعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ص177. فتحة الزويني، الجواب المفيد لكل سؤال مهم في التجويد وعلومه،
ص153.

² ينظر: سعيد اعراب، مصدر سابق، ص176، 182. بن حنيفة العابدين، مصدر سابق، ص75. فتحة الزويني، الجواب المفيد لكل
سؤال مهم في التجويد وعلومه، ص153.

³ ينظر: سعيد اعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ص197. محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي
وقوفه، ص81.

⁴ ينظر: إبراهيم بن سعيد الدوسري، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، دار الحضارة، الرياض، ط1، 1429هـ/
2008م، ص140، رقم465.

⁵ زاوية الهامل القاسمية، بوسعادة، ولاية المسيلة، الجزائر.

⁶ ينظر: الهبطي، تقييد وقف القرآن الكريم (مخطوط)، مكتبة زاوية الهامل، بوسعادة ولاية المسيلة (الجزائر)، تحت رقم83.

اعتمد (المبطي) في وضع أوقافه على (وقف التمام) لـ (نافع)، ويرمز إلى الوقف المبطي بعلامة واحدة هي (ص)، أول حرف من كلمة (صه)¹، وكانت في البداية (مه) وانتقلت إلى (صه)²، وتدل علامة (ص) على الوقف التام أو الكافي أو الحسن. وعدد الأوقاف المبطية 8877 وقفة على اختلاف في ذلك، كما أحصاه (الباعقلي، ت1271هـ)³ وقد لوحظ هذا الاختلاف في بعض المواضع ولو أنها قليلة. بين المصاحف المغربية المتداولة حالياً، القديمة منها والحديثة⁴.

عوامل انتشار الوقف الهبطي:

من هذه العوامل: كون المصاحف المغربية بقيت خالية من رموز الوقف إلى القرن العاشر تقريباً⁵، والفوضى السائدة في التلاوة. وكذلك محاذاة المناطق الغربية الجزائرية للمغرب الأقصى (موطن الهبطي)؛ جعلها تتأثر بالوقف الهبطي، والمناطق الشرقية من (الجزائر) يقرءون بلا وقف، ويسمى بـ (المسرح أو الشرقي)؛ وعليه أضحى الوقف الهبطي هو السائد وبلا منازع⁶. إلى جانب انتشار قراءة (نافع) والفقهاء المالكي ورواية (ورش)⁷ في (الأندلس)، لتنتقل هذه القراءة إلى المغرب، ومنه إلى الجزائر⁸. وقد لفت

¹ ينظر: الوقف ومصطلحات الضبط، ص54، في التعريف بمصحف التجويد، برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، خط حروف كلماته بالرسم العثماني: عثمان طه، دار المعرفة، دمشق، 1430هـ. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص77. عمر أحمد بوسعدة، الشامل في التجويد، مراجعة أيمن رشدي سويد، (د، ن)، ط1، 1432هـ/2011م، ص184.

² ينظر: عبد السلام الجوهري، الوقف الهبطي، برنامج أهل القرآن، الشبكة العنكبوتية (فيديو سمعي بصري)، المغرب: 2011/12/29م، اطلعت عليه في: 2015/05/12م، الساعة 00:45.

³ ينظر: سعيد اعراب، القراءة والقراءات بالمغرب، ص197.

⁴ ينظر مثلاً: مصحف الجزائر برواية ورش عن نافع. مصحف التجويد برواية ورش عن نافع، دار المعرفة.

⁵ ينظر: مبروك زيد الخير، الوقف القرآني في المصاحف، مجلة اللغة العربية، الصادرة عن المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد23، ص146.

⁶ ينظر: المصدر نفسه، ص77-80. زيان بن عبد الرحمن جبار، النور الجامع لرواية ورش عن نافع، دار الإمام مالك، باب الوادي (الجزائر)، ط1، 1434هـ/2013م، ص247.

⁷ هو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان، أبو سعيد الملقب بـ (ورش)، شيخ القراء المحققين في مصر، انتشرت رواية ورش عن نافع في شمال إفريقيا وغربها والأندلس، (ت197هـ). ينظر: الموسوعة العربية العالمية، تأليف مجموعة من العلماء والباحثين، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، ط2، 1419هـ/1999م، 76/27.

⁸ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص79. زيان بن عبد الرحمن جبار، النور الجامع، ص247.

هذا الانتشار الأنظار حتى من قبل المستشرقين؛ قال (بروكلمان)¹: «... كما أن قراءة (نافع) عن (ورش) سادت في الغرب، وعلى أساسها طبع القرآن بالحجر في الجزائر»². ومن ذلك: فشو القراءة الجماعية التي تحتاج إلى وقف ملزم؛ فظهر (الوقف الهبطي) استجابة لهذه الحالة الخاصة؛ لما تميز به (الهبطي) من تقصير الجمل وتكثير الوقوف³.

أهم الدراسات التي تناولت الإمام الهبطي وأوقافه: منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي ل(عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري)⁴، (ت1413هـ)، ومنهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم ل(بن حنيفة العابدين) ومن الدراسات ما أعطى للهبطي وأوقافه حيزاً معتبراً في البحث، ومنها دون ذلك، على أن هناك دراسات أخرى تطرقت لترجمة (الهبطي) فقط. وما سبق، فإن الشيخ الهبطي لم يحظ بترجمة وافية تليق بشهرته العلمية، وتوضح جوانب غامضة من شخصيته، كان الأولى معرفتها. كما أن أوقافه تحتاج إلى دراسات أكثر شمولية، ثم الحكم بموضوعية.

¹ _ (كارل بروكلمان): مستشرق ألماني عالم بتاريخ الأدب العربي، ولد سنة 1868م في روستوك بألمانيا، (ت1956م). ينظر: الزركلي، الأعلام، 212/5.

² _ بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية: السيد يعقوب بكر ورمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، (د، ت)، 2/4.

³ _ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص79-80.

⁴ _ هو الحافظ أبو الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، كان مالكيًا ثم تحول شافعيًا، ثم ترك التقليد، (ت1993م). ينظر: أحمد العلاونة، ذيل الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة (السعودية)، ط1، 1418هـ/1998م، ص133.

الفصل الأول

الفصل الأول:

خصائص منهج الهبتي في الوقف وموقف العلماء من الهبتي وأوقافه

- المبحث الأول: الاحتياط للعقيدة في جانب الله تعالى وفي جانب الرسل عليهم السلام
- المبحث الثاني: اعتماده الوقف التام وغيره من الوقوف
- المبحث الثالث: إثارة الإعراب الخفي، واللجوء إلى التفسير الشاذ أحيانا
- المبحث الرابع: الفصل بين المتلازمين، والوقف على ما قبل بعض الأسماء المبهمة وبعض الحروف
- المبحث الخامس: مذهبه في الوقف على أحرف الردع والجواب: كلا وبلى ونعم
- المبحث السادس: الوقف على الأوامر والنواهي والفصل بينها أحيانا، والتفريق بين المختلفات
- المبحث السابع: توفير الجمل الدعائية والإطلاق والتعميم
- المبحث الثامن: الوقف الذي تقتضيه القراءة والوقف لبيان الحكم الفقهي
- المبحث التاسع: تعامله مع السياقات المتشابهة والإشارة إلى تنوع المعنى
- المبحث العاشر: موقف العلماء من الهبتي وأوقافه

عرفنا فيما سبق أن مصاحف المغاربة يعتمد فيها الوقف الهبطي المسمى نسبة إلى واضعه (محمد بن أبي جمعة الهبطي)، ويرمز إلى هذا الوقف بعلامة واحدة هي (ص)، كما أن اختلاف الوقف الهبطي عن وقوف المشاركة لم يقتصر على الرمز فقط، بل هو أيضا اختلاف في بعض مواضع الوقف؛ مما اتسم الوقف الهبطي بمنهج خاص، هذا المنهج لم يفصح عنه واضعه الإمام (الهبطي) نفسه، وإنما خصائصه مستقراة من تتبع الأوقاف الهبطية في المصحف.

- فما خصائص منهج (الهبطي) في تخير أوقاف القرآن الكريم؟
- وما موقف العلماء من (الهبطي) وأوقافه؟

المبحث الأول: الاحتياط للعقيدة في جانب الله وفي جانب الرسل عليهم السلام.

أ- الاحتياط للعقيدة في جانب الله تعالى:

من مظاهر الاحتياط للعقيدة في جانب الله تعالى في الوقف الهبطي:

وقفه على لفظ الجلالة متى أمكنه ذلك، وكذا الابتداء به:

يؤثر (الهبطي) وجوه الإعراب التي تحقق أغراضه العقدية كالوقف على لفظ الجلالة، والابتداء به، فيقف على لفظ الجلالة متى تيسر له ذلك، سواء أكان ما بعده معطوفاً على ما قبله، أم تعليلاً له، أم خبراً عنه في ظاهر الإعراب غير المخوج إلى التقدير، أم نعتاً كذلك، أم كان الوقف عليه فصلاً بين كلامين متحاورين، أو غير ذلك. وهذا الأمر فيه خدمة للذكر بلفظ الجلالة منفرداً كما هو عند بعض المتصوفة¹.

ومن ذلك قوله: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ۗ ﴾²؛ حيث وقف (الهبطي) على لفظ الجلالة ﴿الله﴾، والوقف هنا كافٍ غير تام؛ لأن ما بعده جملة معطوفة وهي ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، ولكنه آثر الوقف على لفظ الجلالة؛ لما فيه من التأثير على النفس. ويمكن أنه أراد أفراد جملة التوحيد عن غيره من بقية المأمورات؛ لأن توحيد الله أعظم مأمور، وأصل لجميع المأمورات³. وقد وافق (الهبطي) بوقفه هذا قول (السجستاني، ت895هـ) بأن الكلام قد تم في هذا الموضع⁴.

وقوله: ﴿ وَأَتْلُوا اللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾⁵، اعتبر (الهبطي) الجمل الثلاث استثنائية؛ مما يسوغ الوقف عليها؛ خدمة لأغراضه. فقد أظهر (الهبطي) لفظ الجلالة في كل جملة من هذه الجمل؛ مما يجعلها كالمستقلة، وفيه التكرير، وله مقامات يحسن فيها، وهذا من أفضلها وأحسنها، وأي

¹ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص87. زيان بن عبد الرحمن جبار، النور الجامع لرواية ورش عن نافع، ص249.

² سورة البقرة، الآية (83).

³ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص88.

⁴ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص67.

⁵ سورة البقرة، الآية (282).

⁶ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 2/90.

شيء أفضل من أن يكرر اسم الله تعالى؟ كقولنا سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم¹.

ومنه قوله ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ﴾²، جملة ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ لها وجهان من الإعراب: إما أنها مبتدأ وخبر، قال (ابن عطية)³، (ت 546هـ): «...وقالت فرقة: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ ابتداء وخبر تم الكلام عنده، ثم استأنف»⁴. وليس المعنى على هذا الوجه مجرد الإخبار عن الضمير بلفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾، بل المقصود أنه هو المعبود بحق في السموات وفي الأرض؛ بكونه خالقهما، وخالق معمريهما، وقد قدم ذكر ربوبيته سبحانه، وبعدها ألوهيته عز وجل، وعليه فإن قوله ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ متعلق بلفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾ أي بما فيه من معنى الوصف، أما جملة ﴿يَعْلَمُ سِرِّكُمْ﴾، فهي خبر ثان، أو حال من المبتدأ أو جملة مستأنفة⁵. والوجه الثاني: أن لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾ يدل من الضمير، فيكون الخبر شبه الجملة بعده، وتكون جملة ﴿يَعْلَمُ سِرِّكُمْ﴾ خبرا ثانيا، وهو حينئذ متعلق بشبه الجملة ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾. وقف (الهبتي) على لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾؛ نظرا لتمام الكلام بناء على الإعراب الأول، وهذا الوقف كاف عند (النحاس)⁶، (ت 338هـ)⁷. وقد يكون الدافع لمن وقف على لفظ الجلالة هو الفرار من دلالة الآية على كون الله تعالى في السماء، وهذا ليس مقصودا من الآية، وإن كان في نفسه حقا، بل المراد أنه المعبود فيهما⁸. وإذا كان التفصي متيسرا من دلالة هذه الآية على كونه سبحانه في

¹ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبتي، ص 90.

² سورة الأنعام، الآية (3).

³ هو عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب بن تمام بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي، مفسر وقاض، (ت 541هـ أو 546هـ). ينظر: السيوطي، طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، مصر، ط 1، 1396هـ/1976م، ص 60.

⁴ ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422هـ/2001م، 2/268.

⁵ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 7/82. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبتي، ص 91. زيان عبد الرحمن جبار، النور الجامع، ص 249.

⁶ هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري، نحوي مفسر، (ت 338هـ). ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط 1، 1384هـ/1965م، 1/362.

⁷ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 219.

⁸ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبتي، ص 92.

السماء إله، فلا يمكن التفصي منه بالوقف في مواضع أخرى كقوله: ﴿ءَأْمَنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورٌ﴾¹.

وبناء على هذه التقديرات، يمكن استشفاف الوقوف عند الناس، وفي بعضه كما لاحظنا تحميل القرآن المذاهب الحادثة في العقائد، أو محاولة الفرار منها، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، فقد وقف بعضهم على ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ كما رأينا، ووقف آخرون على ﴿السَّمَوَاتِ﴾²، وهذا فيه تشقيق للكلام دون داع، وكأن صاحبه يريد إثبات علوه على خلقه، أو يروم فرارا من شبهة الحلول، وفريق ثالث وقف على ﴿الْأَرْضِ﴾، وقوله ﴿يَعْلَمُ سِرِّكُمْ﴾ استئناف. والأولى الوقف على رأس الآية، يليه الوقف على المعطوف وهو ﴿الْأَرْضِ﴾، ويكون المعنى: أنه معبود في السماوات والأرض، والله أعلم³.
ومنه قوله سبحانه: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾⁴.

في هذا القول وجهان من الإعراب بحسب تعلق شبه الجملة ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾؛ فإذا تعلق بالفعل ﴿أَدْعُوا﴾، يكون شبه الجملة حالا من الضمير المستتر في الفعل ﴿أَدْعُوا﴾، وقوله ﴿وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾ معطوف على هذا الضمير، أما الضمير المنفصل ﴿أَنَا﴾ فهو توكيد للضمير المستتر حتى يسوغ العطف عليه⁵، كما في قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾⁶. وفي ذلك قال ابن مالك:

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل⁷

وعلى هذا الوجه لا يوقف على قوله: ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾، والمعنى عليه: مشاركة أتباعه إياه في الدعوة إلى الله، وفي كونهم مثله على بصيرة في تلك الدعوة. وإذا كان إعراب قوله ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ شبه جملة متعلقا

¹ _سورة الملك، الآية(16).

² _ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص219.

³ _ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص92.

⁴ _سورة يوسف، الآية(108).

⁵ _ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، شركة القدس، القاهرة، ط1، 1428هـ/2008م، 73/2. محمود صافي، الجدول في

إعراب القرآن، 13/79.

⁶ _سورة البقرة، الآية(35). الأعراف، الآية(19).

⁷ _ابن مالك، متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1،

1423هـ/2002م، ص102.

بمحدوف خبر مقدم، والضمير ﴿أنا﴾ مبتدأ¹، وعليه فالوقف على قوله ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ كما اختار (الهبطي). لكن الوجه الأول أرجح؛ لأنه يدل على عموم الدعوة والبصيرة وشموليتها للنبي صلى الله عليه وسلم ولأتباعه²، والله أعلم. والوقف على اسم الجلالة ﴿اللَّهُ﴾ تام عند (الأخفش، ت215هـ) و(أبي حاتم) فيما روي عن (نافع)³.

الوقف على صفات الله تعالى:

من ملامح منهج (الهبطي) أنه يفرد صفات الله تعالى بعضها عن بعض، وعن غيرها متى أمكنه ذلك؛ قصد التمعن والتلمي في هذه الصفات. ومن أمثلة ذلك كثير، نذكر منها:

قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾⁴، لفظ ﴿الملائكة﴾ في قراءة نافع مرفوع؛ لأنه معطوف على لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾، وفي قراءة أخرى مجرور عطفاً على ﴿ظُلَلٍ﴾ أو على ﴿الْغَمَامِ﴾. ومع قراءة الجر يتعين الوصل، وعلى قراءة الرفع يترجح الوصل أيضاً⁵، إلا أن (الهبطي) لم ينجح إلى الوصل بل اختار الوقف، ويبدو أن وقفه هذا يراد به التفريق بين الأمرين: إتيان الله وإتيان الملائكة؛ هروباً من تشبيه أفعال الله بأفعال خلقه؛ مشياً على طريقة الأشاعرة كغيره من عامة علماء المغرب⁶. كما أنه وافق قراءة (نافع)؛ برفع كلمة ﴿الملائكة﴾، وتعرب كلمة ﴿الملائكة﴾ على وقف (الهبطي) كما يبدو فاعلاً لفعل محذوف دل عليه فعل الجملة التي قبل الوقف، والتقدير: وتأتي الملائكة، وجملة ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ في محل نصب حال من ﴿الملائكة﴾، وهذا الوقف حسن عند (ابن الأنباري)⁷، والوصل مقدم على الوقف في هذا الموضع ويدعمه المنقول⁸، ففي قراءة (أبي بن كعب، ت30هـ): ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾، وجاء في (تنوير المقباس من

¹ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 13/79 محمد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، راجعه: كمال محمد بشر وعبد الغفار حامد هلال، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1431هـ/2010م، ص493.

² ينظر: العكبري، التبيان، 2/73.

³ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص336.

⁴ سورة البقرة، الآية (210).

⁵ ينظر: العكبري، التبيان، 1/147. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 2/430.

⁶ ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص130.

⁷ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 1/548.

⁸ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص95_96.

تفسير ابن عباس): ﴿هل ينظرون﴾ هل ينتظر أهل مكة (إلا أن يأتيهم الله) بلا كيف يوم القيامة (في ظلل من الغمام والملائكة) مقدم ومؤخر¹.

ومنها وقوف آية الكرسي: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾²، اشتملت هذه الآية على عشر جمل اعتبر (السخاوي) تسعة منها كافية والوقف على ﴿الْعَظِيمُ﴾ تام³، وتحمل هذه الجمل المعاني الآتية:

الأولى: دلت على انفراد الله تعالى بالألوهية لجميع الخلائق، والمقصود إبطال استحقاق ما عبد من دون الله العباد.

الثانية: وصف نفسه بالحياة والقيومية على خلقه، وفيه تقرير لمضمون الجملة التي قبله؛ لأنها دالة على كمال حياته بخلاف غيره. فإنهم جميعا محتاجون مفتقرون إليه.

الثالثة: نفى عن نفسه سبحانه نقص الحياة ممثلا في السنة والنوم، ومثله الغفلة والذهول والسهو والنسيان، فاقتضى ذلك اتصافه بالحياة الكاملة التي ليست لغيره، فكان تدبيره لخلقها دائما مستمرا، سبحانه جل شأنه وعز سلطانه.

الرابعة: هو مالك السموات والأرض وما فيهما؛ وهذا يقتضي انفراده بالألوهية كما أنه تعليل لاتصافه بالقيومية، فإن من كانت هذه المخلوقات ملكا له، فهو حقيق أن يكون قيومها فلا يهملها.

الخامسة: إبطال حق الإدلال عليه، لكونه هو مالك لكل شيء، فلا يجروا أحد على طلب الشفاعة عنده بمكانته أو جاهه كما هو شأن الناس، إلا لمن أذن له. ففيه إبطال لما كانت العرب تعتقده في آلهتهم التي كانوا يرون أنهم يعبدونها لتقربهم من الله زلفى.

السادسة: هو العليم بجميع خلقه ظواهرهم وبواطنهم، سرهم وعلاانيتهم، ما مضى من أعمالهم وما يأتي منها؛ لذلك فهو أعلم بمن يستحق الشفاعة فيأذن له فيها ممن لا يستحقها فلا يأذن له.

السابعة: لا يمكن للخلق أن يبلغوا شيئا من العلم علما يقينيا تاما أو علم أي شيء عن ذاته أو صفاته وأفعاله إلا ما علمهم ربهم عز وجل، فأنى لهم أن يصفوه من عند أنفسهم.

¹ ينظر: ابن عباس، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، (د، ت)، ص 28.

² سورة البقرة، الآية (255).

³ ينظر: السخاوي، جمال القراء، 568/2.

الثامنة: سعة ملكه جل شأنه وعز سلطانه، فالسماوات والأرضون على سعتها ليست شيئاً ذا بال إلى جانب كرسيه وعرشه.

التاسعة: وعلى سعة ملكه لا يلحقه نصب ولا لغوب في حفظ مخلوقاته وتديير شؤونها.

العاشرة: علوه على خلقه علو ذات ومكانة ومنزلة وقهر¹.

ونلاحظ أن وقوف (الهبطي) في هذه الآية أبحاثه إلى التقدير؛ فكلمة ﴿الْعَلِيُّ﴾ مثلاً، على وقفه هي خير لمبتدأ محذوف تقديره: هو، وبدون وقف تعرب صفة.

التفصي من نسبة شيء لغير الله تعالى:

من ذلك قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَكُمْ لِقَاءَ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴿٢٠﴾﴾²، الوقف على ﴿عَمَدٍ﴾ متعلق بالوظيفة النحوية لجملة ﴿تَرَوْنَهَا﴾ التي تعرب: إما صفة لـ ﴿عَمَدٍ﴾، والضمير المؤنث (ها) يعود حينئذ على ﴿عَمَدٍ﴾. أو تعرب حالا من السموات، والضمير يعود على ﴿السَّمَوَاتِ﴾³، والمعنى على الإعراب الأول: خلق السموات بغير عمد مرئية، أي: أن لها عمد غير مرئية⁴. وقد ذهب إليه بعض السلف. وهذا يوافق قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾⁵، كما ورد في تفسير (ابن كثير)، أن ذلك هو الأكمل في قدرته⁶، فالناس لا يختلفون في أن الله هو الفاعل، لكن ذلك لا يمنع من أن يخلق الله عز وجل في الشيء ما يجعله متماسكا بنفسه، ويضمنه نظام حفظه كما يعرف اليوم في علم الفيزياء بقانون الجاذبية⁷، والمعنى على الإعراب الثاني: أن الله تعالى خلق السموات بغير عمد وأنتم ترونها كذلك⁸، وإنما يمسكها الله تعالى؛ حيث قال: ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾⁹. وهذا الوقف لم يذكره (ابن

¹ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 97_99.

² سورة الرعد، الآية (2).

³ ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 3/291. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 14/88.

⁴ ينظر: الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403 هـ/1983 م، 2/57. السجاوندي، علل الوقوف، 2/611.

⁵ سورة فاطر، الآية (41).

⁶ ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 2/624_625.

⁷ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 103.

⁸ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 199.

⁹ سورة فاطر، الآية (44).

الأنباري) ولا (الداني) مرجحا قول (ابن عباس، ت68هـ) و(مجاهد، ت102هـ)¹، ولكنه لازم عند (السجاوندي)، وحسن عند (الأشموني)، وذكره (النحاس) على رأي (الأخفش) سعيد على المعنى المذكور سابقا².

وقف (الهبطي) على ﴿عَمِدٍ﴾ في هذه الآية وفي سورة لقمان. ويظهر للرأي أن بوقفه هذا؛ فصل بين الصفة والموصوف، أو الحال وصاحبها، والوقف حسن على الوجهين. ويمكن القول بأنه لا فصل عنده بين الحال وصاحبها؛ وإنما اعتبر ﴿تَرَوْنَهَا﴾ جملة مستأنفة للاستشهاد برؤيتهم السموات بغير عمد؛ فيقدر المحذوف بمعنى: ترونها كذلك³.

الوقف على كلمة (سبحان الله) وما تصرف منها:

جاء (سبحان) في القرآن متصرفا، فأضيف إلى اسم الله تعالى ظاهرا (سبحان الله)، ومضمرا (سبحانه)، وإلى كاف الخطاب (سبحانك)، ولفظ الرب (سبحان رب)، واسم الموصول (سبحان الذي). ووقف (الهبطي) على (سبحان الله) وما تصرف منها كلما كان ذلك ممكنا مما يستقيم معه الإعراب، وذلك في سورة البقرة وآل عمران و يونس و يوسف والنحل ومريم والأنبياء، والزمر. ولم يقف (الهبطي) عليها في بعض المواضع؛ لوجود مانع⁴.

ومنه قوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُۥٓ ۗ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قٰنِیْنٌ ﴿۱۳۱﴾﴾⁵. وقف (الهبطي) على كلمة ﴿وَلَدًا﴾، وعلى قوله ﴿سُبْحٰنَهُۥٓ﴾، ولعل ذلك للفصل بين كلام المشركين ورد الله تعالى عليهم، وللإحتراس من أن يظن أن التسييح من قول من زعموا لله ولدا وهذا محتمل، لكنه بعيد، غير أن قرن التسييح بالزعم الباطل أولى من فصله عنه، تعجيلا للرد، لكن الأول جائز لانتهاء مقول القول. و﴿سبحان﴾ اسم مصدر يقوم مقام فعله (سبح) المضاعف، ملازم للنصب على المفعولية المطلقة، وللإضافة التي تبين المعظم، وهذا المضاف إليه مفعول به؛ لأنه المعظم، ويجوز أن يكون فاعلا؛ لأن

¹ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/730_731. الداني، المكتفى، ص333.

² ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص338. السجاوندي، علل الوقوف، 2/611. الأشموني، منار الهدى، ص199.

³ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 2/611. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص104.

⁴ ينظر: بن حنيفة العابدين، المصدر نفسه، ص105.

⁵ سورة البقرة، الآية(116).

المعنى (تنزهت)، أي معنى ﴿سُبْحٰنَهُ﴾ في هذه الآية: تعظيم الله عز وجل وتنزيهه مما نسبه إليه المشركون من الولد¹. وقال (القرطبي): «منصوب على المصدر يؤدي معنى: نسبحك تسبيحا»².

وقد يأتي لفظ (سبحان) مع ما لا يدل على نسبة النقص إلى الله تعالى. كما هو في قوله تبارك وتعالى: ﴿سُبْحٰنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾³. والمراد منه في هذا الموضع بيان عظيمته وكمال صفاته وقدرته على فعل ما يريد، ومن ذلك: الإسراء بنبيه صلى الله عليه وسلم. وهذا الكمال يلزم منه تنزيهه عز وجل عن كل ما لا يليق به سبحانه وتعالى⁴.

ولم يقف عليها؛ لوجود مانع كمجيء (أن) المصدرية بعدها كما في قوله تعالى: ﴿سُبْحٰنَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وِلْدٌ﴾⁵؛ فإن (أن) هنا تسبك هي وما بعدها بمصدر وهو مجرور بحرف مقدر (عن). أو العطف كما في قوله عز وجل: ﴿سُبْحٰنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾⁶ أو حرف الجر: ﴿سُبْحٰنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾⁷، أو يكون بعدها جملة مقول القول كقوله عز وجل: ﴿قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾⁸، وقوله: ﴿قَالَ سُبْحٰنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾⁹.

وفي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾¹⁰ وقف (الهبطي) على ﴿سُبْحٰنَكَ﴾؛ لأن الفاء دخلت لمعنى الجزاء، والتقدير: إذا نزهناك أو وحدناك فقنا¹¹. كما أن الكلام كله لقائل واحد بخلاف ما هو في سورة البقرة كما تقدم وبالتالي فالوصل أولى في موضع آل عمران¹².

¹ _ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 104.

² _ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1/403.

³ _ سورة الإسراء، الآية (1).

⁴ _ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 104.

⁵ _ سورة النساء، الآية (171).

⁶ _ سورة النحل، الآية (1).

⁷ _ سورة التوبة، الآية (31).

⁸ _ سورة البقرة، الآية (32).

⁹ _ سورة المائدة، الآية (116).

¹⁰ _ سورة آل عمران، الآية (191).

¹¹ _ ينظر: العكبري، التبيان، 1/275.

¹² _ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 105.

ب- الاحتياط للعقيدة في جانب الرسل عليهم السلام.

يستعمل (الهبطي) الوقف أحيانا؛ احتياطا للعقيدة في جانب الرسل عليهم السلام ورسالاتهم، كتأكيد صدقهم، وتبرئتهم من الأقوال التي وردت في بعض التفاسير ولا تليق بهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَشَهِدْ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٦٦﴾ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦٧﴾﴾¹، فقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾، وقوله ﴿وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ جملتان معطوف كل منهما على الجملة الفعلية التي قبله ﴿فَصَدَقَتْ﴾ و﴿فَكَذَبَتْ﴾ أو كل منهما حال على الترتيب من ضمير فاعلي ﴿صدقت﴾ و﴿كذبت﴾؛ لذا ينبغي وصلهما بما عطفنا عليه، أو بالحال²، لكن (الهبطي) وصل إحداهما ﴿وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ بما قبلها، وفصل الأخرى ﴿وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ عما عطفنا عليه أو مما هي حال منه. ويبدو أن (الهبطي) أراد بذلك إخراج جملة ﴿وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ عن كونها حالا أو معطوفة إلى الاستئناف؛ وذلك لإبعاد الشبهة عن يوسف عليه السلام، أو ليستدل على أن هذا ليس من كلام الشاهد، وله وجه بعيد: كأن يقال يلزم من كذبها صدقه فيستغنى عن ذكر صدقه، فيقال: ويلزم من صدقها كذبه³، فلم لم يستغن عن ذكر كذبه حاشاه؟ ولم يذكر هذا الوقف أي على ﴿فَكَذَبَتْ﴾ (ابن الأنباري) ولا (النحاس) ولا (الداني) ولا (السجاوندي) ولا (الأشموني)⁴. ومهما يكن فإنها لقطة بارعة من هذا الرجل الغواص على المعاني⁵. وإن كانت براءة يوسف عليه السلام لا تحتاج إلى هذا⁶؛ فقد قال عليه السلام: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ﴾⁷، وأخبر عنها بقوله ﴿هُوَ زَوَدَنِي عَنْ نَفْسِي﴾⁸.

¹ سورة يوسف، الآيتان (26_27).

² ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 410/12. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 108.

³ ينظر: بن حنفية العابدين، المصدر نفسه، ص 108-109.

⁴ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 721/2. النحاس، القطع والانتشاف، ص 332. الداني، المكتفى، ص 326.

السجاوندي، علل الوقوف، 597/2. الأشموني، منار الهدى، ص 193.

⁵ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 109.

⁶ ينظر: المصدر نفسه، ص 109.

⁷ سورة يوسف، الآية (23).

⁸ سورة يوسف، الآية (26).

المبحث الثاني: اعتماده الوقف التام وغيره من الوقوف.

يعتد (الهبطي) في وقوفه بمواضع الوقف التام مهما طال السياق، ومهما كان عدد الآيات، ومن أمثلته: الوقف بعد انتهاء القسم وجوابه، والشرط وجوابه، وسائر ما لا يمكن معه التقدير.

ففي قوله تعالى ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ۝١﴾ ﴿فَالنَّصْفِ عَصًا ۝٢﴾ ﴿وَالنَّبِيْرَاتِ نَشْرًا ۝٣﴾ ﴿فَالنَّزِيْرَاتِ فَرَقًا ۝٤﴾ ﴿فَالْمُلْقِيْنَ ذِكْرًا ۝٥﴾ ﴿عَذْرًا أَوْ نَذْرًا ۝٦﴾ ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَفِّعَ ۝٧﴾¹، لم يقف (الهبطي) حتى تم الكلام عند ذكر جواب القسم وهو قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَفِّعَ ۝٧﴾. كذلك في سورة النصر لم يقف حتى بلغ قوله ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ ۝٢﴾؛ لأن الأمر يتعلق بعدم فصل الشرط عن جوابه. والأمر كذلك في أوائل سور: المعارج، المدثر، القيامة، عبس، الفجر، الشمس، الضحى، والتين.

اعتماده وقف البيان³:

هو من مذاهب الوقف التام، ويكون ذلك مع ما يحتمل أكثر من إعراب يسوغ في الصناعة النحوية، ولا يستقيم في المعنى المراد من كتاب الله، فيعين الوقف هذا الإعراب ويستبعد به غيره. ويعتمد (الهبطي) وقف البيان؛ خدمة للمعنى المراد، ومن ذلك:

قوله: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِرِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضَعِّفُ لَهُمُ الْعَذَابَ مَا كَانُوا يَسْتَظِيْعُونَ ۝٣٥﴾ ﴿وَمَا كَانُوا يَبْصُرُونَ ۝٣٦﴾⁴، فجملة ﴿يُضَعِّفُ لَهُمُ الْعَذَابَ﴾ جاءت بعد ﴿أَوْلِيَاءَ﴾، وهي نكرة، والجمل بعد النكرات صفات، فإذا وصلت بها يتوهم أنها نعت لها، والمعنى عليه: وما كان لهم من أولياء من صفتهم أنهم يضاعف لهم العذاب؛ وليس الأمر كذلك، فهذا المعنى فاسد. والمعنى المراد هو: نفي أن يكون لهم ولي أو ناصر كائنا من كان، ثم أخبر أنهم يضاعف لهم العذاب يوم القيامة، وعليه فجملة ﴿يُضَعِّفُ لَهُمُ الْعَذَابَ﴾ مستأنفة، والضمير في ﴿لَهُمْ﴾ يعود إلى اسم الإشارة ﴿أُولَئِكَ﴾، وهو مبتدأ خبره ﴿لَمْ يَكُونُوا مُعْجِرِينَ فِي الْأَرْضِ﴾؛ ولهذا كان الوقف على ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ لازماً⁵، وهو وقف البيان التام.

¹ _ سورة المرسلات، الآيات (1_7).

² _ سورة النصر، الآية (3).

³ _ ينظر: ابن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 192-194. زيان بن عبد الرحمن جبار، النور الجامع، ص 274 - 275.

⁴ _ سورة هود، الآية (20).

⁵ _ ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 3/160. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 6/243. ابن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 193.

واعتماده الوقف التام مقيد بما إذا لم يجد مجالاً لإعراب محتمل بتقدير ما يمكن حذفه، أما إذا كان تقدير المحذوف ممكناً فإنه يلجأ إلى غير الوقف التام من الكافي والحسن لتحقيق غرض من الأغراض التي يسعى إليها¹، وهذا ما نستشفه من خلال النماذج المذكورة في هذا البحث.

مذهب (الهبطي) في الوقف المتلازم (الوقف المتعاقب).

يقف (الهبطي) على أحد موضعي التعاقب عادة تاركاً الموضع الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْهُ يَتَّقِينَ ۝﴾²؛ حيث وقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾. وسنعود لتفاصيل ذلك في الفصل الثاني، المبحث الخامس (الوقف الهبطي والوقف المتعاقب)، الصفحة 141.

اعتماده وقف ازدواج:

اختلف العلماء في وصل ما يوقف عليه بنظيره وقطعهما، فمنهم من قال بوصل ما يوقف على نظيره مما يوجد التمام عليه وانقطع تعلقه بما بعده لفظاً؛ وذلك من أجل ازدواجه³. ومنهم من قال بالفصل بين النظيرين، فيوقف على أحدهما ويتبدأ بالآخر⁴. واختار (الحصري) الجمع بين القولين: فإذا كانت الجملتان قصيرتين يحسن وصل الأولى والوقف على الثانية، كما في قوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۝﴾⁵، وإذا كانتا طويلتين يحسن الوقف على كل منهما؛ لأن نفس القارئ لا يبلغ إلى الأخيرة منهما. وقد يؤدي الوصل إلى تغيير المعنى، كما في قوله سبحانه: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْخَيْرُ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِمْ أُولَئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَفِيهَا لَهُمُ الْعَذَابُ ۝﴾⁶، فإذا وصل القارئ ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْخَيْرُ﴾ إلى ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ﴾؛ فقد يضيق نفسه، ويحصل به فساد في المعنى، فيكون للذين أطاعوا ربهم الحسنى وهي الجنة، والذين لم يطيعوه لهم الجنة أيضاً، وهو معنى واضح البطلان⁷؛ فالجزء من جنس العمل. وهذا أجود من الرأيين السابقين؛ حيث روعي فيه نفس

¹ ينظر: بن حنيفة العابدين، المصدر السابق، ص 81.

² سورة البقرة، الآية (2).

³ ينظر: ابن الجزري، النشر، 237/1. محمود بن رأفت بن زلط، أحكام التجويد والتلاوة، راجعه: عبد الحكيم بن عبد اللطيف بن عبد الله، مؤسسة قرطبة، مصر، ط 1، 2006م، ص 92.

⁴ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 19.

⁵ سورة البقرة، الآية (286).

⁶ سورة الرعد، الآية (18).

⁷ ينظر: الحصري، معالم الاهتداء، ص 170_171.

القارئ باعتبار طول الكلام وقصره، خاصة إذا أدى الوصل ثم الوقف لضيق النفس إلى معنى فاسد¹، وهذا أرجح الآراء.

أما (الهبطي)، فكثيراً ما يقف بين الجمل المتناظرة في القرآن الكريم، سواء أطلال الكلام أم قصر؛ مراعاة للتقابل الموجود بينها، وتفريقاً بين الحالين، أو الفريقين²، فمن أسس منهجه التفريق بين المختلفات. ومن أمثلة ذلك: وقفه على ﴿كَسَبَتْ﴾ من قوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾³، ووقفه على ﴿الْمُهْتَدِ﴾ من قوله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّمْ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾⁴.

¹ ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص 142.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 142.

³ سورة البقرة، الآية (286).

⁴ سورة الكهف، الآية (17).

المبحث الثالث: إثاره الإعراب الخفي واعتماده التفسير الشاذ أحيانا.

أ- إثاره الإعراب الخفي: يؤثر (الهبطي) أحيانا الإعراب الخفي المحتاج إلى التقدير على الجلي الذي لا يحتاج إلى التقدير مثل:

قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبِسُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَّغٌ فَعَلَ بِهَآئِكَ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴿٣٥﴾¹، ﴿بَلَّغٌ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا²، ووقف (الهبطي) على ﴿وَلَا تَسْتَعْجِلْ﴾ يكون ﴿لَهُمْ﴾ شبه جملة خبرا مقدما و﴿بَلَّغٌ﴾ مبتدأ مؤخر³، وجملة ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبِسُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾ اعتراضية، وهذا تكلف ظاهر⁴. وهذا الوقف يفيد النهي على الاستعجال مطلقا وليس عن الاستعجال لعذاب الكفار فقط، والأولى وصل ﴿بَلَّغٌ﴾ بما قبلها، ويكون البلاغ غير مقيد بهم ولا لهم وحدهم. قال (النحاس) في هذا الوقف: «وهذا مما لا أعرفه ولا أدري كيف تفسيره. وهو عندي غير جائز»⁵، وقال غيره لا وجه له لأن المعنى: ولا تستعجل للمشركين العذاب⁶، ولم يرض هذا الوقف كذلك (ابن الأنباري)⁷. وعليه فإن هذا من الوقوف الغريبة، والله أعلم.

ب - وقف التفسير الشاذ:

يبني (الهبطي) أحيانا وقفه على التفسير الشاذ، ومن ذلك: الوقف على ﴿قَلِيلًا﴾ من قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ﴾⁸، والمعنى على الوقف الهبطي: أنهم كانوا قليلا العدد، كما أنه بوقفه هذا نفى عنهم النوم في الليل البتة لا أن هجوعهم قليل⁹. وأما الوصل فيفيد أنهم كانوا يهجعون قليلا

¹ سورة الأحقاف، الآية (35).

² ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 203/26.

³ ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 108/5.

⁴ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 184.

⁵ النحاس، القطع والائتناف، ص 662.

⁶ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 185.

⁷ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 895/2.

⁸ سورة الذاريات، الآية (17).

⁹ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 694. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 262/9. الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، ضبطه

وصححه: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1425 هـ/2004 م، 193/4.

من الليل¹. و الوقف في هذا الموضع مستبعد لوجوه²:

أولها: أن ﴿ مَا ﴾ تكون عليه نافية، و ﴿ مِّنَ اللَّيْلِ ﴾ متعلق بـ ﴿ يَهْجُونَ ﴾، فيلزم إعمال ما بعد (ما) النافية فيما قبلها، وقد أباه أهل العربية³، وهذه القاعدة استدل بها على حرفية (لما) الرابطة⁴، ومثاله قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةٌ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ ﴾⁵.

ثانيها: أن قوله تعالى: ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجُونَ ﴾^٦ بيان لقوله ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ ﴾^٧، والمراد منه بيان بعض أفراد إحسانهم بما فيه مدحهم، والمدح لا يكون بذكر كونهم قليلين أو كثيرين.

وثالثها: أن سيد المحسنين صلى الله عليه و سلم لم يكن يقوم الليل كله، فلا يصح أن يمدح في القرآن الذي أنزل عليه ما لم يفعله، وقد قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «...أما والله إني لأحشاكم الله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر وأصلي وأنام، وأتزوج النساء»⁷، وقال ربه عز وجل: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْكَافِرُ الْإِلَّاهُ قَلِيلًا ﴾^٨ أو ﴿ نَصَفَهُ أَوْ أَنْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾^٩ أو ﴿ زِدْ عَلَيْهِ وَرَقِلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾^{١٠}؛ إذن فالوقف على ﴿ قَلِيلًا ﴾ في سورة الذاريات وقف فاسد⁹. وأوضح (السيوطي) أن الآية تحتمل ستة أوجه من الإعراب، قبل منها أربعة أوجه، ورد اثنين منها، أحدهما اختاره (الهبطي)؛ لذا ظهر ضعف المعنى الذي انبنى عليه الوقف، لبطلان إعرابه¹⁰.

¹ ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 298/4-299. الصابوني، صفوة التفاسير، دار الضياء، قسنطينة/قصر الكتاب، البليدة، (الجزائر)، ط5، 1411هـ/1990م، 3/252.

² ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 298/4-299. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص187_190. زيان بن عبد الرحمن جبار، النور الجامع، ص273-274.

³ ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (د)، 5/147.

⁴ ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى و بل الصدى لابن هشام الأنصاري، دار الطلائع، القاهرة، 2004م، ص57_58.

⁵ سورة سبأ، الآية(14).

⁶ سورة الذاريات، الآية(16).

⁷ ابن الجوزي، كتاب تلبس إبليس، دراسة وتحقيق: أحمد بن عثمان المزيد، دار الوطن للنشر، 1422هـ، ص184.

⁸ سورة المزمل، الآيات (1-4).

⁹ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/906.

¹⁰ ينظر: السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد البحايوي، دار الفكر العربي، مصر، 1973م، 3/221_222. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص190.

المبحث الرابع: الفصل بين المتلازمين والوقف على ما قبل بعض الأسماء المبهمة

وبعض الحروف.

من صور الفصل بين المتلازمين في الوقف الهبطي:

1_ الفصل بين المبتدأ وخبره:

من أمثلة ذلك¹: الوقف على ﴿ مِنْهُ ﴾ ببدل الوقف على كلمة ﴿ مُتَشَبِهَاتٌ ﴾ في قوله سبحانه: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَبِهَاتٌ ﴾²، الضمير (الهاء) يمكن أن يعود على الكتاب، وشبه الجملة ﴿ مِنْهُ ﴾ خبر مقدم، و﴿ آيَاتٌ ﴾ مبتدأ، وعليه يتعين وصل ﴿ مِنْهُ ﴾ بما بعده، كما يمكن أن يكون شبه الجملة ﴿ مِنْهُ ﴾ متعلقاً بما قبله، و(الهاء) يعود على الاسم الموصول ﴿ الَّذِي ﴾ وعليه ﴿ مِنْهُ ﴾ بمعنى: من عنده سبحانه وتعالى، وتكون ﴿ آيَاتٌ ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي آيات محكمات، وعليه يتعين الوقف. وهو وقف (نافع) ولم يذكر له وجهاً³، واتبعه (الهبطي)، والظاهر أن (الهبطي) لجأ إليه، للوقف على اسم الجلالة في صورة الإضمار؛ ولتأكيد نسبة الكتاب إلى الله عز وجل. والصواب عود الضمير على الكتاب؛ لأنه أقرب مذكور، والوصل أولى.

2_ الفصل بين الفعل وفاعله:

نحو الوقف على كلمة ﴿ فَاتَّخَلَطَ ﴾ عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ ﴾⁴، كلمة ﴿ نَبَاتٌ ﴾ في الظاهر فاعل مرفوع⁵، وهذا الوجه يلائمه أن النبات كان موجوداً ثم ازداد بهاءً وجمالاً ونضرةً بنزول المطر. وقف (الهبطي) على ﴿ فَاتَّخَلَطَ ﴾؛ ففصل بذلك بين الفعل ﴿ اختلط ﴾ ومتعلقه الفاعل ﴿ نَبَاتٌ ﴾⁶، ولكن ما بعد ﴿ فَاتَّخَلَطَ ﴾ هنا صالح لأن يعرب خبراً مقدماً على ما فيه من تكلف⁷، فالباء للسببية، والمعنى عليه: أن نبات الأرض كان بسبب هذا الماء الذي أنزله الله

¹ ينظر: عبد الله بن محمد بن الصديق، منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء (المغرب)، (د، ت)، ص 11.

² سورة آل عمران، الآية (7).

³ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 124. الأشموني، منار الهدى، ص 70.

⁴ سورة يونس، الآية (24).

⁵ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 107/11.

⁶ ينظر: عبد الله بن محمد بن الصديق، منحة الرؤوف المعطي، ص 24.

⁷ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 178.

تعالى، أي: أن النبات كان بعد نزول الماء¹، وهو اختيار (نافع)². ولم يقف في سورة الكهف على ﴿فَأَخْلَطَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾³، مع أن السياق واحد؛ ذلك أن ما بعد جملة ﴿فَأَخْلَطَ﴾ وهو جملة ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا﴾ جملة فعلية معطوفة على جملة ﴿فَأَخْلَطَ﴾، فهي لا تصلح للاستئناف؛ لأن الفاء فيها للتعقيب، ولما لم يجد فيها مسوغاً إعرابياً للوقف وصله بما بعده⁴. ولم يرض الوقف على ﴿فَأَخْلَطَ﴾ في سورة يونس (الداني) ولا (الأشموني)⁵ والصواب: الوصل مقدم على الوقف هنا؛ لأنه هو الظاهر، وغير محوج للتقدير⁶.

3_ الفصل بين الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل:

قد يفصل (الهبطي) بين الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل⁷، مثل الوقف على ﴿حَيًّا﴾ من قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾⁸؛ ﴿الْوَصِيَّةَ﴾ نائب فاعل فعله ﴿كُتِبَ﴾⁹، لكن (الهبطي) فصل بينهما بوقفه على ﴿حَيًّا﴾. ولوقف (الهبطي) هنا وجه؛ لاحتمال إعراب ﴿الْوَصِيَّةَ﴾ مبتدأ¹⁰. وهذا الوقف تام عند (نافع) و(محمد بن عيسى الأصبهاني، ت253هـ) و(الدينوري، ت336هـ)، ورد هذا الرأي (الداني)، وأورد وجوها من العربية، تجعله من الوقف الكافي، أو الحسن¹¹. وقيل: إن نائب الفاعل هو ﴿عَلَيْكُمْ﴾، ولم يقصد إلى بيان الموصى به إيهاماً؛ لتتشوق النفس إلى معرفته، وتذهب كل مذهب، حتى يتمكن منها عند وروده، ثم استؤنف

¹ ينظر: العكبري، التبيان، 9/2. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص177_178.

² ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 251/5. بن حنفية العابدين، مصدر سابق، ص175.

³ سورة الكهف، الآية(45).

⁴ ينظر: بن حنيفة العابدين، مصدر سابق، ص178_179.

⁵ ينظر: الداني، المكتفى، ص306. الأشموني، منار الهدى، ص175.

⁶ ينظر: بن حنفية العابدين، مصدر سابق، ص177_178.

⁷ ينظر: عبد الله بن محمد بن الصديق، منحة الرؤوف المعطي، ص10.

⁸ سورة البقرة، الآية(180).

⁹ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 362/2.

¹⁰ ينظر: مكّي، مشكل إعراب القرآن، 91/1_92. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 362/2.

¹¹ ينظر: الداني، المكتفى، ص180.

ذكر الموصى به بيانا، والمعنى: هو المكتوب عليكم (الوصية للوالدين). ولعل هذا مطمح نظر (الهبطي)، وعليه الوقف على ﴿حَيْزًا﴾ تام، أو كاف، أو حسن؛ إن جعل ﴿حَقًّا﴾ مصدرًا لـ ﴿كُتِبَ﴾ على حد جلست قعودًا، أي: أوجب عليكم حقًا¹.

4_ الفصل بين الفعل ومفعوله:

ومن صور التفريق بين المتلازمين كذلك، الفصل بين الفعل ومفعوله، ومثل ذلك: الوقف على كلمة ﴿دَاوُدَ﴾ عند قوله تعالى ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْدُوبٍ وَمَنْشَأَ كَالْجَوَابِ وَفَصَّانِ كَالْبُحَارِ وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ أَعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾². انتصب ﴿شُكْرًا﴾ على أنه مفعول لأجله، أو مفعول به للفعل ﴿أَعْمَلُوا﴾، أو مصدر من المعنى، لأن العمل الصالح شكر لله كبير، والتقدير: اشكروا شكرًا، أو مصدر في موضع الحال تقديره: شاكرين³. وقف (الهبطي) على ﴿دَاوُدَ﴾ وعلى ﴿شُكْرًا﴾، وكما يبدو في الظاهر أنه فصل بين الفعل ومفعوله⁴، وربما أسس وقفه على أن ﴿شُكْرًا﴾ مصدر قائم مقام فعله، أي اشكروا شكرًا؛ مما يجعل الأمر بالشكر موجها إلى كل أحد، لا إلى (داود) بخاصة، كما أنه يرمي إلى تجريد الأوامر والنواهي من متعلقاتها، وذلك من منازع (الهبطي)⁵. وقد جوز (السجستاني) الوقف على ﴿دَاوُدَ﴾، وخطأه (ابن الأنباري) و(النحاس)⁶. والوصل أولى؛ لأنه غير محوج إلى التقدير.

5_ الوقف على المصدر النائب عن الفعل:

يقف (الهبطي) أحيانا على المصدر النائب عن الفعل، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَتَّخِذْ سَبِيلَهُ﴾ في ﴿الْبَحْرِ عَجَبًا﴾⁷، فكلمة ﴿عَجَبًا﴾ إما هي المفعول الثاني لـ ﴿اتَّخِذْ﴾ فيكون من تنمة كلام (يوشع)⁸، وإما

¹ ينظر: سعيد اعراب، القراءة والقراءات بالمغرب، ص 187.

² سورة سبأ، الآية (13).

³ ينظر: ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل، ضبطه وصححه وخرجه أحاديثه: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1415/هـ 1995/م، 2/203. سيد قطب، في ظلال القرآن (طبعة جديدة مشروعة)، دار الشروق، القاهرة، ط 32، 1423/هـ 2003/م، ص 2899. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 22/209.

⁴ ينظر: عبد الله بن محمد بن الصديق، منحة الرؤوف المعطي، ص 20-21.

⁵ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 129.

⁶ ينظر، ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/846. النحاس، القطع والائتناف، ص 560.

⁷ سورة الكهف، الآية (63).

⁸ ينظر: عبد الرازق بن رزق الله، رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد الملك عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسد، مكة المكرمة، ط 1، 1429/هـ 2008/م، 4/321.

أنها مصدر فيكون من كلام موسى عليه السلام بمعنى: قال موسى عجباً، والظاهر أنها صفة للمصدر المحذوف، أي اتخذها عجباً¹، ووقف (الهبطي) على ﴿الْبَحْرِ﴾ اعتبر ﴿عَجَبًا﴾ مصدراً نائباً عن فعله و المعنى عليه: اعجب لهذا الذي حصل للحوت كيف حيي و أخذ طريقه إلى البحر²؟ ولوقفه هذا سلف؛ حيث أورد (النحاس) أقوالاً لبعضهم _ منهم (أبو حاتم) و(عيسى بن عمر) _ تفيد أن الوقف على ﴿الْبَحْرِ﴾ تام، ثم نصب ﴿عَجَبًا﴾ على القطع والتعجب، أي: من سيره في البحر، ويظنه (أبو حاتم) بمعنى: واتخذ سبيله في البحر يفعل شيئاً عجباً، ويجوز أن يكون نصبه على المصدر، بمعنى: عجباً، أي: اعجب عجباً³.

6_ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه:

ومن أمثلة ذلك: الوقف على كلمة ﴿فِرْعَوْنَ﴾ بدل الوقف على ﴿قَبِيلِهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿كَذَّابٍ ءَالٍ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَآخَذَهُمْ اللَّهُ يَذُّوهُمْ ۖ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝١١﴾⁴، فكلمة ﴿الَّذِينَ﴾ اسم معطوف على ﴿فِرْعَوْنَ﴾⁵، فصل بينهما (الهبطي) من غير داع، وذلك يوهم أن ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ بيان لدأب الذين قبل آل فرعون فقط، وهو إيهام قبيح⁶، وبالرغم من أنه لوقف (الهبطي) وجه؛ حيث يجوز إعراب ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ خبره ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾⁷، إلا أن الوصل أولى، نظراً للمعنى المترتب عن الوقف.

7_ الفصل بين العلة والمعلول:

من ملامح منهج (الهبطي) في وقفه الفصل بين المعلول وعلته، سواء أكان المعلول حكماً كونياً أم شرعياً وغيرهما، ومما يكون به التعليل: (إِنَّ) المشددة المكسورة و(اللام) و(الفاء) و(الباء) و(أن) المفتوحة

¹ ينظر: الزمخشري، الكشاف، 3/598. أبو حيان، البحر الحيط، 6/138. السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،

تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د،ت)، 7/523_524. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 15/220.

² ينظر: الثعلبي، الكشاف والبيان، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ/2002م،

6/182. الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، 3/171. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص127-128.

³ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص391. الزمخشري، الكشاف، 3/598. ابن عطية، المحرر الوجيز، 3/529.

⁴ _سورة آل عمران الآية(11).

⁵ ينظر: محمد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، ص99.

⁶ ينظر: عبد الله بن محمد بن الصديق، منحة الرؤوف المعطي، ص11-12.

⁷ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 3/119.

المخففة والمشددة المصدريتان و(المفعول لأجله)، وجاء في القرآن نصاً لا احتمال فيه¹، في قوله ﴿مِنَ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾²، ومن أمثلة ذلك:

الوقف على كلمة ﴿وَالصَّلَاةِ﴾ في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾³، فجملة ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ تعليلية لا محل لها من الإعراب⁴.

وقد يخالف (الهبطي) هذا الأمر في مواضع أخرى كأن تكون ﴿إِنَّ﴾ وما بعدها من جملة مقول القول، فلا يقف على ما قبلها، كما في قوله ﴿قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾⁵. وقد يكون الوقف على ما قبل ﴿إِنَّ﴾ لغير ما ذكر، كأن تكون ﴿إِنَّ﴾ وما بعدها ليس من تمام الكلام السابق عنده، كما في وقفه على ﴿عَلَيْنَا﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَوَلَمْ نَكْ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهٰذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَلَكَ اللَّهُ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾⁶، ويحتمل أن يكون سبب وقفه هذا اعتبار الكلام استئنافاً، فيكون من كلام الله تعالى لا من كلام يوسف عليه السلام، والأولى أن يكون في حكم التعليل⁷، واعتباره من كلام يوسف؛ اغتناماً للظرف المناسب ليحضر إخوته على تقوى الله والصبر على البلاء، كما عرف عن يوسف عليه السلام من اغتنام الفرص للدعوة إلى التوحيد والتقوى كما فعل مع صاحبي السجن حين طلبا منه تعبير الرؤيا⁸.

وقد يكون الوقف على ما قبل ﴿إِنَّ﴾ إشارة إلى القراءة كما في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾⁹. الوقف هنا كاف، وهذا يوافق قراءة (نافع)؛ حيث قرأ بكسر همزة ﴿إِنِّي﴾، ومن قرأ بفتحها فلا وقف على قراءته؛ لأن المعنى عليه: ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه بأني لكم نذير مبين¹⁰.

¹ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 110.

² سورة المائدة، الآية (32).

³ سورة البقرة، الآية (153).

⁴ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 2/310.

⁵ سورة البقرة، الآية (32).

⁶ سورة يوسف، الآية (90).

⁷ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 13/58.

⁸ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 112.

⁹ سورة هود، الآية (25).

¹⁰ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 316_317.

وقد يكون وقفه على ما قبل ﴿إِنَّ﴾ من باب الوقف اللازم؛ كوقفه على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ في قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْوِزَّةَ لِلَّهِ حِطًّا﴾¹.

تعامل (الهبطي) مع بقية أدوات التعليل:

فإن قال قائل: إذا كان هذا الوقف من المحتمل أن يحمل اتجاهها عقدياً، فكيف بالعمل مع بقية أدوات التعليل؟ فجواب ذلك: أن الوقف على ما قبل ﴿إِنَّ﴾ المكسورة تساعد عليه قواعد اللغة العربية؛ لذلك كان هو الغالب على أوقافه التي فصل فيها المعلول عن علته، بخلاف الوقف على ما قبل اللام، والباء، وأن، والفاء، وكى، ولعل، فقد يراد بها التعليل، لكنها لا يبتدأ بها الكلام، والحيلة في ذلك وما ينبغي معرفته أن نفاة التعليل تفصوا من اللام بأنها للعاقبة، ومن الباء بأنها للمصاحبة؛ ولذلك والله أعلم لما كان التعليل نصاً لا احتمال فيه في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾²، كان اللجوء إلى الوقف³.

ومن المواضع التي فصل فيها (الهبطي) بين المعلول وعلته كذلك، قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَّارًا حَسَكًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ مِّن بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ﴾⁴. بوقف (الهبطي) على ﴿كَفَّارًا﴾، فصل بين العامل ﴿وَدَّ﴾ ومعموله ﴿حَسَكًا﴾، ومن وجوه إعراب ﴿حَسَكًا﴾ مفعول لأجله، أو هو منصوب على المصدر⁵، وقوله: ﴿مِّن بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ يجوز أن يتعلق بـ ﴿حَسَكًا﴾، فلا يكون فصل على ذلك الوقف. كما يجوز أن يتعلق بـ ﴿وَدَّ﴾، فيجتمع على وقف (الهبطي) فصلان، فصل بين ﴿حَسَكًا﴾ وعامله، وفصل بين الجار ﴿مِّن﴾ ومتملعه. وفي كل الأحوال، فإن هذا الوقف لا بد معه من

¹— سورة يونس، الآية (65).

²— سورة المائدة، الآية (32).

³— ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 113.

⁴— سورة البقرة، الآية (109).

⁵— ينظر: النسفي، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: يوسف علي بديوي ومحبي الدين ديب مستو، دار الكلم

الطيب، بيروت، ط 1، 1419هـ/1998م، 120/1. بمحت صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر، عمان، ط 1،

1413هـ/1993م، 138/1. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 231/1. محمد محمود القاضي، إعراب القرآن

الكريم، ص 31. محمد صادق حسن عبد الله، الإعراب المنهجي للقرآن الكريم، دار الكتب، القاهرة، ط 1، 1994م، 442/1.

تقدير عامل ﴿حَسَنًا﴾ كقولنا: (فعلوا ذلك حسدا) ¹. والوقف على ﴿كُنَّا﴾ حسن عند (ابن الأنباري)، وجوزه (مكي، ت 437) ².

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمُ لَيْجْرِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ³، في قوله ﴿لَيْجْرِيَهُمُ﴾، اللام (لام كي) للتعليل، والتعليل هنا ليس تعليلا لأفعال الله، بل هو بيان لما يفعل العباد من أجله للطاعات؛ لذا يبدو وقف (الهبطي) هنا ليس للفصل بين العلة والمعلول، بل اتبع مذهب (أبي حاتم) في الوقف على ﴿كَتَبَ لَهُمُ﴾، معتبرا أن اللام لام القسم حذفت منها النون استخفافا، ثم كسرت اللام فأشبهت لام كي، فنصب بها، وخطأ ذلك (النحاس) ولم يعتبره وقفا؛ لتعلق (اللام) بـ ﴿كَتَبَ لَهُمُ﴾، ولا يوجد في كلام العرب كسر لام القسم، وإن شبهه (أبو حاتم) بقول العرب: «أكرم بزيد، وأنبل به»، أي: ما أكرمه وأنبله، والوقف عند ﴿لَيْجْرِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ⁴. وقد خالف (الهبطي) هذه القاعدة، فلم يقف على ما قبل لام التعليل في مواضع منها:

قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُتِينٌ﴾ ⁵، يبدو أن (الهبطي) بوقفه على ﴿مُتِينٌ﴾ وعلى ﴿خَلَقَهَا﴾ لم ير عطف ﴿الأنعام﴾ على ﴿الإنسن﴾ وأنه ينصبها بفعل مقدر، وهو يوافق وقف (نافع) ⁶، قال (القرطبي، ت 671): «وانتصب الأنعام عطفا على الإنسان أو بفعل مقدر، وهو أوجه» ⁷، وعليه ﴿لَكُمْ﴾ خبر مقدم لـ ﴿دَفءٌ﴾، و﴿فِيهَا﴾ متعلق بـ ﴿دَفءٌ﴾. وإذا وقف على ﴿لَكُمْ﴾ يكون حرف الجر متعلقا بـ ﴿خَلَقَهَا﴾، ويكون ﴿فِيهَا﴾ خبرا مقدما للمبتدأ ﴿دَفءٌ﴾ على هذا الوجه، والجملة حال من الضمير المنصوب وهو الهاء في ﴿خَلَقَهَا﴾، والمعنى عليه: والأنعام خلقها لأجلكم، ثم بين وجوه الانتفاع

¹ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 113.

² ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/528. مكي، مشكل إعراب القرآن، 1/74.

³ سورة التوبة، الآية (121).

⁴ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 297. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 116_117.

⁵ سورة النحل، الآيات (4_6).

⁶ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 359. بيجت صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، 6/118. بن حنفية العابدين، مصدر

سابق، ص 117.

⁷ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 6/81.

بها¹. ويرجح السياق الوقف على ﴿لَكُمْ﴾ إن كان ولا بد من وقف على غير رؤوس الآيات؛ ذلك أن الله تعالى بين وجوه الانتفاع بهذا الذي كان الخلق من أجله؛ حيث قال تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ وَالنَّجْمِ وَالْجِبَالِ وَالْحَمِيرِ لِرَبِّكُمُوهَا وَزِينَةٌ وَيَخْتَلِفُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾². وهذا تعليل باللام والمفعول لأجله ﴿وَزِينَةٌ﴾. فإن قيل إن اللام للعاقبة فالجواب أن العاقبة إنما يقال بها في حق الجاهل بما سيحدث مثل قولنا: «قربته مني ليؤذيني»، أما خالقنا عز وجل فهو المحيط بكل شيء علما، وهذا كلامه، وذاك خلقه ونظامه، فكل شيء على مراده، لا على علمنا وفهومنا³. وإن قيل ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ﴾ يجعل الوقف على ﴿خَلَقَهَا﴾ أنسب للتماثل في العطف بين ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفءٌ﴾ و﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ﴾، فقد يكون الأمر كذلك، ولكن الأولى الوقف على الفواصل سنة فعلية⁴.

8_ الفصل بين الاستفهام وجوابه:

من ذلك وقفه على ﴿عَمَّ﴾ في قوله ﴿عَمَّ يَسْأَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ﴿٢﴾ الَّذِي هُوَ فِيهِ مَخْلُوفُونَ ﴿٣﴾﴾⁵، ﴿عَمَّ﴾ أصله (عن ما)⁶. وقف (الهبطي) على ﴿عَمَّ﴾ والجار متعلق ب﴿يَسْأَلُونَ﴾ بعده، و﴿عَنِ﴾ الثانية بدلا من الأولى، وإنما قدمت (ما) الاستفهامية؛ لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة، وهو من أعاجيب أوقافه، ويلزم عليه من أن يكون ﴿يَسْأَلُونَ﴾ ليس داخلا في حيز الاستفهام، بل جملة خبرية، المراد بها ذكر عم يتساءلون عنه، لا الاستفهام عن الذي يتساءلون عنه، وفي الحقيقة أن هذا الأمر متوفر كذلك مع عدم الوقف على ﴿عَمَّ﴾؛ لأن قوله ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ متعلق ب﴿يَسْأَلُونَ﴾ مقدرا دل عليه المذكور، ولذلك فإن غرضه من هذا الوقف غير واضح، إلا أن يكون قصده إيهام المتسائل عنه في كلامهم لتذهب النفس فيه كل مذهب؛ وللدلالة على حيرتهم واضطرابهم، حتى في اعتراضهم، فكأنهم لا يعرفون ما يريدون أن يتساءلوا عنه، ثم بينه فيما بعد وهذا من أساليب البلاغة، وله أمثلة في القرآن منها قوله تعالى: ﴿وَلَيْخَشَّ الَّذِينَ لَوْ

¹ ينظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار الإرشاد، حمص، 1412هـ/1992م، 272/5. بهجت

صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، 6/118. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 117-118.

² سورة النحل، الآية (8).

³ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 117-118.

⁴ ينظر: المصدر نفسه، ص 117-118.

⁵ سورة النبأ، الآيات (1_3).

⁶ ينظر: ابن الأنباري (أبو البركات)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

مصر، 1400هـ/1980م، 2/489.

تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُ ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٩١﴾¹، وهنا لم يذكر المخشي منه لتذهب النفس كل مذهب، لكن الصواب أن الأمر هنا ليس كذلك، ووقفه هذا من الأوقاف الغريبة؛ لذا فترك الوقف هو المطلوب لأمر²:

أولها: الحاجة مع الوقف إلى تقدير ما يتعلق به حرف الجر نوع من التكلف، كما أن هذا المحذوف كيف يقدر: هل من جنس ما هو مذكور أو من جنس أعم؟ والظاهر من تصرفات (الهبتي) أنه يميل إلى الثاني، فإن منهجه في الوقف إيثار العمومات و الإطلاقات على غيرها متى أمكنه، كأن المعنى لوقفه على ﴿عَمَّ﴾ هو: عن أي شيء؟

ثانيها: أن الوقف يجعل الكلمة تشبه الفعل الماضي (عم - يعم - عما) بل يجعلها صالحة لغير ذلك من المعاني، مما يسبب اللبس دون داع.

ثالثها: أن (ما) الاستفهامية إذا وقف عليها، وكانت مجرورة بالحرف استحسنت أن يلحق بها (هاء السكت). نحو عمه؟ ولمه؟ وهنا لا يجوز ذلك لأن القراءة سنة متبعة قال (ابن مالك):

وما في الاستفهام إن جرت حذف
وأولها الها إن تقف
وليس حتما في سوى ما انخفضا
باسم كقولك اقتضاء ما اقتضى³.

وإن قيل: ذهب (يعقوب) و(البيزي) إلى إلحاق هاء السكت بها مع الخلاف عنهما في ذلك، كما أشار (الأنصاري)⁴، فالجواب أن القراءة التي يلتزمها (الهبتي) قراءة (نافع)، وليس عنده هذا الإلحاق. فإن قيل: التلفيق بين القراءات جائز، إذا لم يؤدي إلى تغيير المعنى، قيل نعم، هذا صواب لمن لم يكن بصدد بيان قراءة من القراءات بعينها، ولم يفعل ذلك على وجه التكاثر، لكن (الهبتي) لم ينص على ذلك، فمن أين نعرف أنه لفق؟

ولو افترضنا اتباعه لهما في ذلك، بناء على جواز التلفيق بين القراءات، بشرطه كما هو مذهب طائفة من أهل العلم، فالصواب عدم جواز هذا الإلحاق؛ لمخالفته رسم المصحف⁵، فتكون الرواية

¹ سورة النساء، الآية (9).

² ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبتي، ص 185_186.

³ ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو و الصرف، ص 160.

⁴ ينظر: الأنصاري (أبو يحيى زكريا الأنصاري)، المقصد للتخصيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، تحقيق: جمال بن السيد رفاعي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط 1، 2006م، ص 21.

⁵ ينظر: القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، 1/67.

عن (البيزي، ت243هـ) و(يعقوب، ت205هـ) معارضة بهذا الأمر المتواتر، وقد قال العلماء بمخالفة قواعد الوقف، إذا لزم من التزامها مخالفة الرسم¹، كما في الوقف على التاءات والأسماء المنقوصة على خلاف بين القراء، فيها أو في بعضها².

9- الفصل بين المستثنى والمستثنى منه:

الأصل في الاستثناء (إلا) وغيرها من الأدوات أن يتصل المستثنى بالمستثنى منه. والاستثناء نوعان: استثناء متصل: وهو الأصل، وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه، وهذا لا بد من وصله بما قبله. استثناء منقطع: وهو ما لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه، وفي هذا النوع قد يقع الاتفاق على الاتصال أو الانقطاع، وقد يكون فيه مجال للرأي والنظر³، واختلف العلماء فيه على ثلاثة أقوال: أ_ المنع؛ لاحتياجه إلى ما قبله لفظاً.

ب_ الجواز مطلقاً؛ لكونه في معنى مبتدأ حذف خبره.

ج_ التفصيل: فإن صرح بالخبر جاز، وإن لم يصرح به فلا (أي يمنع الوقف)⁴.

ويبدو أن الشيخ (الهبطي) لم يتخذ موقفاً موحداً من الوقف في الاستثناء المنقطع؛ وقد يعود السبب في ذلك إلى الخلاف في أصل الانقطاع والاتصال ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ٣٤﴾⁵، وقف (الهبطي) على كلمة ﴿فَسَجَدُوا﴾ هنا وفي جميع ما شابهه، كقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ١١﴾⁶، وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِكُمْ وَأَنْتُمْ عَنْهُمْ لِغُلَّامِينَ بَدَلًا ٥٠﴾⁷، غير أنه لم يقف على المستثنى منه في سورة الحجر في قوله

¹ ينظر: الزركشي، البرهان، ص258.

² ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص168.

³ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (د، ت)، 2/79. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص169-174.

⁴ ينظر: عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص272-273. بن حنيفة العابدين، مصدر سابق، ص169-174.

⁵ سورة البقرة، الآية(34).

⁶ سورة الأعراف، الآية(11).

⁷ سورة الكهف، الآية(50).

تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾¹. كما أنه لم يقف في قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَلِيقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾². والفارق الذي أدى به إلى الوقف على ﴿ فَسَجَدُوا ﴾ في سورة البقرة وفي جميع ما شابهه كما في سورتي الأعراف والكهف، ولم يقف على المستثنى منه في سورتي الحجر و(ص)؛ كون المستثنى منه في سورتي الحجر و(ص) جاء مؤكداً والتوكيد يرفع الاحتمال، فتمسك بالأصل وهو الوصل؛ لذا لم يلجأ إلى الوقوف، أما في سورة البقرة وما شابه ذلك، كما هو الحال في سورتي الأعراف والكهف، فقد قام الاحتمال في تلك المواضع، إذ لا توكيد للفظ الملائكة الذين أخبر بسجودهم لآدم، فتعين الوقوف في هذا الموضوع³.

هذا وقد اختلف العلماء في بعض الاستثناءات هل هي منقطعة أم منفصلة مثل قوله تعالى: ﴿ لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أذى ﴾⁴. والأولى أن يكون متصلًا⁵، فلا يوقف عليه والمعنى يدل على اتصاله، أي: لا يضرركم إلا ضرراً خفيفاً؛ لأن الأذى والضرر متقاربان، ولكن (الهبطي) وقف هنا، والظاهر أنه ذهب إلى أنه استثناء منقطع، والمعنى عليه: أنهم لن يضرركم البتة؛ فيكون الأذى ليس من جنس الضرر⁶. ومثله قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِدِينِ اللَّهِ إِلَّا آتِيعَ الظَّنِّ ﴾⁷.

وقد يكون سبب اعتبار (الهبطي) أن الاستثناء منقطع في هذه المواضع؛ لأن بعض علماء العربية يجعلون (إلا) في الاستثناء المنقطع بمثابة (لكن)⁸، بل إن منهم من يقول أنه حينئذ كلام مستأنف، وحيث لم يذكر الخبر قدر، كما في قوله تعالى ﴿ إِلَّا أذى ﴾ فهو في معنى: لكن أذى يلحقكم منهم، وقد يكون موجوداً مثل قوله: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾⁹، فمعناه: لكن إبليس

1_ سورة الحجر، الآيات (30-31).

2_ سورة ص، الآيات (74-71).

3_ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية بن أبي جمعة الهبطي، ص 170.

4_ سورة آل عمران، الآية (111).

5_ ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 1/490.

6_ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية بن أبي جمعة الهبطي، ص 171.

7_ سورة النساء، الآية (157).

8_ ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ/2003م، 1/302. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1425هـ/2004م، ص495.

9_ سورة البقرة، الآية (34).

أبي¹. قال (الصبان، ت1206هـ): «والمتأخرون لما رأوها بمعنى (لكن)، قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب (لكن) لاسمها وخبرها في الأغلب محذوف نحو: جاءني القوم إلا حماراً أي لكن حماراً لم يجيء قالوا: وقد يجيء خبرها ظاهراً»². وقال (القراي، ت654هـ): «أن الاستثناء المنقطع، المتكلم فيه كالمعرض عن الكلام الأول وشارع في غيره، ولذلك قدره النحاة بـ(لكن) التي هي للاستدراك والشروع في مهم آخر»³.

ولم يقف (الهبطي) في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ نَحِمَّ﴾⁴، مع أنه في الظاهر استثناء منقطع؛ ويبرر عدم وقف (الهبطي) على المستثنى منه هنا، أنه قيل إن المعنى: لا منجى من أمر الله إلا من رحم، أي أن الراحم هو الله، وقيل: لا معصوم من أمر الله إلا من رحمه الله، فيكون العائد محذوفاً عن على كلا المعنيين هو استثناء متصل. وقد يكون راعى أمراً آخر على القول بالانقطاع، وهو الإشارة إلى سبق رحمة الله غضبه، ومن شأن الاتصال أن يستوعب هذا المعنى⁵.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَلُّوا يَقِينًا﴾⁶، الظن في كتاب الله يراد به اليقين الجازم، وهذا المعنى كثير منه في كلام العرب، كما في قوله ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوْنَ رَبَّهُمْ وَإِنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَكُونُونَ﴾⁷. وقد يراد به: الشك⁸، كما هو في الآية ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ وفي قوله سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّكُم بِبَعْضِ الظَّنِّ لَمْتُمُوهُ﴾⁹، وقوله صلى الله عليه وسلم: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث...»¹⁰.

¹ ينظر: بن حنيفة العابدين، مصدر سابق، ص170.

² الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، (د)، 211/2.

³ القراي، الاستغناء في الاستثناء، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م، ص26.

⁴ سورة هود، الآية(43).

⁵ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص172.

⁶ سورة النساء، الآية(157).

⁷ سورة البقرة، الآية(46).

⁸ ينظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، 1984م، 22/6. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، بمساعدة: فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429هـ/2008م، 1441/2، رقم3285، باب(ظ ن ن). بن حنيفة العابدين منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص173.

⁹ سورة الحجرات، الآية(12).

¹⁰ محمد فؤاد عبد الباقي، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق فيه الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما، دار الفكر، بيروت، ط1، 1422هـ/2002م، ص659.

والقرائن هي التي تبين المراد منه، أما الظن الذي هو معتمد العلماء، وهو التجويز الراجح، فإنه ليس بدموم، بل هو المعول عليه في الفقه، وعليه فلا استثناء منقطع في هذه الآية؛ لأنه نفى عنهم العلم، ووسمهم باتباع الظن (الشك) ¹ وقد يكون (الهبطي) بنى تخيره للوقف على هذا المذهب.

10- الوقف على اسم الإشارة (هذا، ذلك):

وقف (الهبطي) على اسم الإشارة في مواضع منها: الوقف على ﴿ ذَلِكَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ ²، وكذلك في قوله: ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعْبَانَ اللَّهُ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ ³، وفي قوله سبحانه: ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرْنَهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَمَفْعٌ غَفُورٌ ﴾ ⁴، والملاحظ أن (الهبطي) وقف على اسم الإشارة متى كان للبعيد، ولم يقف عليه إن كان للقريب، والقياس المساواة بينهما ما لم يكن هناك مانع إعرابي - حسب قاعدته -، بمعنى أن الأمر ليس واحداً ⁵، فالوقف جائز على ﴿ هَذَا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ هَذَا وَإِلَى الظَّالِمِينَ لَشَرٌّ مَقَابٍ ﴾ ⁶، على أن ﴿ هَذَا ﴾ مبتدأ وخبره محذوف، والواو بعده للاستئناف ⁷، ولم يقف عليه (الهبطي)؛ على أن الواو بعده عاطفة ⁸ وقال (بن حنفية العابدين): «وقد يكون الفرق عند (الهبطي) معنوياً، إذ أن اسم الإشارة الذي للبعيد يشير إلى بعد معنوي بين طرفي الكلام لا يوجد مع اسم الإشارة القريب، فلم يقف عليه حيث جاء للقريب حتى مع جوازه كما في السياق» ⁹.

ولم يقف (الهبطي) على ﴿ هَذَا ﴾ إذا كان الوقف غير سائغ كما في قوله تعالى: ﴿ هَذَا قَوْجٌ مُقْتَنِمٌ مَعَكُمْ لَا مَرْجَأَ بِهِمْ إِلَيْكُمْ صَلَواتُ النَّارِ ﴾ ¹⁰؛ لأن ﴿ قَوْجٌ ﴾ هو الخبر لاسم الإشارة ﴿ هَذَا ﴾، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ ﴾

¹ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 173.

² سورة الحج، الآية (30).

³ سورة الحج، الآية (32).

⁴ سورة الحج، الآية (60).

⁵ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 157.

⁶ سورة ص، الآية (55).

⁷ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 330.

⁸ ينظر: محمد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، ص 910.

⁹ بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 157.

¹⁰ سورة ص، الآية (59).

وَصَاقٌ وَمَا خَرَّ مِنْ شَكْلِهِ أَنْوَجٌ¹؛ لأن ﴿ هَذَا ﴾ مبتدأ لم يستوف خبره، وقيل خبره هو ﴿ فَيَذُوقُهُ ﴾، وهو وجه ضعيف، والأقرب أن يكون خبره هو ﴿ حَمِيمٌ ﴾، وقوله ﴿ فَيَذُوقُهُ ﴾ جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، والتقدير: هذا حميم فليذوقه، وقيل غير ذلك مما لا يجعل هذا مستقلاً تاماً، و لم يقف عليه كذلك².

ولم يقف (الهبطي) على اسم الإشارة وهو للبعيد في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ يَأْتِكُ اللَّهُ يُولِجُ آيَاتَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي آيَاتِهِ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾³ ذَلِكَ يَأْتِكُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَأَتَى مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَتَى اللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ⁴، الباء في قوله ﴿ يَأْتِكُ اللَّهُ ﴾ للسببية⁴؛ فيكون شبه الجملة خبراً عن اسم الإشارة⁵، وهذا الوجه هو المتبادر، ولعله هو الذي ذهب إليه (الهبطي) فلم يقف. ويجوز أن يكون اسم الإشارة هنا للفصل بين أمرين، على أن يكون قوله ﴿ يَأْتِكُ اللَّهُ ﴾ متعلقاً بـ ﴿ لَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ ﴾ في قوله: ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ لَكُ اللَّهُ لَعَفُوَّ غَفُورٌ ﴾⁶، وعليه يسوغ الوقف على اسم الإشارة. قال (ابن عاشور)⁷ في بيان الغرض من اسم الإشارة في هذه المواضع: «اسم الإشارة هنا مستعمل للفصل بين كلامين، أو بين وجهين من كلام واحد، والقصد منه التنبيه على الاهتمام بما سيذكر بعده، فالإشارة مراد بها التنبيه، وذلك حيث يكون ما بعده غير صالح لوقوعه خبراً عن اسم الإشارة، فيتعين تقدير خبر عنه في معنى: ذلك بيان أو ذكر، وهو من أساليب الاقتضاب في الانتقال، والمشهور في الاستعمال لفظ (هذا)»⁸، كما في قوله ﴿ هَذَا وَإِذَا لَطَّافِينَ لَشَرِّ مَتَابِ ﴾⁹.

¹ _سورة ص، الآيتان (57-58).

² _ينظر: العكبري، التبيان، 385/2. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 134/23. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 157_158.

³ _سورة الحج، الآيتان (61-62).

⁴ _ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 355/6. شيخ زادة، حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1999م، 6/130.

⁵ _ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 138/17. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 158.

⁶ _سورة الحج، الآية (60).

⁷ _هو محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عبد القادر بن محمد بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس، (ت1393هـ/

1973م). ينظر: الزركلي، الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط15،

2002م، 6/173. محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص32.

⁸ _ابن عاشور، التحرير والتنوير، 317_314/16.

⁹ _سورة ص، الآية (55).

11_ الوقف على (كذلك):

ذكر (الحصري) أربعة مواضع يجوز الوقف فيها على ﴿كَذَلِكَ﴾، وهي: قوله: ﴿كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾¹ بالكهف وهو كاف، وقوله سبحانه: ﴿كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾² بالشعراء وهو حسن، وقوله عز وجل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَوَاتِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُلْتَمُونَ﴾³ بفاطر وهو كاف، وقوله: ﴿وَتَعْمَرُوا كَأَنوَافِهِمَا فَكَهَيْبًا كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾⁴ بالدخان وهو حسن⁵، وما عدا هذه المواضع الأربعة لا يصح الوقف فيها على ﴿كَذَلِكَ﴾⁶. وقف (الهبطي) في المواضع الأربعة، لكنه وقف في غيرها أيضا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْبَأْنَا سَنًا﴾⁷ حتى إذا بلغ مطلع الشمس وجدها تطلُّع على قَوْمٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهُم مِّنْ دُونِهَا سِتْرًا ﴿١٠﴾ كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴿١١﴾⁸، قوله ﴿كَذَلِكَ﴾ هنا، إما أن يكون المراد أن هؤلاء القوم يشبهون من تقدمهم في كفرهم، أو في تخيير ذي القرنين فيهم، أو المراد أن أمر ذي القرنين كذلك كانت حالته مع أهل المطلع كما كانت مع أهل المغرب، أو بلغ مطلع الشمس كما بلغ مغربها⁸. أما إعرابه فقيل: إنه خبر لمبتدأ محذوف أي: الأمر كذلك، وقيل: إنه صفة لمصدر محذوف. قال (ابن عاشور، ت1973م): «أي تشبيها مماثلا لما سمعت»⁹، ويجوز أن يعرب نعتا لـ ﴿قَوْمٍ﴾، أي: أن هؤلاء القوم كذلك الذي تقدم عن القوم قبلهم. ويجوز أن يعرب حالا من قوم، فهي ليست بنكرة محضة، ولا بمعرفة محضة؛ لكونها قد وصفت

¹ _سورة الكهف، الآية (91).

² _سورة الشعراء، الآية (59).

³ _سورة فاطر، الآية (28).

⁴ _سورة الدخان، الآيتان (27-28).

⁵ _ينظر: الحصري، معالم الاهتداء، ص176-178.

⁶ _ينظر: المصدر نفسه، ص176_178.

⁷ _سورة الكهف، الآيات (89-91).

⁸ _ينظر: الجرجاني (عبد القاهر)، درج الدرر في تفسير القرآن العظيم، تحقيق: طلعت صلاح الفرحان ومحمد أديب شكور، دار الفكر،

عمان، ط1، 1430هـ/2009م، 2/258. البغوي، معالم التنزيل، تحقيق محمد عبد الله النمر و آخريين، دار طيبة، الرياض،

1411هـ، 5/201. الرازي، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، دار الفكر، بيروت، ط1، 1401هـ/1981م، 21/169_170. ابن

حنفية العابدين، مصدر سابق، ص155.

⁹ _ابن عاشور، التحرير والتنوير، 16/29.

بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾، فإذا اعتبرت نكرة كان ما بعدها نعتا وإن اعتبرت معرفة كان ما بعدها حالا¹. ووقف (الهبطي) على قوله ﴿كَذَلِكَ﴾ موصولا بما قبله. كما يجوز إفراده وحده بالوقف غير متصل بما قبله، ولا بما بعده؛ لأنه معترض بين فصلين من فصول قصة ذي القرنين. ويجوز الوقف على ﴿سِتْرًا﴾ ووصل المشبه به بما بعده وهذا أولى؛ لأن فيه الوقف على الفواصل المنونة المنصوبة، وهي رؤوس آيات، استمرت حتى نهاية سورة الكهف². والوقف على ﴿كَذَلِكَ﴾ تام عند (ابن الأنباري) و(الداني)³، ووقف (السجاوندي) على ﴿كَذَلِكَ﴾ على أن الكاف في محل رفع أو في محل نصب⁴، وذكر (الأشموني) الوجهين (الوقف والابتداء بها)⁵.

غير أنه متى كان (كذلك) مفعولا لم يقف عليه، كما هو في المواضع الآتية: قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَىٰ هَيْئٍ﴾⁷، وقوله: ﴿قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾⁸، وقوله: ﴿قُلْ لَن تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَكُمُ اللَّهُ مِن قَبْلُ﴾⁹، فلم يقف (الهبطي) في هذه المواضع على (كذلك)؛ لأنه يتعين في هذه السياقات الكريمة إعرابه مفعولا لـ ﴿قَالَ﴾ المتأخر، ومعنى القول هنا: كناية عن فعله وتقديره سبحانه، وفاعل ﴿قَالَ﴾ المتقدم ضمير الملك في الأول والثاني، والملائكة في الثالث، وكاف التشبيه وما بعده مقول لـ ﴿قَالَ﴾ الأول، وفيه اجتناب توالي فعلين بلفظ واحد، كأن يقال: قال ربك كذلك¹⁰.

¹ ينظر: العكبري، التبيان، 171/2. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 249/16. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 155.

² ينظر: بن حنفية العابدين، المصدر نفسه، ص 155-156. زيان بن عبد الرحمن جبار، النور الجامع، ص 264.

³ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 760/2. الداني، المكتفى، ص 372.

⁴ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، ص 671.

⁵ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 234.

⁶ سورة مريم، الآية (9).

⁷ سورة مريم، الآية (21).

⁸ سورة الذاريات، الآية (30).

⁹ سورة الفتح، الآية (15).

¹⁰ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 253/26. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 156.

12_ الوقف على ما قبل الاسم الموصول (الذي، الذين):

أورد (الزركشي، ت794هـ) أن جميع ما في القرآن من (الذين والذي) يجوز منه الوصل بما قبله على أنه نعت له، ويجوز القطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف. واستثنى من هذه القاعدة سبعة مواضع يتعين الابتداء بها؛ لأنها منقطعة عن الكلام الذي قبلها¹.

وليس مراد قول (الزركشي): «جميع ما جاء في القرآن» كل موضع جاء فيه (الذي) أو (الذين)؛ فقد يتعين وصله بما قبله إذا وقع أثناء الآية، كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾²، وقوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾³، فلا يجوز الوقف في مثله. وعليه يتعين حمل كلامه على ما يكون في صدر الآيات⁴.

والمواضع السبعة التي ذكرها (الزركشي) هي:

- 1_ ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾⁵.
- 2_ ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾⁶.
- 3_ ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾⁷.
- 4_ ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾⁸.
- 5_ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْبَرًا عِنْدَ اللَّهِ﴾⁹.
- 6_ ﴿الَّذِينَ يُخَشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ سُكَّرَ مَكَانَنَا وَأَصْبَلُ سَيْبِلًا﴾¹⁰.
- 7_ ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾¹¹.

¹ ينظر: الزركشي، البرهان، ص246.

² سورة الفتح، الآية(28).

³ سورة العصر، الآية(3).

⁴ ينظر: الحصري، معالم الاهتداء، ص95_96.

⁵ سورة البقرة، الآية(121).

⁶ سورة البقرة، الآية(146).

⁷ سورة الأنعام، الآية(20).

⁸ سورة البقرة، الآية(275).

⁹ سورة التوبة، الآية(20).

¹⁰ سورة الفرقان، الآية(34).

¹¹ سورة غافر، الآيتان(6_7).

وقف (الهبطي) على ما قبل (الذين) في جميع هذه المواضع، ووقف كذلك في مواضع أخرى، منها: قوله سبحانه: ﴿الْأَلِفَ أُولِيَآءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾¹ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿١٣﴾ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴿١﴾، من وجوه إعراب ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ خبره ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ﴾. ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هم الذين، و﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ﴾ خبر ثان. ويجوز أن يكون صفة لأولياء الله، وقيل غير هذا²، وعلى التقديرين الأولين يجوز الوقف، وهو وقف كاف³. وهذا يوافق وقف (الهبطي)⁴.

ومن توجيه هذا الوقف، يتبين ضعف قول: إن الوقف على غير المواضع السبعة غير جائز، وفيه تضيق. وفي القرآن الكريم مواضع أخرى يجوز فيها الوقف على ما قبل (الذين)⁵.

وإذا ورد (الذين) أو (الذي) صفة، فإن (الهبطي) يصلها بما قبلها، ولم يراع كونها للاختصاص أو للمدح، كما فصل بعضهم في الصفة؛ حيث يمتنع الوقف على موصوفها دونها إذا كانت للاختصاص، ويجوز ذلك إذا كانت للمدح⁶. ومن أمثلة ذلك:

— قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾⁷.

— قوله عز وجل: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ ﴿١﴾ الَّذِي خَلَقَ فَسُوَّىٰ ﴿٢﴾﴾⁸.

13_ الوقف على ما قبل بعض الحروف التي تفيد العطف وغيره (أم، بل، ثم، حتى، الفاء)، اللام.
الوقف على ما قبل (أم):

(أم) حرف عطف، وتأتي متصلة، أو منفصلة.

¹— سورة يونس، الآيات (62_ 64).

²— ينظر: النحاس، إعراب القرآن، اعتنى به: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1429هـ/2008م، ص400. العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، صحح ووضع حواشيه: الناشر، دار الفكر، بيروت، 1431_1432هـ/2010م، ص326. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 6/157.

³— ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص306.

⁴— ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص186.

⁵— ينظر: المرجع نفسه، ص187.

⁶— ينظر: الزمخشري، الكشاف، 6/469. الزركشي، البرهان، ص246_247. محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها

الإمام الهبطي وقوفه، ص187.

⁷— سورة الزمر، الآيتان (17_18).

⁸— سورة الأعلى، الآيتان (1_2).

متصلة: إذا كان ما قبلها وما بعدها متصلين، لا يستغني أحدهما عن الآخر، وتقع بعد همزة التسوية الداخلة على جملة في محل المصدر، نحو قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾¹، أو بعد الهمزة التي يطلب بها و(أم) التعيين²، كقوله: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَرَأَيْتُمْ بَنَاهَا﴾³.

منقطعة: لا تقتضي أن يكون ما قبلها وما بعدها متصلين. وعلامتها: ألا تكون بعد همزة الاستفهام أو التسوية، وتكون بمعنى (بل)، ولا تعطف إلا على الجمل⁴، كقوله: ﴿أَمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتٌ فَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ قَبْلَ آيَاتِنَا هِيَ لِيُذَكَّرَ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ﴾⁵، حيث أورد (محمود صافي)⁶ تقديره: بل أله البنات ولكم البنون⁷. فإذا كانت منقطعة، يجوز الوقف على ما قبلها والابتداء بها⁸، ولا يوقف عليها إذا كانت متصلة. واتبع (الهبطي) هذه القاعدة، فوقف على (أم) في مواضع وتركه في أخرى. ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾⁹، وقوله: ﴿أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾¹⁰، وقوله سبحانه: ﴿أَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ﴾¹¹.

لم يقف (الهبطي) على ما قبل (أم) في هذه المواضع؛ لكونها متصلة، أفادت معنى التعيين¹². بينما وقف على ما قبل (أم) في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَقْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَكُمْ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾¹³. واختلف في معنى (أم) هنا، فمنهم من عدّها متصلة، ومنهم

¹ _سورة البقرة، الآية (6).

² _ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 476/1. ابن الجزري، التمهيد، ص198.

³ _سورة النازعات، الآية (27).

⁴ _ينظر: ابن الجزري، التمهيد، ص198. محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص173.

⁵ _سورة الطور، الآيتان (38_39).

⁶ _هو الشيخ محمود بن عبد الرحيم صافي، من أعلام مدينة (حمص) السورية، أنفق خلاصة عمره في تأليف كتابه: (الجدول في

إعراب القرآن وصرفه وبيانه)، (ت1985م). ينظر: الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة، يوم: 2015/12/09م، 01:45.

⁷ _ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 32_31/14.

⁸ _ينظر: ابن الجزري، التمهيد، ص199.

⁹ _سورة الواقعة، الآية (59).

¹⁰ _سورة الواقعة، الآية (64).

¹¹ _سورة الواقعة، الآية (69).

¹² _ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص173.

¹³ _سورة البقرة، الآية (80).

من عدها منقطعة، والمعنى: بل تقولون على الله ما لا تعلمون¹، وعلى الوجه الثاني وقف (الهبطي) على ما قبل (أم) في هذا الموضع.

وقد تفيد (أم) معنى همزة الاستفهام، كما في قوله: ﴿تَنْزِيلَ الْكِتَابِ لَارَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾² ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّغْنَا﴾² ﴿أَمْ﴾ هنا بمعنى همزة الاستفهام³، والتقدير: أيقولون افتراه؟⁴؛ فيمكن الابتداء بها. وقد وقف (الهبطي) في هذا الموضع وأمثاله⁵.

الوقف على ما قبل (بل):

تكون (بل)⁶:

- 1_ حرف عطف للإضراب، ينقل حكم ما قبله إلى ما بعده، نحو: نجح زيد بل أحمد.
- 2_ حرف عطف للاستدراك، يقرر حكم ما قبله من نفي أو نهي على حاله، ويجعل ضده لما بعده، مثل: ما قلت الكذب بل الصدق.
- 3_ حرفا ابتدائيا يفيد الإضراب الإبطالي، أي: نفي الحكم السابق عليه وإثباته لما بعده، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾⁷، أو الإضراب الانتقالي، أي: الانتقال من غرض إلى آخر، مثل قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾⁸ ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾⁹ ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيٰوةَ الدُّنْيَا﴾⁸ ﴿و﴾ (بل) للإضراب الإبطالي أو الانتقالي هي التي يوقف على ما قبلها في القرآن الكريم، وهو أكثر ما يقع فيه؛ لأنه ترك للكلام وإضراب عنه، والوقف عليه كاف⁹. ومن أمثلة هذين الضربين مع بيان وقف (الهبطي) فيها:

¹ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 1/175.

² سورة السجدة، الآيتان (2_3).

³ ينظر: السخاوي، جمال القراء، 2/581.

⁴ ينظر: ابن الجزري، التمهيد، ص201.

⁵ ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص174.

⁶ ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 1/482. الغلابي، جامع الدروس العربية، ص578. جمال القرش، زاد المقرئين أثناء تلاوة الكتاب المبين، دار الضياء، مصر، ط2، 1423هـ، 2/120 وما بعدها. محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص175.

⁷ سورة الأنبياء، الآية (26).

⁸ سورة السجدة، الآيات (14_16).

⁹ ينظر: ابن الجزري، التمهيد، ص203.

الإضراب الإبطلاي: قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزُكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بِاللَّهِ يَزُكُّونَ مَنْ يَشَاءُ ﴾¹، وتقديره: «أخطئوا، بل الله يزكي من يشاء»².

الإضراب الانتقالي: قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَذَا الَّذِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾³، ﴿ بَلْ لِلإِضْرَابِ الْإِنْتِقَالِي، وَجَمَلَةٌ كَانُوا يَعْبُدُونَ أَجْحُنَّ ﴾ استثنائية لا محل لها من الإعراب⁴، وقال (ابن عاشور): «و﴿ بَلْ لِلإِضْرَابِ الْإِنْتِقَالِي انتقلا من التبرؤ منهم إلى الشهادة عليهم وعلى الذين سولوا لهم عبادة غير الله تعالى، وليس إضراب إبطال لأن المشركين المتحدث عنهم كانوا يعبدون الملائكة»⁵، والمعنى: «أنا منكرون عبادتهم إيانا ولم نأمرهم بها ولكن الجن سولت لهم عبادة غير الله فعبدوا الجن وعبدوا الملائكة»⁶.

الوقف على ما قبل (ثم):

(ثم) حرف عطف، تفيد الترتيب والتراخي، كقولنا: جاء زيد ثم عمرو⁷. وقد تكون للاستئناف⁸. فإذا كانت عاطفة، لا يوقف على ما قبلها؛ لأن ما قبلها وما بعدها متعلقان لفظا ومعنى. وإذا كانت استئنافية، يوقف على ما قبلها، ويكون الوقف كافيا للتعلق المعنوي لا اللفظي⁹. فمن أمثلة (ثم العاطفة) قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَنَفَارِئِن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾¹⁰، ففي هذا الموضع وما يشبهه لم يقف (الهبطي) على ما قبل (ثم)؛ لأنها عاطفة¹¹.

¹ _ سورة النساء، الآية (49).

² _ العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 190.

³ _ سورة سبأ، الآيتان (40_41).

⁴ _ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 11/35.

⁵ _ ابن عاشور، التحرير والتنوير، 22/223.

⁶ _ المصدر نفسه، 22/223.

⁷ _ ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 1/474.

⁸ _ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 4/334.

⁹ _ ينظر: ابن الجزري، التمهيد، ص 197_198. جمال القرش، زاد المقرئين، 2/123.

¹⁰ _ سورة طه، الآية (82).

¹¹ _ ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص 178.

ومن أمثلة (ثم الاستثنائية) قوله سبحانه: ﴿وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلْنَاكُمْ مَائِثُ جُنُودٍ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمَنْ يُرِيدُ الآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾¹؛ حيث وقف (الهبطي) على ما قبلها. وهذا الوقف حسن عند (الأشموني)؛ لفصله بين من عصى وبين ومن ثبت². وأورد (النحاس) أن قوله ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾ ليس مخاطبة للذين عصوا، وإنما هو مخاطبة للمؤمنين، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم، أمرهم أن ينصرفوا إلى ناحية الجبل ليتحرزوا إذ كان ليس فيهم فضل للقتال³، وهذا الوقف عنده كاف⁴. وعليه: فإن (ثم) للاستئناف.

الوقف على ما قبل (حتى):

(حتى) في اللغة استعمالات⁵، فتأتي:

_ حرف جر يجر الاسم الظاهر بعده، نحو: سأواصل العمل وأبذل قصارى جهدي حتى بلوغ المرام.
_ حرف عطف بمعنى الواو، ويكون المعطوف اسما ظاهرا، وبعضا من المعطوف عليه، ويكون غاية في زيادة حسية، نحو: شارك الجزائريون في الثورة التحريرية حتى الصغار. أو معنوية مثل: يموت الناس حتى الأنبياء.

_ حرف جر ينصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة وجوبا بعدها، مثل: قصدت الجامعة حتى أكتسب سنن البحث.

_ حرف ابتداء، وتكون الجملة بعدها استثنائية. وهي الجملة التي يحكى بعدها الكلام، فيجوز الوقف على ما قبلها، والابتداء بها⁶.

والاستعمال الأخير هو المراد هنا. ومن أمثله⁷:

¹ _ سورة آل عمران، الآية (152).

² _ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 90.

³ _ ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 157.

⁴ _ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 151.

⁵ _ ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 1/474، 476. جمال القرش، زاد المقرئين، 2/120 وما بعدها.

⁶ _ ينظر: ابن الجزري، التمهيد، ص 203_204.

⁷ _ ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص 179.

قوله تعالى: ﴿ وَكَرَّمُوا عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ ﴿١٥﴾ حَقَّ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴿١٦﴾¹، ﴿ حَقَّ ﴾ حرف ابتداء²؛ فيجوز الوقف على ما قبلها. وهو تام عند (الداني) و(الأشموني)³، وكاف عند (الأنصاري، ت926هـ)⁴.

الوقف على ما قبل الفاء:

للفاء في القرآن الكريم استعمالات عديدة، فتأتي⁵:

— حرف عطف: تعطف اسما على اسم، أو جملة على جملة، نحو قوله: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾⁶، وهي تفيد ثلاثة معان: اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم، والترتيب، والتعقيب. وقد تأتي مجرد الترتيب، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَلْتَجِرْتَنِي وَجِئْتُكَ فَتَقَاتَلْتَنِي ذِكْرًا ﴾⁷.

— حرفا يقع ابتدائيا مقترنا بجواب الشرط، تعرب الجملة بعدها إذا كانت الأداة جازمة، وإذا كانت غير جازمة، فإن تلك الجملة لا محل لها من الإعراب.

— حرفا سببيا، وهو حرف عطف، لكن يقع بعده فعل مضارع منصوب ب(أن) مضمره وجوبا، نحو قوله تعالى: ﴿ يَنْبَغِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾⁸.

— بمعنى: ثم، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا الطُّفْلَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ﴾⁹.

— حرفا زائدا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَرَبِّكَ فَكَّرٍ ﴾ ﴿٣﴾، ﴿ وَيَا بَكَ فَطَفَّرَ ﴾ ﴿٤﴾، ﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ ﴿٥﴾¹⁰.

¹— سورة الأنبياء، الآيتان (95_96).

²— ينظر: محمود صابني، الجدول في إعراب القرآن، 69/9.

³— ينظر: الداني، المكتفى، ص389، الأشموني، منار الهدى، ص252.

⁴— ينظر: الأنصاري، المقصد، ص118.

⁵— ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 472/1_473. محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص180_181.

⁶— سورة البقرة، الآية(36).

⁷— سورة الصافات، الآيتان(2_3).

⁸— سورة النساء، الآية(73).

⁹— سورة المومنون، الآية(14).

¹⁰— سورة المدثر، الآيات(3_5).

للترتيب الذكري: وهو ترتيب الإخبار بشيء عن الإخبار بالمعطوف عليه، وهذا الترتيب هو في الغالب تفصيل بعد إجمال، فيكون من عطف المفصل على الجمل. نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَهُمْ إِنشَاءً ۝٣٥﴾¹.

حرفا تفسيرا: نحو قوله تعالى ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً ۝٢﴾².
فصيحة³: وتكون جوابا لشرط مقدر مع الأداة، وسماها بعضهم تفرعية⁴، ومثالها قوله تعالى: ﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ۝١٣﴾ فَإِنِّي ءَأْتِي ءَأْتِي رَيْكُمَا تَكْذِبَانِ ۝١٣﴾⁵، والتقدير: إذا كان الأمر كما فصل فبأي آلاء ربكما تكذبان⁶.

حرف استئناف، والجملة التي بعدها استئنافية لا محل لها من الإعراب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِتُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ۝٧﴾⁷.

وجاء الفعل (يضل) بالرفع ولم ينتصب معطوفا على (ليين)؛ لأن العطف يجعل معنى المعطوف كمعنى المعطوف عليه، والرسل أرسلوا للبيان لا للضلال⁸.

ترك (الهبطي) الوقف على ما قبل الفاء: العاطفة، والواقعة في جواب الشرط، والسببية، والواقعة بمعنى: ثم، والتفسيرية، والزائدة؛ وذلك لشدة تعلق ما بعدها بما قبلها. ووقف على ما قبل الفاء: الفصيحة، والاستئنافية؛ لأن ما بعدها، كلام مستأنف⁹.

وأما الفاء التي تأتي للترتيب الذكري، فيصلها بما قبلها إذا اشتد التعلق، كقوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْتَأْيِيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ۝٤﴾¹⁰.

¹ سورة الواقعة، الآيات (35_37).

² سورة النساء، الآية (153).

³ ينظر: محمد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، ص 1060.

⁴ ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص 181.

⁵ سورة الرحمن، الآيتان (12_13).

⁶ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 14/90.

⁷ سورة إبراهيم، الآية (4).

⁸ ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 362.

⁹ ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص 182.

¹⁰ سورة الأعراف، الآية (4).

ويقف على ما قبلها، إذا أمكن جعلها للاستئناف، ويكثر هذا مع فعلي المدح والذم (نعم، بئس)¹، نحو قوله تعالى: ﴿سَلِّمْ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾². وقوله: ﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَوْجِئَ الْمَتَكَبِيرِينَ ﴿٧٢﴾﴾³. والوقف جائز على ﴿صَبَرْتُمْ﴾⁴، وحسن على ﴿فِيهَا﴾؛ على استئناف ما بعده⁵.

الوقف على ما قبل اللام:

لللام استعمالات كثيرة وهي⁶: لام الابتداء، اللام المزحلقة، لام الأمر، لام الجواب، اللام الموطئة للقسم، لام الجر، لام التعليل، لام الجحود، اللام الزائدة، اللام الفارقة (المخففة)، لام البعد. ولا تعمل هذه اللامات إلا في وجهين: لام الأمر ولام الجر. ولم يقف (الهبطي) على ما قبل هذه اللامات إلا في⁷:
_ لام الابتداء: وهي حرف ابتداء؛ لأنها لا تقع إلا في ابتداء الكلام، وتوكيد؛ لأنها تؤكد ما بعدها، وذلك مثل قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ ﴿٦﴾ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلْسَّالِفِينَ ﴿٧﴾﴾⁸.

_ لام الأمر: وهي حرف طلبي للمضارع، مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب، والمقصودة هنا هي التي لم يسبقها حرف آخر، كالواو، والفاء، وثم. ومثالها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَمَنْ رَضِعْ لَهَّ الْإِخْرَاقَ ﴿٦﴾ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ ﴿٧﴾﴾⁹.

_ اللام الموطئة للقسم: وهي الداخلة على أداة الشرط؛ للدلالة على أن الجواب بعدها إنما هو جواب لقسم مقدر قبلها، تقديره: (أقسم). وبما أنها مهدت للقسم، فقد سميت الموطئة للقسم. والمقصودة هنا

¹ _ ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص 182.

² _ سورة الرعد، الآية (24).

³ _ سورة الزمر، الآية (72).

⁴ _ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 202.

⁵ _ ينظر: المصدر نفسه، ص 336.

⁶ _ ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 593_594. محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام

الهبطي وقوفه، ص 183_184.

⁷ _ ينظر: محمد الصالح بوعافية، المرجع نفسه، ص 183_184.

⁸ _ سورة يوسف، الآيتان (6_7).

⁹ _ سورة الطلاق، الآيتان (6_7).

هي التي لم تسبق بحرف آخر، ولم تكن ضمن مقول قول، إلا إذا جاءت بداية آية، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لِيَبْسُطَ إِلَيْكَ يَدَكَ لِتَقْتُلِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَنَّكَ ﴾¹.

_ اللام الجارة: وهي حرف يجر الاسم الظاهر والضمير. والمقصودة هنا، هي التي جاءت في صدارة الكلام، نحو قوله سبحانه: ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾².

إن الوقف في غير مثل هذه الاستعمالات ممتنع؛ لشدة ارتباط ما قبل اللام بما بعدها لفظاً ومعنى، وأما في مثل هذه المواضع الأربعة التي وقف فيها (الهبطي) فسائغ، ويكون حكمه التمام أو الكفاية، حسب السياق³.

ومما سبق يتبين لنا: أن (الهبطي) يصل هذه الحروف بما قبلها، متى اشتدت العلاقة بين ما قبلها وما بعدها. ويقف على ما قبلها مبتدئاً بها؛ متى أمكنه جعل ما بعد الوقف كلاماً مستأنفاً.

¹ _ سورة المائدة، الآيتان (27_28).

² _ سورة البقرة، الآيتان (283_284).

³ _ ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص184.

المبحث الخامس: مذهبه في الوقف على أحرف الردع والجواب: كلاً، بلى، نعم.
أ- الوقف على (كلا):

لم تذكر (كلا) في القرآن الكريم إلا في النصف الثاني، في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ووجودها في السورة علامة على كونها مكية؛ لأن التهديد والوعيد أكثر ما نزل بمكة، وأن أكبر العتو والتجبر فيها¹. وللشيخ (عبد العزيز الديريني):

وما نزلت «كلا» بيثرب فاعلمن ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلى²

و(كلا) حرف لا حظ له في الإعراب، والمراد بها الزجر والردع ويتضمن إبطال كلام متقدم عليها. هذا هو الأصل في استعمالها، واختلف العلماء في معنى (كلا) والوقف عليها والابتداء بها على مذاهب أشهرها³.

المذهب الأول: يرى أنصاره أن (كلا) حرف للردع والزجر والرد، وهو مذهب (سيبويه) و(الخليل) و(المبرد) و(الزجاج) وأكثر البصريين، ولذلك كما سبق (كلا) حرف لا حظ له في الإعراب⁴، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً ۖ قَالَ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ ۖ فَخَلَعُوا آلِهَتَهُمْ فَأَخْتَفَهُمُ اللَّهُ ۖ وَبَدَّلَ الَّذِينَ كَفَرُوا نُحُوبَهُمْ ۖ وَإِلَهُهُمُ اللَّهُ ۚ يَوْمَ يَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ عَنِ آلِهَتِهِمْ ۖ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ۚ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ۚ﴾ (البقرة: 22) وهذا المعنى (الردع) لا يمكن تحقيقه في بعض آيات القرآن.

المذهب الثاني: وهو مذهب (الكسائي) ومن تبعه من الكوفيين: أنها تكون بمعنى (حقاً)، وحينئذ فلا يجوز الوقف عليها؛ لأنها من تمام ما بعدها⁶. وعلى قول (مكي) لا تستعمل (كلا) بهذا المعنى عند حذاق النحويين إلا إذا ابتدئ بها لتأكيد ما بعدها، وقد يبدأ بها، ولا يجوز أن تكون بمعنى (حقاً) لعل⁷؛ إذ لا يجوز أن تكون (كلا) هنا بمعنى (حقاً) إذا بدئت الجملة الواقعة بعدها ب(إن) المكسورة

¹ ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص 177.

² الزركشي، البرهان، ص 253.

³ ينظر: عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 303-304.

⁴ ينظر السنخاوي، جمال القراء، 2/ 598. ابن الجزري، التمهيد، ص 178. عبد الكريم صالح، مرجع سابق، ص 303.

⁵ سورة المومنون، الآيتان (99-100).

⁶ ينظر: السنخاوي، جمال القراء، 2/ 598. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 304.

⁷ ينظر: عبد الكريم صالح، المرجع نفسه، ص 304.

الهمزة؛ لأنها لا تكسر بعد (حقاً) ولا بعد ما كان بمعناها مثل: (كلا)¹، وبذلك لم يستوعب هذا المذهب كل آيات القرآن الواردة فيها (كلا)، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿حَقًّا إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ ﴿١٥﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ لا يصح أن تكون (كلا) هنا بمعنى (حقاً) لكسر همزة (إن) بعدها وجوباً².

المذهب الثالث: مذهب (أبي حاتم السجستاني)³: تكون (كلا) عنده بمعنى (ألا) الاستفتاحية، فيؤتى بها لاستفتاح الكلام لا غير وهي تفيد التنبيه⁴، وقد يجتمع جواز المعنيين في (كلا) في الابتداء بها، أي بمعنى (حقاً) وبمعنى (ألا) الاستفتاحية، وقد ينفرد أحدهما بها⁵.

المذهب الرابع: وهو مذهب (النضر بن شميل، ت203هـ) و(الفراء، ت207هـ) ومن وافقهما، وهم يرون أن (كلا) حرف جواب بمنزلة (إي) و(نعم) معنى واستعمالاً، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾⁶، فقالوا معناه: إي والقمر⁷. وهذا القول أيضاً لم يستوعب جميع مواضع (كلا) في القرآن الكريم؛ فقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾، لو كانت: (كلا) بمعنى (إي) و(نعم) لكانت للوعود بالرجوع إلى الدنيا؛ لأنها بعد طلب وهو ﴿ارْجِعُونِ﴾، والله عز وجل لا يعد أحداً ما بالرجوع إلى الدنيا؛ لأن سنته

¹ ينظر: الرماني، معاني الحروف، تحقيق وتقديم، عبد الفتاح إسماعيل شلي، دار الشروق، جدة، ط2، 1401هـ/1981م، ص122. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص304.

² ينظر: الحصري، معالم الاهتداء، ص133-134.

³ هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستاني المكنى بأبي حاتم، عالم باللغة والإعراب وعلوم القرآن. (ت250هـ). ينظر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ/2002م، ص95. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص66.

⁴ ينظر: ابن الأنباري، كتاب إيضاح الوقف والابتداء، 423/1. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص304.

⁵ ينظر: الزركشي، البرهان، ص254-255. عبد الكريم صالح، مرجع سابق، ص304.

⁶ سورة المدثر، الآية (32).

⁷ ينظر: ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، الرياض، ط1، 1401هـ/1981م، ص74. الحصري، معالم الاهتداء، ص133. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 158/29. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص305.

الماضية في عباده التي سبق بها علمه أن أي أحد لا يرجع إلى الدنيا بعد مفارقتها¹؛ لذا اعتبر (ابن هشام، ت 761هـ) مذهب (أبي حاتم) أولى من مذهبي (الكسائي) و(الفراء)، ومن هنا نحوهما². وعليه فإن لـ (كلا) أربعة معان لا تخرج في جميع مواردنا عنها وهي³:

1- الردع والزجر، أو النفي في الوقف عليها.

2- معنى (حقاً).

3 - معنى (ألاً) الاستفتاحية.

4 - معنى (إي ونعم).

وبناء على ذلك اختلف العلماء في الوقف عليها على مذاهب⁴:

الأول: الوقف عليها مطلقاً من غير تفريق بين ما كان منها للزجر وغيره.

الثاني: عدم الوقف عليها مطلقاً من غير تفريق؛ لأنها جواب، والفائدة تقع فيما بعدها. وقد يكون صاحب هذا القول لا يرى لزوم تقدم المردوع عنه.

الثالث: يوقف على ما قبلها إذا كان رأس آية، وهذا حق لموافقة ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الرابع: يوقف على ما قبلها بكل حال، وهذا لا يصح فإن (كلا) قد يكون قبلها قول، فلا يسوغ الوقف؛

لما فيه من الفصل بين القول ومقوله، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾⁵.

الخامس: التفصيل، فإذا كانت للردع والزجر وقف عليها، وإلا فالأحسن عدم الوقف.

أخذ (الهبطي) بمذهب التفصيل، فوقف على (كلا) حيث تعينت للردع عما تقدم ووقف على ما قبلها ووصلها بما بعدها إذا تعينت (كلا) لغير الردع من المعاني، ولو احتملت غير ذلك عند بعض العلماء، ووجهه أن أداة الردع ينبغي أن تتصل بالمردوع عنه، وأصله التقديم كما أسلفنا⁶.

¹ ينظر: عبد الكريم صالح، المرجع السابق، ص 305.

² ينظر: الحصري، مصدر سابق، ص 133.

³ عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 305.

⁴ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 160 - 161.

⁵ سورة الشعراء، الآية (62).

⁶ ينظر: بن حنفية العابدين، مصدر سابق، ص 161.

ومن أمثلة ذلك عنده: قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا ۚ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ۚ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ۚ¹ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ۚ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ۚ﴾².

لكن (الهبطي) لم يقف على (كالا) في قوله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنشَرَةً ۚ كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ ۚ كَلَّا إِنَّهُمْ تَذَكَّرُ ۚ﴾³ وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا نُنزلُ عَلَيْهِ ۚ أَنشَأَ قَالِ اسْطِيزُ الْأَوَّلِينَ ۚ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ۚ﴾⁴ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ ۚ⁵، ووجه ذلك أن (كالا) الأخيرة في المثالين: هي بمعنى (حقا)؛ إذ لا يصلح ما قبلها لأن يكون مردوعا عنه، أو لم تتعين للردع عنده، وأما التي بعدها (بل)؛ فإنه لما كان الذي بعد (بل) ضدا للمردوع عنه حسن ربط (كالا) به؛ لدلالته على ما تقدم، فاجتمع الإبطال بوجهين: نفى ادعائهم أنه أساطير الأولين بـ (كالا) وإثبات خلافه بـ (بل)، أعني المانع الحق لهم من الإيمان، وهذا أوقى في البيان. أما المعنى في سورة المدثر: ليس المانع لكم من الإيمان ما طلبتموه من نزول كتاب على كل منكم، فإنه مجرد تنصل من اتباع الحق بعد أن تبين لكم. وفي سورة المطففين ليس صحيحا أن ما يتلى على رسولنا أساطير الأولين، بل قلوبكم محجوبة عن الحق بسبب سيئ أعمالكم وقبيح فعالكم⁵.

قال (بن حنيفة العابدين): «فإن قلت: هذا منقوض بوقفه على (كالا)، وقد جاء بعدها حرف (بل) في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتُلِيَ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ۚ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ۚ﴾⁶ كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ۚ﴾⁶ قلت كالا، ليس الأمر هنا كما هو هنالك، فإن (كالا) هنا وإن كانت للردع كما في المثالين المتقدمين، لكن ما دخلت عليه (بل) في سورة الفجر ليس ضدا للمردوع عنه كما هو الشأن في سورتي المدثر والمطففين؛ ولهذا تمسك بأصله وهو الوقف عليها»⁷.

ومن المواضع التي لم يقف فيها (الهبطي) على (كالا):

¹ _ سورة مريم، الآيات (77-79).

² _ سورة مريم، الآيات (81-82).

³ _ سورة المدثر، الآيات (52_54).

⁴ _ سورة المطففين، الآيات (13_15).

⁵ _ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص162.

⁶ _ سورة الفجر، الآيات (16-17).

⁷ _ بن حنيفة العابدين، مصدر سابق، ص162.

وقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾¹.

وقوله: ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾².

وقوله سبحانه: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ وَقِيلَ لَهَا مَرْحَبًا بِكِ﴾³.

وقوله: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾⁴.

وقوله: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾⁵.

ب-الوقف على(بلى).

في عرف أهل العربية أن(بلى)حرف جواب يصير الكلام المنفي مثبتاً⁶، فلا تقع إلا للجواب على كلام منفي؛ ولا تقع(بلى)بعد كلام مثبت إلا في النذر اليسير من الأساليب⁷، مثل ما ورد في حوار بين النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه:«أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قلنا بلى...»⁸، وهي تفيد إبطال النفي قبلها ونقضه، سواء أكان مجرداً أم توبيخاً أم تقريراً⁹. فمن الأمثلة عن المجرد: قوله تعالى: ﴿رَعِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يَجْعَلَ لَكَ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعِنَ﴾¹⁰، في هذه الآية أفادت إبطال نفي البعث. والتوبيخ نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ﴾¹¹. أما التقرير كقوله تعالى: ﴿الْقُرْيَانُ كَذِبٌ ۗ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾¹².

وردت(بلى)في اثنين وعشرين موضعاً من القرآن الكريم، في ست عشرة سورة¹³. وقد اختلف في

¹ _سورة المدثر، الآيات(32-34).

² _سورة المدثر، الآية(53).

³ _سورة القيامة، الآيتان(26_27).

⁴ _سورة النبأ، الآيتان(4_5).

⁵ _سورة التكاثر، الآيتان(4_5).

⁶ _ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص188. القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءة، 58/1.

⁷ _ينظر: عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص288.

⁸ _ابن ماجه، سنن ابن ماجه، اعتمنى به: فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، الرياض، (د،ت)، ص461.

⁹ _ينظر: عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص288.

¹⁰ _سورة التغابن، الآية(7).

¹¹ _سورة الزخرف، الآية(80).

¹² _سورة الملك، الآيتان(8_9).

¹³ _ينظر: القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءة، 58/1. ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص188.

الوقف عليها على أقوال أشهرها قولان¹:

الأول: يوقف عليها ما لم يتصل بها شرط أو قسم².

الثاني: التفصيل بحيث يحكم المعنى³.

وأورد (الأشموني) أن (السيوطي) نظم أبيات في حكم الوقف عليها⁴، فقسمه أقساماً ثلاثة، قسم يمتنع

الوقف عليه، وقسم اختلف فيه، وآخر يوقف عليه، ولعل المراد من ذلك جواز الوقف⁵، وفيما يأتي نورد

تلك الأقسام، مع ذكر ما خالف (الهبطي) فيه (السيوطي).

القسم الأول: المواضع التي يمتنع فيها الوقف على (بلى).

وينحصر هذا القسم في سبعة مواضع وهي⁶:

1. قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾⁷.

2. قوله سبحانه: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾⁸.

3. قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُل بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾⁹.

4. قوله عز وجل: ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكَ ءَايَتِي ﴾¹⁰.

5. قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾¹¹.

6. قوله تعالى: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُل بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾¹².

¹ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 163.

² ينظر: السخاوي، جمال القراء، 2/574. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 163.

³ ينظر: بن حنيفة العابدين، المصدر نفسه، ص 163.

⁴ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 20.

⁵ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 163.

⁶ ينظر: المصدر نفسه، ص 163_164.

⁷ سورة الأنعام، الآية (30).

⁸ سورة النحل، الآية (38).

⁹ سورة سبأ، الآية (3).

¹⁰ سورة الزمر، الآية (59).

¹¹ سورة الأحقاف، الآية (34).

¹² سورة التغابن، الآية (7).

7. قوله تعالى: ﴿يَا قَادِرِينَ عَلَٰهٖ أَنْ تُسَوِّىَ بَنَاتَهُۥ﴾¹.

وقف (الهبطي) في هذا القسم على (بلى) في سورة القيامة، وابتدأ بالحال ﴿قَادِرِينَ﴾، والمعنى عليه نفع ذلك قادرين، والوصل أولى لربط الحال بما يدل على عاملها والابتعاد عن التقدير. ويبدو أن الأمر الذي دعا (الهبطي) إلى الفصل هو عدم ربط قدرة الله بحال جمع عظام الموتى أو غيره من أفعاله سبحانه².

القسم الثاني: المختلف في جواز الوقف عليه.

وذلك في خمسة مواضع هي:

1. قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾³.

2. قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾⁴.

3. وقوله عز وجل: ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾⁵.

4. قوله تعالى: ﴿يُنَادُوهُمْ أَمْ تَكُن مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾⁶.

5. قوله سبحانه: ﴿قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾⁷.

وقف (الهبطي) على (بلى) التي في سورة الزخرف، ولم يقف على غيرها، باعتبار أن الكلام تم عند (بلى) وما بعدها استئناف، وفي الوصل تكون جملة ﴿وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ معطوفة على مفاد ﴿بَلَىٰ﴾ وهو الجملة (نسمع ذلك)، والمعنى عليه: نحن نسمع سرهم ونجواهم، والحفظة يحصون عليهم جميع ما صدر عنهم، فيشعرنا هذا الموقف بتأكد علمه بسرهم ونجواهم، وبكتابة رسله أعمالهم وسائر ما يصدر عنهم. ولكن هذه الجملة تحمل أن تكون حالاً⁸، وربما أراد (الهبطي) بالوقف استبعاد هذا الإعراب؛ حتى لا يحضر بذهن الواقف أن علم الله تعالى يخص بالسر والنجوى بحال دون حال كما قد يفيد

¹ _ سورة القيامة، الآية (4).

² _ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 164.

³ _ سورة البقرة، الآية (260).

⁴ _ سورة الزمر، الآية (71).

⁵ _ سورة الزخرف، الآية (80).

⁶ _ سورة الحديد، الآية (14).

⁷ _ سورة الملك، الآية (9).

⁸ _ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 111/25. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 164_165.

الوصل¹. ونظير هذا الوقف في سورة القيامة كما سبق، ولكن هذا معلوم من الدين بالضرورة، فلا يحتاج في دفعه إلى وقف²، ويرجح الوصل؛ لكون الجملة معطوفة على مفاد ﴿بَلَى﴾ وهي الجملة (نسمع ذلك)؛ لأن كلا الوجهين يقتضي عدم صحة الوقف على ﴿بَلَى﴾؛ إذ التعلق فيهما لفظي ومعنوي³.

القسم الثالث: الذي يجوز الوقف عليه.

وهو في عشرة مواضع⁴:

- 1_ قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَظَّتْ بِهِ حَاطَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٨١﴾﴾⁵.
- 2_ قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴿٦﴾﴾.
- 3_ قوله عز وجل: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴿٦١﴾﴾⁷.
- 4_ قوله سبحانه: ﴿بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿١٢٥﴾﴾⁸.
- 5_ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾⁹.
- 6_ قوله عز وجل: ﴿فَالْقَوْمَ الْأَسَافَةَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ شَيْءٍ بَلَىٰ إِنْ اللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٧٨﴾﴾¹⁰.
- 7_ قوله سبحانه و تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾¹¹.
- 8_ قوله: ﴿قَالُوا أَوَلَمْ تَكُنْ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَىٰ قَالُوا فَاذْعَبُوا وَمَا دَعَاؤُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴿٥٠﴾﴾¹².

¹ ينظر: بن حنفية العابدين، المصدر السابق، ص165.

² ينظر: المصدر نفسه، ص165.

³ ينظر: الداني، المكتفى، ص510. الحصري، معالم الاهتداء، ص126_127. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص301_302.

⁴ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص165_166.

⁵ سورة البقرة، الآية(81).

⁶ سورة البقرة، الآية(112).

⁷ سورة آل عمران، الآية(76).

⁸ سورة آل عمران، الآية(125).

⁹ سورة الأعراف، الآية(172).

¹⁰ سورة النحل، الآية(28).

¹¹ سورة يس، الآية(81).

¹² سورة غافر، الآية(50).

- 9_ قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ إِلَهًا مِثْلَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾¹ .
 10_ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾² ﴿يَلْبِغُ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾² .

في هذا القسم أخذ (الهبطي) بمذهب التفصيل، الذي يراعي المقام والسياق في الوقف على (بلى)، فلم يقف عليها متى كان بعدها شرط³، كما هو الأمر في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَيْبَتْنَاهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁴، وقوله: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾، وقوله في سورة آل عمران: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِوَعْدِهِ وَأَتَىٰ تَأْتِيهِ الْغَمَّةُ وَقُلْتُ إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾⁵، وكذلك قوله: ﴿بَلَىٰ إِنْ تَصِيرُوا تَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾⁶ . ووقف (الهبطي) على (بلى) في قوله تعالى: ﴿فَالْقَوْمَ الْأَسَافَةَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ شَيْءٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁷، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾⁸ ﴿يَلْبِغُ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾⁹ . ووجه الوقف على (بلى) في هذين الموضعين؛ ما بعد ﴿يَلْبِغُ﴾ إما للاستئناف، أو للتعليل⁴، واعتمد (الهبطي) الاستئناف في الموضعين فوقف⁵ .

ومن أمثلة القسم الجائز في الوقف على ﴿يَلْبِغُ﴾، قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾¹⁰ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَنُنَاقِلُكُمَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْتَطِلُونَ﴾¹¹ . وستناول هذا الوقف في موضع آخر.

ج- الوقف على (نعم):

معنى (نعم): من المقرر في عرف أهل اللغة أن (نعم) نقيضة (لا)، و(نعم) حرف جواب، يجاب بها عن كلام قبلها، ويختلف معناها باختلاف ما قبلها. فإن كان ما قبلها جملة خبرية مثبتة كانت أو منفية فهي حرف يدل على تصديق المخبر، فإذا قيل: قام زيد أو: لم يقم زيد، فتصديقه فيهما (نعم)، وإن كان ما قبلها جملة إنشائية سواء كانت أمراً أم نهيًا أم تحضيضاً هي حرف يفيد وعد الطالب بتحقيق مطلوبه، فإذا قيل لك: افعَلْ كذا أو: لا تفعل، أو هلا تفعل، فقولك (نعم) نابت مناب الجملة التي دلت

¹ سورة الأحقاف، الآية (33).

² سورة الانشقاق، الآيتان (14_15).

³ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص166.

⁴ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 306/14. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص166.

⁵ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 283/30. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص166.

⁶ سورة الأعراف، الآيات (172_174).

على تحقيق المطلوب من فعل أو ترك، وإن كان ما قبلها استفهام فهي حرف يدل على الإعلام، أي إعلام من يستخبر، ويستفهم عن أمرها، فالتكلم بها يعلم مخاطبه بجواب استفهامه¹، قال (سيبويه، ت180هـ): «(نعم) عدة وتصديق»²، (يريد أنها عدة في الاستفهام وتصديق للإخبار، ولا يريد اجتماع الأمرين في كل حال).³

ولم تأت (نعم) في القرآن الكريم إلا جواباً للاستفهام ووردت في أربعة مواضع هي:

1. قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾⁴.
2. في قوله تعالى: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿١١٤﴾﴾⁵.
3. في قوله تعالى: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٤﴾﴾⁶.
4. في قوله تعالى: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ ﴿١٨﴾﴾⁷.

وقف (الهبطي) على (نعم) حيث كانت نهاية كلام المتكلم، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾، فالوقف على ﴿نَعَمْ﴾ في هذا الموضع وقف كاف؛ لأن قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ جواب أهل النار عن سؤال أهل الجنة لهم وهو قوله حكاية ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾، فيكون الكلام قد أفاد الفائدة التي يحسن السكوت عليها بذكر السؤال الذي هو: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾، ويكون الجواب هو قوله: ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾، أي قال أهل النار مجيبين: نعم وجدناه حقاً⁸، والمختار عند (الزركشي) الوقف على (نعم) في هذه الآية؛ لأن ما بعدها وهو قوله ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ ليس متعلقاً بها ولا بما قبلها، إذ ليس هو قول أهل النار و﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ من

¹ ينظر: الرماني، معاني الحروف، ص104. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص285. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص169.

² سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، ط1، 1385هـ/1966م، 234/4.

³ ينظر: مجدي محمد حسين، الوقف في القراءات القرآنية وأثره في الإعراب والمعنى، ص148.

⁴ سورة الأعراف، الآية(44).

⁵ سورة الأعراف، الآية(114).

⁶ سورة الشعراء، الآية(42).

⁷ سورة الصافات، الآية(18).

⁸ ينظر: عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص286.

قولهم¹. ولم يقف (الهبطي) على (نعم) متى لم يكتف بها في الجواب؛ لكونها من جملة مقول القول، فقوله ﴿قَدْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَخِرُونَ﴾ (١٨)، الجملة التي بعدها حال، وفي قوله ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ (١٩)، وقوله ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ (٢٠)، الجملتان بعد ﴿نَعَمْ﴾ معطوفتان على ما تضمنه حرف الجواب، كما يجوز أن تكونا حاليتين².

مما سبق يتبين أن (الهبطي) في الوقف على (كلا) و(بلى)، أخذ بمبدأ التفصيل الوارد عن العلماء فيهما؛ متجنباً مذهب من أطلق عدم الوقف، وتاركاً مذهب من أطلق لزومه من غير تفصيل. ووافق قاعدة الوقف على (نعم)؛ فوقف عليها متى كانت نهاية كلام المتكلم، ولم يقف عليها إذا لم يكتف بها في الجواب.

¹ ينظر: الزركشي، البرهان، ص 257.

² ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 169.

المبحث السادس: الوقف على الأوامر والنواهي والفصل بينها أحيانا، والتفريق بين
المختلفات.

أ-الوقف على الأوامر والنواهي:

ما يلاحظ على (الهبطي) شغفه بالوقوف على أفعال الأمر والمصادر النائية عنها، في فصلها عما بعدها؛ من علة وغيرها من المتعلقات، مما يساعد على توفير العمومات والمطلقات، إلا أنه يفعل ذلك إذا كان للوقف وجه في الإعراب - ولو متكلفا - مستعينا بما قد يكون في التفسير من أقوال تؤيد الوقف المختار لديه¹، وله أمثلة كثيرة منها:

الوقف على الفعل (اصبر) كما قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتزَعَّمُوا فَفُشَلُوا وَتَذْهَبَ بَحَبْكُمُ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾²، ففي الوقف على فعل الأمر ﴿اصبروا﴾ فيما سبق فصل بين المعلول وعلته، و(الهبطي) يشعر بأن الصبر مطلوب لذاته لا لأمر آخر، وهذا معروف عند بعض المتصوفة الذين يفعلون الطاعات من غير طمع في الجنة ولا خوف من النار، ولا لعلة لهم سوى أن هذا الأمر مرضي لله تعالى، والصواب الوصل أولى؛ لربط المعلول بعلته، لاسيما إذا كان المعنى المقصود من الآية هو الترغيب في الصبر للفوز بمعية الله التي تكون للصابرين³.

لكن قد لا يمكن الوقف على الفعل (اصبر) أحيانا، كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَأَصْبِرْ حَتَّىٰ يَخُفَّ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْخَائِفِينَ﴾⁴؛ لمجيء (حتى) بعده للغاية⁵. وكذلك قوله: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾⁶؛ لكون ﴿نَفْسَكَ﴾ مفعولا به⁷.

¹ ينظر: المصدر السابق، ص 124.

² سورة الأنفال، الآية (46).

³ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 124-125.

⁴ سورة يونس، الآية (109).

⁵ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 210/12. محمد محمود القاضي، 439.

⁶ سورة الكهف الآية (28).

⁷ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 174/15.

ومن مواضع وقفه على فعل الأمر أو النهي كذلك، قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾¹؛ حيث وقف (الهبطي) على ﴿وَاشْرَبُوا﴾، وعلى ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾. وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضَّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾² ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاءَيْنَاهُمْ فَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾³.

ولكنه لم يقف على فعل الأمر ﴿فَمَتَّعُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا أَذَاهُمْ مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾³ ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاءَيْنَاهُمْ فَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾⁴. والفارق بين ﴿فَمَتَّعُوا﴾ في سورة النحل و﴿فَمَتَّعُوا﴾ في سورة الروم؛ كون ﴿فَمَتَّعُوا﴾ في سورة النحل خطاب مواجهة كما يدل عليه السياق، أما في سورة الروم فخطاب غيبية في الأصل، ثم حصل فيه التفات بالانتقال إلى الخطاب باستعمال فعل الأمر ﴿فَمَتَّعُوا﴾، أي: يقال لهم تمتعوا فسوف تعلمون، فلما كان مقول قول لم يفصل، ووجود ﴿ءَاءَيْنَاهُمْ﴾ في كل منهما لا يغير منحنى أصل السياق⁴.

ب- الفصل بين الأوامر والنواهي:

قد يفصل (الهبطي) بين الأوامر والنواهي أحيانا، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾⁵ وقوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاغْلِبُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتَزَوَّجُوا فَتَنَاشَرُوا وَتَذَهَبَ بَعْضٌ عَلَىٰ بَعْضٍ وَرَأَىٰ اللَّهُ الْفَاسِقِينَ﴾⁶.

وقد يخالف هذه القاعدة؛ إما لكون الوصل سائغا، أو لأمر آخر جعله يخالف هذا الاتجاه، كأن تكون الأوامر مترابطة، كما في عطف طاعة الرسول على طاعة الله، نحو: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾⁷. ومنه قوله سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا ءَعْمَلَكُمْ﴾⁸، يمكن تفسير عدم وقفه على كلمة ﴿الرَّسُولَ﴾ للفصل بين الأمر والنهي كعادته، بالإشارة إلى ما استدل به بعض علماء المالكية

¹ سورة الأعراف، الآية (31).

² سورة النحل، الآيتان (54_55).

³ سورة الروم، الآيتان (33_34).

⁴ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 125.

⁵ سورة آل عمران، الآية (103).

⁶ سورة الأنفال، الآيتان (45_46).

⁷ سورة النور، الآية (54).

⁸ سورة محمد، الآية (33).

بأن في الآية دلالة على وجوب النفل بالشروع فيه¹، فوصل (الأمر بالطاعة) بـ(النهي عن إبطال الأعمال)، بمعنى: افعلوا ما فيه طاعة لهما، ولا تبطلوه بتركه والانصراف عنه، وقد لا يحمل الفصل هذا المعنى. والصواب أن المراد بقول ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾، أي: لا تبطلوا أعمالكم بالمن بالإسلام، وقيل: بالرياء والسمعة، وقيل: بالشك والنفاق، وقيل: بالشرك والنفاق، وقيل: بالمعاصي والكبائر، وقيل: بالعجب²، فالمتصود بالإبطال الإشارك بالله وما ينتسب إلى ذلك من المعاصي كالرياء وغيره؛ فلا حجة فيها على وجوب النفل بالشروع فيه³.

وكذلك في الجمع بين الأمر بالصلاة والزكاة ولا يفصل بينهما؛ لأنهما قرينان⁴، وهذا في جميع المواضع التي فيها الأمر بهما كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَبُوا مَعَ الصَّالِحِينَ﴾⁵.

ج- التفريق بين المختلفات:

يقصد بالتفريق بين المختلفات: الوقف على النظر قبل ذكر مقابله كالمؤمنين والأبرار والكفار، والجنة والنار، سواء أكان ذلك من الأعيان أم من الصفات، أم من الأقوال، أم للتفريق بين كلام الله تعالى وكلام غيره، وهو ما يسمى في عرف العلماء بمراعاة الازدواج والمعادل والقرائن والنظائر، وهذا الأمر محل خلاف بين أهل العلم، فمنهم من رأى عدم الوقف على الأول حتى يذكر الثاني ليكتمل المعنى المراد؛ لأن فعل ذلك وقف كاف. وعليه لما بعد الوقف تعلق من حيث المعنى بما قبله، والتام أولى أن يوقف عليه⁶ ويرى بعضهم أن الوقف على الأول للفصل بين المختلفين مقدم على الوصل؛ لأن ذلك أوقع في نفس السامع وأدعى إلى التدبير⁷، وهو ما نجد في الوقف الهبطي. وممن ذهب

¹ ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، دار الإمام مالك، الجزائر، ط1، 1430هـ/2009م، ص743. الموسوعة الفقهية، الصادرة عن: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت، مطابع دار الصفوة، مصر، ط1، 1413هـ/1993م، 96/28. عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ/2003م، 507/1.

² ينظر: البغوي، معالم التنزيل، 290/7. أبو حيان، البحر المحيط، 84/8.

³ ينظر: ابن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص127.

⁴ ينظر: المصدر نفسه، ص126-127.

⁵ سورة البقرة، الآية (43).

⁶ ينظر: ابن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص135.

⁷ ينظر: المصدر نفسه، ص135.

مذهب التفريق بين المختلفات (النحاس)، ففي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ﴾¹ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ فَأُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ﴾²، من أصحاب التمام من يكره الوقف على مثل هذا حتى يأتي بالقسم الآخر، ومنهم من يستحسن الوقف عليه وقال فيه (النحاس): «وهذا أحسن أن يفصل بين الفريقين، ولا يخلط أحدهما مع صاحبه، والمعنى مستوفى حسن»³.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾⁴، ويراد بهذا الوقف أن الله تعالى أنزل الكتاب على (موسى) عليه السلام، وأنزل الفرقان على (محمد) صلى الله عليه وسلم لعلكم تهتدون، وهو مذهب (قطرب، ت206هـ)⁵. يبدو أن (الهبطي) قصد بوقفه الإشارة إلى أن ﴿الفرقان﴾ هو (القرآن)، وهذا القول مردود؛ لأن السياق كله في بني إسرائيل، كما أن ﴿الفرقان﴾ ووصف يصلح لأن يوصف به (القرآن) وغيره⁶؛ قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْفُرْقَانَ وَضَيْئَةً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾⁷، وقال أيضا: ﴿ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّنَجَّىٰ الْجَمْعَانِ ﴾⁸، وفي (أيسر التفاسير): «الفرقان لفظ عام يطلق على كل ما يفرق به بين الحق والباطل كالمعجزات والآيات والعلوم الصحيحة»⁹؛ وعليه الأولى ضم الكلام بعضه إلى بعض و الواو للعطف لا للاستئناف⁹.

¹ _ سورة الروم، الآيتان (15-16).

² _ النحاس، القطع والائتناف، ص530.

³ _ سورة البقرة، الآية (53).

⁴ _ ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م، 134/1.

⁵ _ ينظر: المصدر نفسه، 134/1. ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: محماد أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م، 77/2_78. الإيجي، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ/2004م، 48/1_49. بن حنيفة العابدين، مصدر سابق، ص136-137.

⁶ _ سورة الأنبياء، الآية (48).

⁷ _ سورة الأنفال، الآية (41).

⁸ _ أبو بكر جابر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط3، 1418هـ/1997م،

54 / 1.

⁹ _ ينظر: بن حنيفة العابدين، مصدر سابق، ص136_137. زيان بن عبد الرحمن جبار، النور الجامع، ص259.

ومنه قوله ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي ۖ فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾¹ ، وقف (الهبطي) على ﴿ نَفْسِي ﴾ ، ويمكن أنه اعتبر قوله ﴿ وَأَخِي ﴾ مستأنفا، والظاهر أنه عطف على محل (إن) واسمها قبله² ، والتقدير: وأخي كذلك، فأخوه كنفسه في هذا الأمر؛ وذلك لأن أخاه رسول الله أيضا³ .
ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَآةَ أَهْلِهَا آذِلَّةً ۚ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾⁴ ، قيل أن قوله ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ هو كلام الله تعالى، وقيل هو بقية كلام بلقيس⁵ ، واختار (الهبطي) الوقف على ﴿ آذِلَّةً ﴾ ، والغرض منه هو الفصل بين الكلامين .

¹ _سورة المائدة، الآية(25).

² _ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، دار الطلائع، القاهرة، 2004م، ص68.

³ _ينظر: المرجع نفسه، ص68. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص138.

⁴ _سورة النمل، الآية(34).

⁵ _ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 3/456. الصابوني، صفوة التفاسير، 2/408.

المبحث السابع: توفير الجمل الدعائية والإطلاق والتعميم.

أ- توفير الجمل الدعائية:

اجتهد (الهبطي) في غير موضع لتوفير جملة الدعاء، ومن ذلك وقفه على كلمة ﴿حَوْلَهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾¹، ومعلوم أن (لما) حرف وجود لوجود، فهي تدل على وقوع شيء عند وقوع غيره؛ فيكون لها شرط وجواب، وفي هذه الآية جواب (لما) هو ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، وشرطها جملة ﴿أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾²، ولا يسوغ الفصل بين الشرط وجوابه، ووقف (الهبطي) في هذا الموضع على حسب ما يبدو واضحاً؛ أنه اعتبر جملة ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جملة مستأنفة، فتحتمل عندئذ أن تكون دعائية بدل كونها خبرية إذا ربطت بـ﴿لما﴾، وعليه يكون جواب ﴿لما﴾ محذوفاً دل عليه ما بعدها، وتقديره: طفئت النار³؛ ونظراً للجوء إلى تقدير المحذوف دون ضرورة مسوغة له، يترجح الوقف على الجواب والمعطوف عليه وهو رأس آية⁴.

وقد نقف على تعليل له على طريقة البلاغيين، ولم يكن (الهبطي) هو السابق في ذلك بل له سلف؛ قال (الزمخشري، ت538هـ): «فإن قلت: أين جواب (لما)؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن جوابه ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، والثاني: أنه محذوف كما في قوله ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾⁵، وإنما جاز حذفه لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس الدال عليه، وكان الحذف أولى لما فيه من الوجازة مع الإعراب عن الصفة التي حصل عليها المستوقد بما هو أبلغ من اللفظ في أداء المعنى، كأنه قيل: فلما أضاءت ما حوله خمدت»⁶.

ومنه وقفه على ﴿وَأَشْرُوا﴾ في قوله: ﴿كُلُوا وَأَشْرُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْفَالِغَةِ﴾⁷.

لكن ذلك لم يطرد عند (الهبطي)؛ فقد خالف هذا الأمر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ

﴿٧٧﴾ فَتَكِينٍ بِمَا آتَاهُمُ رَبُّهُمْ وَوَقَّهَتْ رُبُّمُومَ عَذَابَ الْحَجِيمِ ﴿٧٨﴾ كُلُوا وَأَشْرُوا هَنِيئًا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٩﴾ مُتَّكِنِينَ عَلَى مُرُورٍ مَّصْفُوفَةٍ وَزَوَّجْنَاهُمْ

¹ _ سورة البقرة، الآية (17).

² _ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 1/60_61.

³ _ ينظر: سعيد إعراب، القراءة والقراءات بالمغرب، ص186.

⁴ _ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص118_119. زيان بن عبد الرحمن جبار، النور الجامع،

253_254.

⁵ _ سورة يوسف، الآية (15).

⁶ _ الزمخشري، الكشاف، 1/109_112.

⁷ _ سورة الحاقة، الآية (24).

﴿يُحَوِّرْ عَيْنَ﴾¹. وقد يعود سبب عدم وقوف (الهبطي)؛ في هذا الموضع؛ لأن ﴿مُتَّكِينَ﴾ وهي لم ترد إلا في سورة الطور لا يمكن أن تعرب إلا حالاً²؛ فلم يقف على ما قبلها³.

ومن المواضع التي تمكنه من توفير الجمل الدعائية لكنه لم يفعل أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَنْزِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾⁴، نسب (النحاس) الوقف على ﴿عَلَيْكُمْ﴾ إلى (الأخفش)، ونسب الوقف على ﴿الْيَوْمَ﴾ إلى (نافع) وتابعه على هذا (محمد بن عيسى) و(أحمد بن جعفر)⁵، قال: «﴿لَا تَنْزِيبَ عَلَيْكُمْ﴾ تم، ثم دعا لهم فقال ﴿الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ﴾»⁶ و التفسير يدل على هذا، قال محمد بن إسحاق: «أي لا تأنيب عليكم اليوم فيما صنعتم»⁷. وقف (الهبطي) على ﴿عَلَيْكُمْ﴾، ولم يقف على ﴿الْيَوْمَ﴾، ويرجع الوقف هنا إلى أمرين هما: صناعة النحو من جهة، والمعنى المقبول شرعا من جهة أخرى⁸: أما النحو، فمن نصب الظرف بخبر ﴿لَا﴾ ووقف على ﴿الْيَوْمَ﴾، ومن نصبه بـ ﴿يَغْفِرُ﴾ ووقف على ﴿عَلَيْكُمْ﴾⁹. ومن حيث المعنى فإن الوقف على ﴿الْيَوْمَ﴾ يعني أن (يوسف) عليه السلام أخبر إخوته أنه لا يوبخهم ولا يلومهم في هذا الموقف بهذا الذي حصل منهم، ثم دعا لهم بالمغفرة، فالجملة دعائية. أما الوقف على قوله ﴿عَلَيْكُمْ﴾، يفيد أن (يوسف) عليه السلام نفى عن إخوته لومه لهم، وأخبرهم بمغفرة الله تعالى لهم في تلك الساعة. وعليه فالجملة خبرية. وقد ذهب (الأخفش) إلى أنه بالوقف على ﴿عَلَيْكُمْ﴾ تكون الجملة ﴿الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ دعائية¹⁰، لكن شأن الدعاء ألا يقيد بالظرف¹¹، وعليه فإن وقف (الهبطي) في هذا الموضع يتأتى عنه جزم (يوسف) عليه السلام بمغفرة ذنوبهم اليوم، فمن أين له أن

¹ _سورة الطور، الآيات (17_20).

² _ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 22/27.

³ _ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 120_121.

⁴ _سورة يوسف، الآية (92).

⁵ _ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 335.

⁶ _المصدر نفسه، ص 335.

⁷ _ابن إسحاق، تفسير محمد بن إسحاق، جمعه ورتبه: محمد بن عبد الله أبو صعيليك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1417هـ/1996م، ص 132.

⁸ _ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 121_123.

⁹ _ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 59/13. بن حنفية العابدين، مصدر سابق، ص 121.

¹⁰ _ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 335.

¹¹ _ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 122.

يجزم لإخوته بمغفرة الله لهم اليوم وهو لم يوح إليه بذلك على ظاهر الآية؛ لذا من الصواب العدول عن هذا الوقف. قال (بن حنفية العابدين): «وقد تكون المخالفة لأجل البيان، أعني بيان الإعراب الذي يقتضيه كون خبر ﴿لَا﴾ هنا لا يعمل... فإن قلت: لم لا يكون معتمد يوسف عليه السلام على القول بأنه مخبر عن المغفرة لهم توبتهم واعترافهم بخطيئتهم، والتوبة تجب على ما قبلها، قيل: إي والله، هذا الذي ينبغي الاعتماد عليه في تصحيح هذا الوقف، ومع ذلك فحيث لا مانع من اللغة من اعتماد غير هذا الوقف، فالأولى تركه لما تقدم من كلام أئمة هذا الشأن والله أعلم»¹.

ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ۖ جَزَاءُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتُ وَعَدْنِ قِيمَرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ ۝﴾²، من وجوه إعراب جملة ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ في محل رفع خبر ثان (إن)، أو أنها جملة استثنائية للدعاء³، لكن (الهبطي) بوقفه على ﴿أَبَدًا﴾ فصل جملة ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ لما في البداءة بها على أنها جملة دعائية، فكأن القارئ وهو يتلوها يدعو لهم بها⁴.

ولم يقف على ما قبل الجملة نفسها ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَالسَّيِّئَاتِ الْأُولَى مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ۝﴾⁵؛ لأن جملة ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ هنا لا تحمل غير كونها خبراً عن ﴿وَالسَّيِّئَاتِ﴾، فالجملة لم تتم بعد⁶، ولا يسوغ فصل الخبر عن المبتدأ، فاستوجب الوصل، بخلاف السياقات الثلاثة الأخرى (سورة البينة والمائدة، والمجادلة)، فإن الجملة حال في الأصل، والحال فضلة وليست عمدة في الجملة، فوجد (الهبطي) منفذاً ومساغاً في استئناف جملتها لتشرب ذلك المعنى⁷.

ب- الإطلاق والتعميم:

المراد هنا بالإطلاق والتعميم هو تجريد الأمر وإطلاقه عن الحال، ومن ذلك:

¹ _ المصدر السابق، ص 123.

² _ سورة البينة، الآيتان (7_8).

³ _ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 30/380.

⁴ _ ينظر: بن حنفية العابدين، مصدر سابق، ص 123.

⁵ _ سورة التوبة، الآية (100).

⁶ _ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 11/22.

⁷ _ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 123_124.

قوله تعالى: ﴿ أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾¹، الوقف على ﴿ يَتَفَكَّرُوا ﴾ حسن على ما أورد (القرطبي)²، و﴿ مَا ﴾ في قوله ﴿ مَا بِصَاحِبِهِمْ ﴾ قيل أنها نافية، والمعنى عليه: أولم يتفكروا في قولهم: به جنة، ثم نفى عنه ذلك، وقيل: استفهامية، أي: أولم يتفكروا أي شيء بصاحبهم من الجنون؟ من حيث إن واقع حاله من انتظام أقواله وأفعاله يكذب مزاعمهم³. والظاهر والراجح من تلك الأوجه، أن تكون ﴿ مَا ﴾ نافية، ودخول ﴿ مِنْ ﴾ الزائدة المفيدة لاستغراق النفي على المبتدأ وهو ﴿ حِنَّةٍ ﴾ قرينة على ذلك⁴. ووقف (الهبطي) على قوله ﴿ أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا ﴾ باعتبار ﴿ مَا ﴾ نافية، وعليه فمعمول ﴿ يَتَفَكَّرُوا ﴾ محذوف للإيجاز، وأصل معمول هذا الفعل جار ومجرور كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ ﴾⁵، وجملة ﴿ مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ ﴾ لا تصلح لأن تكون معمولاً لـ ﴿ يَتَفَكَّرُوا ﴾ لفظاً، والغاية من الاستفهام القدرح في الكفار والإنحاء باللائمة عليهم بأنهم لا يتفكرون أصلاً؛ ومن ذلك عدم تفكرهم في حال النبي صلى الله عليه وسلم الذي يتهمونه، ويتقولون عليه. وقيل إن فعل ﴿ يَتَفَكَّرُوا ﴾ نزل منزلة اللازم، فهو ليس بحاجة إلى تقدير متعلق له؛ للاستغناء عن ذلك بما دل عليه النفي في قوله: ﴿ مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ ﴾⁶.

ولكن (الهبطي) خالف نهج النزوع إلى الإطلاق والتعميم في بعض وقوفه كما في قوله تعالى: ﴿ قَالِ يَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٦﴾ عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ ﴿٣٥﴾ هَلْ تُؤِيبُ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾⁷، وقف (الهبطي) على ﴿ الْأَرَائِكِ ﴾ وهو حال من فاعل ﴿ يَضْحَكُونَ ﴾، ووصل ﴿ يَنْظُرُونَ ﴾ بما بعده، وعليه فقوله ﴿ هَلْ تُؤِيبُ الْكُفَّارُ ﴾ مفعول به في المعنى، أي: ينظرون مجازاة الله للكفار على كفرهم واستهزائهم بهم (بالمؤمنين) وعنادهم⁸. وأورد (القرطبي، ت671هـ) ما عزاه لـ (ابن المبارك، ت458هـ): أن أهل الجنة ينظرون إلى أهل النار على الأرائك...⁹. ولم يذكر الوقف على ﴿ الْأَرَائِكِ ﴾ (ابن الأنباري)، ولا وقف هنا عند (النحاس)، ولم

¹ _سورة الأعراف، الآية(184).

² _ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4/497.

³ _ينظر: العكبري، التبيان، 1/519. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 9/136.

⁴ _ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص132_133.

⁵ _سورة الروم، الآية(8).

⁶ _ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص132_133.

⁷ _سورة المطففين، الآيات(34_36).

⁸ _ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 30/278. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص134.

⁹ _ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 10/237_238.

يذكره (الداني)، وهو ممنوع عند (السجاوندي)¹، والأولى الوقف على ﴿يَتَسَكَّرُونَ﴾ وعلى ﴿يَنْظُرُونَ﴾؛ لأنهما نهايتا الآيتين؛ ولأن الاستفهام في آخر السورة للتقرير، كما أن ذلك يناسب منزع (الهبطي) في الإطلاق والتعميم، فبالوقف يتم تحرير الفعل ﴿يَنْظُرُونَ﴾، فيصلح لما ذكر بعده من إثابة الكفار وغيره، وأعظم من ذلك النظر إلى وجه الله الكريم، وما أعد الله لأولياؤه من النعيم المقيم، ولأعدائه من العذاب الأليم، ولموافقته للأثر السابق، وهذا الذي ذكر يتفق مع نهج (الهبطي) في إثارة المطلقات على المقيدات، فكان أولى أن يراعيه هنا².

¹ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/970. النحاس، القطع والائتناف، ص796. الداني، المكتفى، ص613.

السجاوندي، علل الوقوف، 3/1108.

² ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص134_135.

المبحث الثامن: الوقف الذي تقتضيه القراءة والوقف لبيان الحكم الفقهي.

أ- الوقف الذي تقتضيه القراءة:

يتعين الوقف لدى (الهبطي) أحيانا مراعاة للقراءة، كما في قوله تعالى: ﴿يَبِيحُ مَا دَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤْرِي سَوْءَ تَكْمٍ وَرِدِيئًا وَيَلِاسُ النَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾¹، وقف (الهبطي) على ﴿النَّقْوَى﴾ موافقة لقراءة (نافع) الذي قرأ ﴿ولباس النَّقْوَى﴾ بالنصب عطفا على ﴿لِيَاسًا يُؤْرِي سَوْءَ تَكْمٍ﴾، بخلاف قراءة ﴿وَلِیَاسٍ﴾ بالضم على أن ﴿لباس﴾ مبتدأ أو مرفوع بإضمار (هو) أي خبر، ويقتضي الوقف على ﴿وَرِدِيئًا﴾². والرأي الأول أرجح وهو ما اختاره (الهبطي).

ومنه قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾³، وقف (الهبطي) على ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾، وهذا يوافق قراءة (نافع) الذي يقرأ بكسر همزة ﴿إن﴾ على الاستئناف، وعلى هذه القراءة يكون الوقف على ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ كافيا، أما على قراءة من قرأ بفتح همزة (أن) مثل قراءة (عاصم) فيكون ذلك من كلام الدابة، فلا يسوغ فصله عن متعلقه؛ لأن التقدير عليه: تكلمهم بأن الناس، أو تخبرهم بأن الناس، أو لأن الناس⁴. ويمكن القول بأن (الهبطي) ينزع إلى فصل ما قبل (إن) المكسورة عنها، فليكن كذلك، لكنه ليس مانعا أن يكون راعي الأمرين معا، فاجتمع هنا كون (إن) للاستئناف مع القراءة بالكسر⁵.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَفْرُؤُ الْوَدُودُ﴾⁶ ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾⁷ ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾⁸، فمن قرأ ﴿المجيد﴾ بالجر، فهو صفة لـ ﴿العرش﴾، وقيل: هذا لا يجوز؛ لأن (المجيد) من صفات الله جل وعلا، ووقف (الهبطي) على ﴿العرش﴾؛ لأن (نافعا) قرأ ﴿المجيد﴾ بالرفع على أنه خبر. ولو أن (الهبطي) لم يقف إلا على التمام عند قوله

¹ - سورة الأعراف، الآية (26).

² - ينظر: الأزهرى، معاني القراءات، تحقيق: عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، دار المعارف، مصر، ط1، 1412هـ/1991م، 403/1. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص141.

³ - سورة النمل، الآية (82).

⁴ - ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 820/2_821. النحاس، القطع والائتلاف، ص505. الأزهرى، معاني القراءات، 246_247. العكبري، التبيان، 2/304.

⁵ - ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص142.

⁶ - سورة البروج، الآيات (14_16).

⁷ - ينظر: مكى، مشكل إعراب القرآن، 2/515.

﴿فَمَا لِمَا يُرِيدُ﴾، لظهرت قراءة الرفع أيضا، ولكنه عدل عن ذلك؛ فإفراد كل صفة بالذكر أدعى إلى التدبر، وأوقع في النفس ووقفه هذا يعرب معه ﴿الْحَيْدُ﴾ مبتدأ، بخلاف ما تقدم من الصفات، التي هي أخبار متعددة¹.

ب- الوقف لبيان الحكم الفقهي:

قد يقف (الهبطي)؛ لبيان الحكم الفقهي، ومن ذلك قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾²، قرئ قوله تعالى ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب معطوفا على ﴿وُجُوهَكُمْ﴾، وعليه حكم الرجلين الغسل في الوضوء كالوجه. كما قرئ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالجر عطفا على ﴿رُءُوسِكُمْ﴾، وعلى هذه القراءة حكم الرجلين المسح كالرأس. ودلت السنة المتواترة على أن ذلك خاص بالحالة التي تكون الرجلان فيها مغطاتين بالخف أو بغيره مما جرى فيه الخلاف³. ووقف (الهبطي) على ﴿رُءُوسِكُمْ﴾؛ ليقرر بوقفه هذا وجوب غسل الرجلين. فإن قلنا قراءة النصب ظاهرة في الغسل، سواء وصلت ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بما قبلها أو فصلت عنه، فما وجه الوقف هنا إذن؟ فالجواب: قيل إن نصب ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ فيه وجهان: أحدهما ما تقدم، والثاني أنه معطوف على لفظ ﴿رُءُوسِكُمْ﴾، أو على محله، وهو النصب مع اختلاف الحكم، فالأول مسح والثاني غسل⁴ وربط الشيعين بالعطف مع اختلاف حكمهما وجه سائغ في العربية⁵. وربما قصد (الهبطي) بوقفه هذا قطع الاحتمال؛ بحيث لا يؤخذ من قراءة النصب غير الغسيل⁶، وهو ما يوافق مذهب مالك⁷.

¹ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص143.

² سورة المائدة، الآية(6).

³ ينظر: ابن تيمية، دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، تحقيق: محمد السيد الجليلند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق/بيروت، ط2، 1404هـ/ 1984م، 3/25_27. الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر بن عبد الله بوزيد، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ، 10/2 وما بعدها.

⁴ ينظر: بن حنيفة العابدين، مصدر سابق، ص144.

⁵ ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2005م، 2/133 وما بعدها. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص144.

⁶ ينظر: بن حنيفة العابدين، المصدر نفسه، ص145.

⁷ ينظر: الإمام مالك، الموطأ، تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1406هـ/ 1985م، 1/19_20.

المبحث التاسع: تعامله مع السياقات المتشابهة والإشارة إلى تنوع المعنى.

إذا تكرر سياق بلفظ واحد، فقد يقف (الهبطي) على كلمة في موضع، ولا يقف عليها في الموضع الآخر، وقد يختلف وقفه إشارة إلى تنوع المعنى، وربما لا نجد عند الرؤية العجلى وجها لهذا الاختلاف، لكنه غالبا موجود. ومن أمثلة ذلك:

أ- تعامله مع السياقات المتشابهة:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِيهَا مَعْيِشًا وَمَنْ أَسْتَمْتُمْ لَكُمْ بَرَاقِينَ﴾¹، من وجوه إعراب قوله: ﴿وَمَنْ أَسْتَمْتُمْ لَكُمْ بَرَاقِينَ﴾ أن يكون معطوفا على ﴿مَعْيِشًا﴾²، أو معطوفا على محل الضمير المجرور بـ(اللام) في ﴿لَكُمْ﴾، وهذا العطف جائز، إذ لا يشترط الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إلا إذا كان ضمير رفع متصل عند الكوفيين³. ولم يؤيد هذا العطف (الزمخشري)؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور⁴. ومعنى الآية على الوجه الأول من الإعراب: وجعلنا لكم في الأرض معاش، وجعلنا لكم فيها من لستم له برازقين من المماليك والعيال والخدم. وقد كانوا يظنون أنهم يرزقونهم؛ فإن الله هو الرزاق يرزقهم وإياهم، ويدخل فيه الأنعام والدواب، وكل ما بتلك المثابة مما الله رازقه،⁵ وقال (ابن عربي، ت638هـ): «﴿وَمَنْ أَسْتَمْتُمْ لَكُمْ بَرَاقِينَ﴾ ممن ينسب إليكم، ويتعلق بكم»⁶. أما على الوجه الثاني من الإعراب، فالمعنى: وجعلنا لكم ولغيركم ممن لا ترزقونهم معاش، فنحن الرازقون لكم ولهم. والمعنى الأول أقرب؛ لأن المقام مقام امتنان، وهو أقوى فيه من الوجه الثاني، فيكون ﴿وَمَنْ أَسْتَمْتُمْ لَكُمْ بَرَاقِينَ﴾ من قبيل عطف الخاص على العام⁷. وقف (الهبطي) على ﴿مَعْيِشًا﴾، ويبدو أنه رمى إلى إعراب ما بعد الوقف استثنافا، والمعنى عليه: ومن لستم برازقيه جعلنا له معاش أيضا؛ والمقوي له أن ما فسر به ﴿وَمَنْ أَسْتَمْتُمْ لَكُمْ بَرَاقِينَ﴾ من الدواب والأنعام وغيرها

¹ سورة الحجر، الآية (20).

² ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 177/3. ابن عطية، المحرر الوجيز، 355/3.

³ ينظر: العكبري، التبيان، 101/2.

⁴ ينظر: الزمخشري، الكشاف، 538/2. بوعلام بن حمودة، مكشاف الجمل، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، برج الكيفان (الجزائر)، ط1، 2002م، ص177.

⁵ ينظر: الزمخشري، الكشاف، 538/2.

⁶ ابن عربي (محي الدين بن عربي)، تفسير القرآن الكريم، تحقيق: مصطفى غالب، دار الأندلس، بيروت، ط3، 1401هـ/1981م، 663/1.

⁷ ينظر: العكبري، التبيان، 101/2. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص177.

داخل في المعاش¹؛ ولأن ﴿مَعْيَشٌ﴾ ذكرت وحدها دون معطوف في سورة الأعراف، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعْيَشًا قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾﴾². ومع كل هذا فترك اللجوء إلى التقدير أولى، والوقف على ﴿بِرِزْقَيْنَ﴾ تام، والوقف على ﴿مَعْيَشٌ﴾ كاف، والتام مقدم على الكافي³.

ومنه قوله تعالى في سورة العنكبوت: ﴿وَلَمَّا آتَتْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئًا يَهُودًا وَمَصَافِكُ يَهُودًا وَقَالُوا لَا نَحْفَ وَلَا نَحْزَنُ إِنَّا مُنْجَرُونَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرًا نَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِطِينَ ﴿٣٣﴾﴾⁴، ونظيره في سورة هود: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئًا يَهُودًا وَمَصَافِكُ يَهُودًا وَقَالُوا لَا نَحْفَ وَلَا نَحْزَنُ إِنَّا مُنْجَرُونَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرًا نَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِطِينَ ﴿٣٣﴾﴾⁵، لم يقف (الهبطي) على ﴿ذَرْنَا﴾ في سورة هود، ووقف عليها في سورة العنكبوت، والوصل أولى في كلا الحالتين؛ لعدم التمام، لكنه كاف في سورة العنكبوت؛ لأن ما بعد ﴿ذَرْنَا﴾ من كلام الملائكة⁶ بعد الانتهاء من الحديث عن ضيق صدر (لوط) عليه السلام وحرجه. بينما في سورة هود عليه السلام، فإن ما بعد الحديث عن ضيق صدر (لوط) عليه السلام هو من كلام (لوط) نفسه⁷؛ هكذا رأى (الهبطي) الوصل بين حال المتكلم وقوله المعطوف عليه، والفصل بين حاله وكلام غيره. وهذا ملمح مقبول عند المهتمين بالوقف، بل تدبر عظيم لكلام الله سبحانه وتعالى⁸.

ب- الإشارة إلى تنوع المعنى:

من ذلك قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ وَحَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿٩﴾﴾، الجملة ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ﴾ معترضة بين المتعاطفين، وما اختلف فيه هو مرجع الضمير في ﴿لِقَائِهِ﴾، ومما قيل في ذلك: أن الضمير يرجع إلى الكتاب المذكور قبله، بمعنى: إنا آتينا موسى مثل ما آتيناك من

¹ ينظر: مجاهد، تفسير الإمام مجاهد بن جبر، حققه: محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، نصر (القاهرة)، ط1، 1410هـ/1989م، ص416. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 2/686.

² سورة الأعراف، الآية (10).

³ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/744. النحاس، القطع والائتناف، ص355. الأشموني، منار الهدى، ص209. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص177.

⁴ سورة العنكبوت، الآية (33).

⁵ سورة هود، الآية (77).

⁶ ينظر: الشوكاني، فتح القدير الجامع بين في الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، مصر، 1994م، 266/4.

⁷ ينظر: الطبري، جامع البيان، 4/297. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص179.

⁸ ينظر: بن حنفية العابدين، المصدر نفسه، ص180.

⁹ سورة السجدة، الآية (23).

الكتاب ، فلا تكن في شك من تلقي ما أنزل إليك، وقيل: بعودة الضمير إلى غير مذكور؛ ذلك أن (موسى) عليه السلام أوتي التوراة فبلغها فأوذى، وكان له النصر بآخرة، أي: فلا تكن في شك من أنك ستلقى مثل ما لقي (موسى) عليه السلام¹. كما قيل بعودة الضمير إلى (موسى) عليه السلام²، وفي ذلك وجهان: إما أن يكون من باب إضافة المصدر إلى مفعوله، بمعنى: فلا تكن في مرة من أنك ستلقاه، فهو وعد من الله بلقاء (موسى) وإخبار بلقائه مستقبلاً، وقد حدث ذلك ليلة الإسراء، كما ثبت ذلك في الصحيح. وقيل: فلا تكن في شك من لقاء موسى في القيامة³. وإما أن يكون من إضافة المصدر إلى فاعله، والمعنى عليه: فلا تكن في شك من لقاء (موسى) به، فقد كلمه وقربه نجياً⁴، قال تعالى: ﴿وَنَدَيْتُهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾﴾⁵. وقف (الهبطي) على ﴿الْكُتَبِ﴾، والظاهر أنه يريد بوقفه هذا أن يستبعد عود الضمير في ﴿لِقَائِهِ﴾ على ﴿الْكُتَبِ﴾ الذي هو أقرب مذكور، ورجوعه إلى (موسى) عليه السلام ليوافق التفسير المأثور، وكذلك؛ استبعاداً لأن يكون الخطاب موجهاً للنبي صلى الله عليه وسلم بشأن عدم الشك في كون القرآن منه تعالى، بل المقصود تبشيره بلقاء (موسى) مستقبلاً، وهذا احتياط واحتراز لمقام النبوة، والله أعلم⁶.

¹ ينظر: الشوكاني، فتح القدير، 4/338. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص191.

² ينظر: بن حنفية العابدين، المصدر نفسه، ص191_192.

³ ينظر: النحاس، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى (مركز إحياء التراث الإسلامي)، مكة المكرمة، ط1، 1410هـ/1989م، 5/310_311. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7/545.

⁴ ينظر: العكبري، التبيان، 2/337. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص191.

⁵ سورة مريم، الآية (52).

⁶ ينظر: بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص192.

المبحث العاشر: موقف العلماء من (الهبطي) وأوقافه.

أثار (الهبطي) بأوقافه جدلا كبيرا في أوساط العلماء، بين مؤيد منهم ومعارض، وفيما يأتي نورد بعض الأقوال والآراء:

وصفه (الكتاني)¹، (ت1927م) بالشيخ الإمام العالم الفقيه، الأستاذ المقرئ الكبير، النحوي الفرضي الشهير، الولي الصالح، والعلم الواضح². وقال في موضع آخر: «وقد كان رضي الله عنه. يقصد الإمام (الهبطي) - عالم فاس في وقته، فقيهها نحويا، فرضيا أستاذا مقرئا، عارفا بالقراءات، مرجوعا إليه فيها وكان موصوفا بالخير والفلاح، والبركة والصلاح، ذا أحوال عجيبة وأسرار غريبة... واستقر عمل قراء فاس ومراكش وما والاها من جميع هذا المغرب الأقصى من زمانه إلى زماننا هذا، على اعتماد ما قيد عنه من وقف القرآن العزيز، وقد قيد ما قيد عنه من ذلك باعتبار قول من أخذ من شيوخ المقرئين في الوقف والابتداء بمراعاة الإعراب والمعنى، وإن كان قد وقع له في مواضع من ذلك ما وقع مما لا يخلو عنه البشر، من مواقف ضعيفة. وأخرى بعدم الصحة موصوفة، لكن تلقاه قراء المغرب بالقبول، وعملوا عليه في التعلم والتعليم»³. وذكر في موضع آخر أن الشيخ الأستاذ (أبا عبد الله سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي)⁴، (ت1212هـ) ألف في ذلك تأليفا مستقلا، قال فيه ما نصه: «وقد سمعت من شيخنا العلامة أبي زيد مولاي عبد الرحمن بن إدريس المنجرة الشريف - رحمهما الله تعالى - ما حاصله: إن العلامة أبا عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، ورد على محروسة فاس؛ فاجتمع مع الهبطي، فراجعه في بعض الأوقاف المقيدة عنه على جهة إفسادها، وكان الهبطي من أصحاب الأحوال؛ فأخذته الحال، فقال للسنوسي: انظر إلى اللوح المحفوظ؛ فإنها موجودة فيه! فنظر السنوسي إلى

¹ _ هو محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني الحسني الفاسي: مؤرخ ومحدث مغربي من الأشراف الأدارسة. (ت1927م).

ينظر: لويس معلوف، المنجد في اللغة والأعلام (قسم الأعلام)، ص458.

² _ ينظر: الكتاني، سلوة الأنفاس، 2/76.

³ _ المصدر نفسه، 2/76.

⁴ _ هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن محمد بن عبد السلام بن العربي بن يوسف بن محمد الفاسي، من أعلام القراءات، (ت1214هـ). ينظر: سعيد اعراب، القراءات والقراءات بالمغرب، ص144.

اللوح، وكشف له عنها؛ فرآها فيه كما هي مقيدة عند الهبطي، فلم يسعه [إلا]¹ التسليم. ثم عمل على قراءة ختمة بمقتضاها على الشيخ الهبطي، وكان ذلك سبب إقبال الناس على ما قيد عنه...»² وهذا القول في الحقيقة بعيد عن العلمية في بعض جوانبه، ولا يستسيغه إلا عامة الناس، خاصة في تلك الآونة؛ فلا يمكن اعتماده للبرهنة على صحة جميع الأوقاف الهبطية.

وفي النجوم الطوالع: «واعلم أن أوقاف الشيخ الهبطي رضي الله عنه كلها مرضية موافقة على قواعد فن القراءات ووقوفه، وما تقتضيه العربية وأصولها، نعم هناك وقوف تعد بالأصابع استشكل وقفه عليها لعدم موافقتها حسب الظاهر لوقوف علماء القراءة والعربية»³. وذكر منها الآية (17) من سورة البقرة، والآية (32) من سورة المائدة، والآية (3) من سورة الأنعام، والآية (105) من سورة الأعراف⁴.

أما (عبد الله بن محمد بن الصديق، ت1413هـ) في كتابه (منحة الرؤوف المعطي)، فهو من الذين تهجموا على الشيخ (الهبطي)، ووصف أوقافه بالضعف في معظمها؛ حيث يقول: «أما بعد فإن الوقوف، علم من علوم القرآن الكريم، عنى به الصحابة لتلقيهم إياه عن النبي صلى الله عليه وسلم، واعتنى به العلماء، فكتبوا المؤلفات الكثيرة... وصرحوا بأنه لا يقوم بالوقف إلا عالم بالنحو والقراءات والقصص، لكن الشيخ الهبطي الذي عمل الوقف، لم يقرأ هذه النصوص ولم يكن يعرف علم العربية ولا شيئاً مما اشترطوه لصحة الوقف، بل أقدم على عملية الوقف بحسب ما ظهر له من غير مراعاة للقواعد، فكان كثير من وقوفه من قبيل الممنوع؛ لأنه يفصل بين المبتدئ والخبر، وبين الفعل ومتعلقه، والفعل ونائبه، والمفعول، وحرف الجر، وغير ذلك... والمقرر عند العلماء: أنه لا يجوز تخريج شيء من الآيات القرآنية على قول ضعيف أو إعراب مرجوح، أو تأويل متكلف»⁵. وفي موضع آخر قال عن الشيخ (الهبطي): «... وأنه لا يعرف النحو...»⁶، وقال أيضاً: «لم يكن يرجع في موقفه إلى قاعدة من

¹ في المصدر [إلى]؛ ينظر: الكتاني، سلوة الأنفاس، 76/2.

² المصدر نفسه، 76/2_77.

³ المارغيني التونسي، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع، تحقيق: عبد الواحد المارغيني، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1415هـ/1995م، ص235.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص235.

⁵ عبد الله بن محمد بن الصديق، منحة الرؤوف المعطي، ص3_4، 26.

⁶ المصدر نفسه، ص11.

علم العربية، أو في القراءة أو التفسير»¹. كما أخبر (عبد الله بن محمد بن الصديق) أن هناك وقوف واضح أخطاءها، وهي تحتاج إلى تكلف في التقدير، أو تعسف في التأويل، يجب تنزيه كلام الله عنه، وهناك وقوف كثيرة هي خطأ أيضاً، لكن يمكن تصحيحها بضرب من التقدير المقبول².

وكلام «عبد الله بن محمد بن الصديق» فيه نظر؛ لأن الحكم بموضوعية في هذا الشأن يتطلب تتبع جميع الأوقاف الهبطية وتحليلها، استناداً إلى المصادر المختصة، لا سيما ما يتعلق بالوقف والنحو وإعراب القرآن. وبناء على ذلك نحكم بصحة وقف ما أو ضعفه أو خطئه. ومن ثم يمكن وصف واضح هذه الأوقاف بالعلم أو الجهل، ولا يكون الحكم بمجرد النظرة العجلى لبضعة نماذج، ثم إطلاق الحكم وتعميمه على جميع الأوقاف.

وما ذهب إليه (محمد الأوراعي) هو أن علامة الوقف الهبطي (ص) مستوحاة من كلمة (صه)، والمعنى اللغوي ل(صه): اسكت، وهي غير مطابقة لمعناها الاصطلاحي الذي قصد به وهو الوقف؛ لأن السكت غير الوقف المراد به في اصطلاح أهل عصر واضعها. كما يعد الوقف الهبطي من نوع الوقف الترتيلي دون إغفال في الغالب التقطيع التفسيري للآيات³.

وورد في التعريف بأحد المصاحف الجزائرية: «وأخذ بيان وقوفه المشار إليه بعلامة (ص) مما اختاره العلامة الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي المتوفى عام 930هـ وجلها أوقاف حسنة وتامة وكافية وجائزة ولازمة وبيانية»⁴.

وجاء في نسخة أخرى برواية (ورش) عن (نافع) من طريق (الشاطبية) في سياق الحديث عن مصادر تحديد مواضع الوقف: «...أخذ بيان وقوفه وعلامته مما اختاره الشيخ محمد بن أبي جمعة الهبطي الصماتي، المتوفى سنة 930هـ دون تصرف؛ لاعتياد المغاربة على اعتمادها، ونشأتهم عليها، والتزامهم بها. مع العلم أنها غير ملزمة، وإنما هي اجتهاد تلقي بالقبول، وسار عليه العمل عند المغاربة رغم مخالفة بعض أهل

1_ المصدر السابق، ص 17.

2_ ينظر: المصدر نفسه، ص 26.

3_ ينظر: محمد الأوراعي، المستقبح في وقف الشيخ الهبطي، بحث بكلية الآداب، جامعة أكادال، المغرب، (د، ت)، ص 7.

4_ ورد في التعريف بالمصحف: مصحف الجزائر برواية ورش عن نافع، الزخرفة والتصميم والإخراج للخطاط: محمد الطيب غيلاسي بن الحاج زيدان الزناتي، طبع بإذن من فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، تحت مراقبة: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1423هـ/2002م، ص 507.

العلم في ذلك، وإعلانهم النكير عليه في بعض اجتهاداته... هذا وقد قرر العلماء أن جل هذه الأوقاف الهبطية حسنة، وتامة وكافية، وليس بينها وقف قبيح، ولا يخفى أن مراتب الوقف الثلاثة متفاوتة...¹

ورجح (سعيد اعراب²، ت1424هـ) أن يكون اشتغال (الهبطي) بتعليم القرآن، وتدريب الطلاب على النطق السليم والتلاوة الصحيحة، هو الذي دفعه إلى وضع هذه الوقوف؛ بحيث يعرفون مواضع الوقف والوصل؛ حتى لا يختل المعنى، وتضيع الحكمة التي نزل من أجلها القرآن. والمهم عند العلماء العاملين النفع الكبير لا التأليف الكثير³.

وأورد (عبد الهادي حميتو) أربع إشارات وقف عليها في فهرسة الإمام (المنجور⁴، ت995هـ)، وفي بعض كتب القراءة، وهذه الإشارات أضافت الجديد، وأفادت في معرفة أمور مهمة تكشف بعض الغموض عن جانب من جوانب شخصية الشيخ (الهبطي) ومكانته العلمية، وتلخص هذه الإشارات في النقاط الآتية⁵:

— أخذ عن الإمام (عبد الله الصغير، ت887هـ) شيخ (أبي عبد الله بن غازي، ت919هـ).

— إدراك منزلة (أبي عبد الله الهبطي) العلمية، من خلال قول (المنجور) عن الإمام الهبطي: «... الأستاذ الكبير ذو النحو الغزير، الفقيه الفرضي، أبو عبد الله الهبطي...».

— رسوخ قدمه في الفن؛ بدليل ما ورد عنه في بعض النصوص المتعلقة بفن الرسم والضبط.

— أخذ عنه عدد من المبرزين من أصحاب ابن غازي؛ مما دل على إمامته ومكانته.

ولا يستبعد (عبد الهادي حميتو) أن يكون (ابن غازي) وشيخه محمد الصغير أول من أعد لمشروع هذا التقييد، وهذا التقييد المنسوب إلى الشيخ (الهبطي) لا يمكن الجزم بأن الذين قيده ونقلوه قد

¹ — في التعريف بالمصحف: مصحف برواية ورش عن نافع من طريق الشاطبية، إشراف: لجنة فحص المصاحف للإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة لمجمع البحوث الإسلامية، مطبعة دار الخير للطباعة، القاهرة، 2011م، ص491.

² — هو سعيد بن أحمد اعراب البوزراني الغماري، المؤرخ المحقق المدقق، له فضل كبير في التعريف بالتراث المغربي، (ت2003م). ينظر: بدر العمراي الطنجي، مظاهر الشرف والعزة المتحلية في فهرسة الشيخ محمد بوخبزة، دار ابن حزم، ط1، 1428هـ/ 2007م، ص161_162.

³ — ينظر: سعيد اعراب، مصدر سابق، ص176. بن حنفية العابدين، مصدر سابق، ص75.

⁴ — هو أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمن المنجور الفاسي، المحقق الفاضل، فقيه مغربي، متبحر في كثير من العلوم، (ت995هـ). ينظر: محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، 287/1.

⁵ — ينظر: محمد الصالح بوعافية، الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه، ص97.

حافظوا على أصله كما هو عند واضعه، فلا نظمئن إلى نسبته الكلية إلى (الهبطي)، وإن صحت نسبة المجموع لا الجميع إليه¹.

ومما يفيد ما ذهب إليه (عبد الهادي حميتو) في الأخير، أنه من غير المعقول إلقاء اللوم على الشيخ (الهبطي) وحده فيما يؤخذ على الأوقاف الهبطية.

وقال فيه الشيخ (مصطفى البحياوي): «...الرجل لا يتحرك على أرض غير مألوفة...»². بمعنى: لم يكن (الهبطي) مبتدعا ولم ينطلق في اختيار أوقافه من فراغ، وإنما نحنا نحو سابقه في تحديد مواضع الوقف.

ويرى (بن حنفية العابدين) أن ظهور (الوقف الهبطي) كان استجابة للظروف اللحظية آنذاك وهي خاصية القراءة جماعة التي اعتادها المغاربة؛ لما تميز به (الهبطي) من تقصير الجمل وتكثير الوقوف؛ فعدد آيات القرآن الكريم 6236 آية على طريقة العد الكوفي، وعليه تكون نسبة الآيات 6236 إلى الوقوف الهبطية 8877 هي: 3 إلى 4 (أي بمعدل كل ثلاث آيات مجتمعة فيها أكثر من أربع وقفات)³، فأضحت القراءة جماعة على اختلاف العلماء في حكمها. هي مجال التطبيق الجماعي واليومي للوقف الهبطي بامتياز في مساجد المغاربة. وقد قيل: «جمع (الهبطي) القراءات على وقف واحد؛ لاختلاف الناس، كما جمع (عثمان) الناس على مصحف واحد».

وقال (بن حنفية العابدين) في موضع آخر: «وعلى العموم فإن منهجه رحمه الله يدل على عمق تدبره لكتاب الله، وقوة غوصه على معانيه، وتضلعه في الإعراب، وإطلاعه على أقوال من تقدمه من أهل الوقف والابتداء، ووقوفه من قبيل الأوقاف المقبولة، فيها التام، وكثير منها من قبيل الكافي، وفيها الحسن في الظاهر، وهو كاف عنده باعتماده خفي الإعراب المحتاج إلى التقدير، وفي القليل منها تكلف وشذوذ، اعتمد في معظمه على من تقدم»⁴.

¹ ينظر: المرجع السابق، ص 97_98.

² مصطفى البحياوي، الوقف الهبطي في القراءات القرآنية: ضوابط ودلالات (محاضرة)، مؤسسة مسجد الحسن الثاني، الدار البيضاء (المغرب)، (الموقع الإلكتروني: www.fmh2.ma/index.php?option=com).

يوم 2015/07/11م، في 00:45.

³ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 83.

⁴ المصدر نفسه، ص 84.

ومما سبق: يعد الوقف الهبتي المسمى نسبة إلى واضعه (محمد بن أبي جمعة الهبتي) أهم جهد مغاربي في هذا المضمار، كما أن كتاب (تقييد وقف القرآن الكريم) يصنف أهم كتاب في الوقف لدى المغاربة عمليا. ويرمز للوقف الهبتي بعلامة (ص) صغيرة توضع فوق الكلمة الموقوف عليها. وعليه فإن أوقاف (الهبتي) تميزت عن غيرها بعدم التنصيب على ما كان راجحا مما هو مرجوح. والإمام (الهبتي) لا يخفى عليه درجات الوقف، وإنما فعل ذلك استجابة لخاصية القراءة جماعة، التي اعتاد عليها الناس في محيطه.

ونلاحظ أن العلماء تباينت آراؤهم في الإمام (الهبتي) وأوقافه، فمنهم المنتصر المفرط في التعصب، والمعارض المفرط في الإنكار راميا واضعها بالجهل. وقليل منهم من تناول القضية بجانب من الموضوعية، فمعظم الأحكام عليه، سواء أكانت بالإيجاب أو بالسلب مبنية على الاستقراء الناقص، يغلب عليها الإجمال والعموم، ولكن الموازين العلمية هي الفيصل في تقويم أعمال البشر التي لا تخلو من نقص.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:

الوقف الهبطي ووقف المشاركة

- المبحث الأول:الوقف الهبطي والوقف اللازم

- المبحث الثاني:الوقف الهبطي والوقف أولى

- المبحث الثالث:الوقف الهبطي ووقف الوصل أولى

- المبحث الرابع:الوقف الهبطي والوقف الجائز

- المبحث الخامس: الوقف الهبطي والوقف المتعاقب

- المبحث السادس: الوقف الهبطي والوقف القبيح

- المبحث السابع: الوقف الهبطي والوقف على رؤوس الآي

- المبحث الثامن: تحليل نتائج الفصل الثاني

تعرفنا في الفصل الأول على خصائص منهج الإمام(الهبطي) في وضع أوقاف القرآن الكريم، وعرفنا أن الأوقاف الهبطية تختلف في بعض مواضعها عن غيرها من أوقاف المشاركة، وسنتناول في هذا الفصل بالتحديد مقارنة بين أوقاف(الهبطي) ووقف مصاحف المشرق.

والعمل يقوم على تتبع جميع الأوقاف الهبطية في المصحف برواية ورش عن نافع، وفي المقابل تتبع مواضع الأوقاف المشرقية المعلمة في المصحف برواية حفص عن عاصم، ثم مقابلة الصنفين. وبناء على ذلك يتم تحليل نماذج من انفرادات الوقف الهبطي عن وقف المشرق، وأخرى من مواضع الاتفاق – حسب طبيعة البحث ومتطلباته-، استنادا إلى أقوال علماء الوقف والتفسير والقراءات والنحو. وعليه يتم التعرف على مكنن الاتفاق والاختلاف بين الوقف الهبطي وأوقاف المشاركة، وذلك بتحكيم التوجيه النحوي بالتعاقد مع لغة الأرقام.

- فما مكنن الاتفاق والاختلاف بين الوقف الهبطي ووقف المشرق؟

المبحث الأول: الوقف الهبطي والوقف اللازم.

عرفنا أن الوقف اللازم: هو الذي يلزم الوقف عليه، ويلزم الابتداء بما بعده؛ لأن وصله بما بعده فساد للمعنى، أو إيهام لمعنى آخر غير مراد. وقف (الهبطي) في جميع مواضع الوقف اللازم، ولم تسجل الدراسة أي اختلاف. وفيما يأتي تحليل لبعض النماذج.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾¹، الوقف لازم على ﴿وَلَدٌ﴾؛ لأنه لو وصل بما بعده صار ما بعده صفة له؛ فيكون المنفي ولدا موصوفا بأنه يملك ما في السماوات والأرض، وهذا غير المراد، بل المراد نفي الولد مطلقاً². وعلى هذا الوقف تعد جملة ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ استثنائية مسوقة لتعليل التنزيه وتقريره. بمعنى أنه عز وجل يملك جميع ما في السماوات والأرض، ومن جملةتها (عيسى) ابن مريم عليه السلام، فكيف يتوهم أحد كون (عيسى) ولدا له³؟

ومنه قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾⁴، في هذا الموضع يلزم الوقف على ﴿أَوْلِيَاءَ﴾؛ لأنه لو وصل بما بعده لصارت جملة ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ صفة لأولياء؛ فيكون الظاهر: النهي عن اتخاذ أولياء صفتهم أن بعضهم أولياء بعض أي موصوفين بولاية بعضهم لبعض مهما كان نوع ولايتهم لبعضهم، فإن انقضت وزالت عنهم هذه الصفة، جاز اتخاذهم أولياء، وهذا غير مراد بل محال، وإنما المقصود أنه سبحانه وتعالى ينهى المؤمنين نهياً مطلقاً عن اتخاذ أولياء من اليهود والنصارى؛ لبغضهم المسلمين وحقدهم عليهم⁵.

¹ سورة النساء، الآية (171).

² ينظر: الداني، المكتفى، ص 233. السيوطي، الإتقان، ص 179. الأشموني، منار الهدى، ص 113. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الوقوف اللازمة في القرآن الكريم، ص 106_107.

³ ينظر: الجمل، حاشية الجمل على تفسير الجلالين (الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية)، المطبعة العامرة الشرقية، مصر، ط 1، 1302هـ، 478/1.

⁴ سورة المائدة، الآية (51).

⁵ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 622/2. الداني، المكتفى، ص 242. الأشموني، منار الهدى، ص 121. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الوقوف اللازمة في القرآن الكريم، ص 115_116. مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص 305.

ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُفِيقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾¹؛ حيث يلزم الوقف على ﴿بِمَا قَالُوا﴾؛ لأنه لو وصل بما بعده لكان قوله تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ من مقول اليهود ومفعول ﴿قَالُوا﴾، وليس هذا المراد، بل هو من كلام الله تعالى ردا عليهم على سبيل الاستئناف²، وعليه: ﴿بَلْ﴾ حرف إضراب إبطلائي و﴿يَدَاهُ﴾ يدا: مبتدأ، والهاء: مضاف إليه، و﴿مَبْسُوطَتَانِ﴾ خبر.

ومنه قوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّكَ آلَاءُ اللَّهِ تَلْذِثُونَ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَجِدُّ﴾³، الوقف لازم على ﴿تَلْذِثُونَ﴾؛ لأنه لو وصلت بما بعدها لتوهم السامع أن قوله ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَجِدُّ﴾ من كلام النصارى القائلين بالتثليث، وهذا غير مراد، بل مستحيل؛ لأن هذا من كلام الله عز وجل ردا عليهم، ودحضا لمفترياتهم⁴، وعليه: فإعراب ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَجِدُّ﴾ ما: نافية، ﴿مِنْ﴾: صلة زائدة، و﴿إِلَهُ﴾ مبتدأ، و﴿إِلَّا﴾: أداة استثناء، و﴿إِلَهُ﴾: مرفوع على التبعية البديلية بدل من موضع المبتدأ في ﴿مِنْ إِلَهُ﴾، وقيل بدل من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: ما إله كائن في الوجود إلا إله واحد⁵. ويرى بعضهم⁶ أن الجملة في ﴿إِلَّا اللَّهُ وَجِدُّ﴾ خبر من المبتدأ في ﴿مِنْ إِلَهُ﴾ وذلك على الاستثناء المفرغ، كأنه قيل: ما من إله إلا إله واحد متصف بالوحدانية. وهذا على رأي الجمهور و(سيبويه) الذي يشترط شروطا لزيادة (من) منها: تقدم النفي⁷. وأما الكوفيون و(الأخفش) من البصريين فقد أجازوا زيادة (من) في الإيجاب، وعليه ف(الكسائي) يجوز في ﴿إِلَهُ﴾ الثانية في الآية الاتباع على اللفظ، والتقدير: وما إله في الوجود إلا إله واحد؛ وذلك على كون ﴿مِنْ﴾ للاستغراق غير زائدة⁸ في هذه الآية عنده.

¹ سورة المائدة، الآية (64).

² ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 208. الأشموني، منار الهدى، ص 122. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الوقوف اللازمة في القرآن الكريم، ص 119.

³ سورة المائدة، الآية (73).

⁴ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 123.

⁵ ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 2/196. ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 1/302.

⁶ ينظر: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الوقوف اللازمة في القرآن الكريم، ص 123.

⁷ ينظر: المبرد، كتاب المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ط 3، 1415هـ/1994م، 4/420.

⁸ ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 3/544. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الوقوف اللازمة في القرآن الكريم، ص 124.

ومنه قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَـرْمِزُونَ، كَمَا يَـرْمِزُونَ أَنفُسَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ٢٠﴾¹؛ الوقف لازم على ﴿أَنفُسَهُمْ﴾؛ لأنه لو وصل القارئ الجملتين في قراءته لأوهم السامع أن جملة ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ صفة للأبناء، ويكون المعنى عليه: يعرفونه كما يعرفون أبناءهم الخاسرين أنفسهم²، والمراد بقوله ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ أهل الكتاب؛ نظرا لأن سياق الآيات يتحدث عنهم. وقيل: هم المشركون، وهذا ضعيف؛ لأنه لا دلالة في الآية على أن الحديث انتقل من أهل الكتاب إلى المشركين. وفي إعراب ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ أوجه منها: إما ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ خبره ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ودخلت الفاء لتضمن معنى الشرط، أو هو خبر لمبتدأ محذوف، وعلى هذين الوجهين من الإعراب، تكون الجملة مستأنفة أو نعتا أو بدلا من قوله ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾، أو أن تكون جملة ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ منصوبة على الذم³.

ومنه قوله: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾⁴. لفظ الموتى في قوله ﴿وَالْمَوْتَى﴾، في الظاهر المراد به الموتى حقيقة، فهو عام في كل ميت من الكفار والمسلمين، ويكون البعث هو البعث بعد الموت، وعلى هذا تكون الآية تهديدا لمن لم يستجب لله، أو المراد بهم الكفار على سبيل الاستعارة. وسر تشبيههم بالموت: أن الكافر جسد كأنه خال عن الروح، فيظهر منه النتن والقيح وأنواع العفونات فالأصلح له دفنه تحت التراب كالميت. وروحه خالية عن العقل الواعي، فيظهر منه جهله بالله تعالى ومخالفته للرسول عليهم السلام، فيكون الأصلح له الحبس والتقييد كالذي لا يعقل⁵. وهنا يلزم الوقف على ﴿يَسْمَعُونَ﴾ والابتداء ب﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ التي سبقت للإخبار بقدرته تعالى على إحياء الموتى من قبورهم بعد فناء أجسادهم، ومن يقدر على ذلك فهو قادر على أن يحيي قلوب الكفرة الميتة، فيؤمنون بك يا رسول الله، فلا تتأسف على من لم يؤمن منهم. فلو وصل ﴿يَسْمَعُونَ﴾ بما بعده؛ لتوهم السامع أنها جملة واحدة، ولكن في الحقيقة توجد جملتان: الأولى سبقت للإخبار عن المؤمنين الذين

¹ سورة الأنعام، الآية (20).

² ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 475/2.

³ ينظر: الزجاج معاني القرآن وإعرابه، 232/2. النحاس، القطع والائتناف، ص303. أبو حيان، البحر المحيط، 93/4. ابن عاشور،

التحرير والتنوير، 171/7_172. مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص213.

⁴ سورة الأنعام، الآية (36).

⁵ ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 123/4. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الوقوف اللازمة في القرآن الكريم، ص131.

آمنوا، والثانية سيقت للإخبار عن الكفرة الذين لم يؤمنوا، كأنه قال: إنما يستجيب السامعون والذين لا يسمعون يبعثهم الله، ويحيي قلوبهم إن أراد¹.

ولإعراب ﴿وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ ووجهان، أولهما: أنها جملة مستقلة من مبتدأ وخبر²، والثاني: أن ﴿الموتى﴾ في ﴿وَالْمَوْتَىٰ﴾ منصوب على الاشتغال بفعل يفسره الظاهر بعده. ورجح الوجه الثاني على الأول؛ لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها³.

ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَّهُ خَوَارٌ أَلَدٌ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾⁴. الوقف لازم على كلمة ﴿سَبِيلًا﴾، والمعنى عليه: إن قوم موسى عليه السلام اتخذوا العجل إلها مع أنه لا يملك شيئا من صفات الإلهية؛ فهو جسد لا ينفع ولا يضر، ولا يكلمهم فيأمرهم بأوامر، ولا يقدر على هدايتهم السبيل، فمن العجب أن يعبدوه. ويلزم الوقف على ﴿سَبِيلًا﴾؛ لأنه نهاية قصة ما فعلوه من اتخاذ العجل وعبادته، ثم الابتداء بجملة ﴿اتَّخَذُوهُ﴾؛ لأنه لو وصل لصارت جملة ﴿اتَّخَذُوهُ﴾ صفة لـ ﴿سَبِيلًا﴾، مع أن الهاء في ﴿اتَّخَذُوهُ﴾ ضمير عائد على العجل⁵. ومن ثم فهي جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب مؤكدة لجملة ﴿وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ﴾⁶. أعاد الله سبحانه وتعالى الفعل الأول فقال: ﴿اتَّخَذُوهُ﴾، وهو ابتداء⁷ مؤكد لقوله تعالى ﴿وَأَتَّخَذَ﴾.

¹ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 632/2. النحاس، القطع والائتناف، ص222. الداني: المكنفى، ص250. مساعد الطيار، ووقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص316.

² ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 123/1. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الوقوف اللازمة في القرآن الكريم، ص131.

³ ينظر: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 320/1. العكبري، التبيان، 425/2.

⁴ سورة الأعراف، الآية(148).

⁵ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 666/2. النحاس، القطع والائتناف، ص262. الأشموني، منار الهدى، ص151. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الوقوف اللازمة في القرآن الكريم، ص144. مساعد الطيار، ووقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص319.

⁶ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 78_79.

⁷ ينظر: الزمخشري، الكشاف، 510/2. مساعد الطيار، ووقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص320.

وقال (ابن عاشور): «فلذلك فصلت؛ والغرض من التوكيد في هذا المقام هو التكرير من أجل التعجيب، كما يقال: نعم اتخذوه، ولتبنى عليه جملة ﴿وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾، فيظهر أنها متعلقة باتخاذ العجل؛ وذلك لبعد جملة ﴿وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ﴾ بما وليها من الجملة»¹.

ومنه قوله ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾²، هنا يلزم الوقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ والابتداء بقوله ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾؛ لئلا يتوهم متوهم قليل الفهم أن هذا القول من مقول المشركين. وقيل لو وصل لتوهم عود الضمير في ﴿قَوْلُهُمْ﴾ على الأولياء في الآيات السابقة ﴿الْآيَاتِ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾³ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾⁴، وقول الأولياء لا يحزن الرسول صلى الله عليه وسلم⁴. وبناء على الوقف الصحيح يكون معنى الآية هو: نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يحزن من قولهم، وهذا القول الذي يحزنه محذوف مقدر. وعلى هذا فجملة ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ جملة استثنائية تعليلية جواب لسؤال مقدر تقديره: لم لا يحزنه قولهم، وهو مما يحزن؟ فأجيب: إن العزة لله جميعاً⁵، بمعنى: فلا يحزنك قولهم _ ما يقع منهم _؛ لأجل أن العزة لله. ويكون قولهم محذوفاً، والتقدير: قولهم لست نبيا مرسلًا⁶. ومثل ذلك قوله: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾⁷.

ومن مواضع الوقف اللازم قوله: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضْعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾⁸، فالوقف لازم على قوله ﴿مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ والابتداء بجملة ﴿يُضْعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾؛ لأنه لو وصل لأوهم السامع أن جملة ﴿يُضْعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ صفة لـ ﴿أَوْلِيَاءَ﴾.

¹ - ابن عاشور، التحرير والتنوير، 111/9.

² - سورة يونس، الآية (65).

³ - سورة يونس، الآيات (62_64).

⁴ - ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 707/2. النحاس، القطع والائتناف، ص306. العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص326. السخاوي، جمال القراء، 571/2. الأشموني، منار الهدى، ص178.

⁵ - ينظر: الجمل، حاشية الجمل، 377/2.

⁶ - ينظر: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الوقوف اللازمة في القرآن الكريم، ص156.

⁷ - سورة يس، الآية (76).

⁸ - سورة هود، الآية (20).

ويكون المعنى على هذا الوصل: وما كان لهم من أولياء من صفتهم أنهم يضاعف لهم العذاب¹. وليس هذا هو المراد، بل جملة ﴿يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ صفة للكافرين². وعليه ﴿أُولِيَاءُ﴾ اسم (كان) مجرور لفظاً مرفوع محلاً بضممة مقدرة، وخبره متعلق بشبه الجملة ﴿لَهُمْ﴾، وجملة ﴿يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ استثنائية لا محل لها من الإعراب. وقيل: اعتراضية بين ﴿مِنَ أُولِيَاءٍ﴾ و﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾، ويكون الضمير في ﴿كَانُوا﴾ عائداً على (أولياء) في قوله ﴿مِنَ أُولِيَاءٍ﴾³.

ومنه قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁴، يلزم الوقف على ﴿آخَرَ﴾ والابتداء بجملة ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ التي هي صفة لله تعالى؛ لأنه لو وصل لفظ ﴿آخَرَ﴾ بما بعده لتوهم السامع أن جملة ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ صفة للإله الآخر⁵، أي: لا تدع مع الله إلهاً آخر، من صفة هذا الإله الآخر أنه لا إله إلا هو. وليس الأمر كذلك، بل المعنى المراد هو ما يترتب على الوقف: أن الله ينهى نبيه عليه الصلاة والسلام عن أن يدعو مع الله إلهاً آخر، ثم علل هذا النهي بقوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، وهذه الجملة تعليلية اعتراضية لا محل لها من الإعراب⁶، وبها تكون جملة ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ مفصولة عن جملة النهي⁷.

ومن ذلك، الوقف على ﴿عَنْهُمْ﴾ في قوله: ﴿حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ فَمَا تُعِنُّ أُنذِرُ﴾ ﴿قَتُولَ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ سَعْتِهِ﴾⁸، يلزم هنا الوقف على قوله ﴿عَنْهُمْ﴾؛ لتمام المعنى عنده، والابتداء بجملة ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾؛ لأنه لو وصل بما بعده؛ لصار يوم يدع الداع ظرفاً للتولي عنهم، وهذا غير المراد. وأكثر المفسرين قالوا: أن معنى الآية على التقديم والتأخير، أي: يخرجون من الأجدات يوم يدع الداع، فالعامل في ﴿يَوْمَ﴾ هو الفعل

¹ ينظر: ابن جزى، التسهيل، 1/394. النيسابوري، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ضبطه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416هـ/1996م، 4/173. مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص325.

² ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص316. العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص332. الجمل: حاشية الجمل، 2/406. الأشموني، منار الهدى، ص183. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الوقوف اللازمة في القرآن الكريم، ص162_163.

³ ينظر: محمد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، ص455. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مرجع سابق، ص163.

⁴ سورة القصص، الآية (88).

⁵ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص294. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الوقوف اللازمة في القرآن الكريم، ص204.

⁶ ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 20/197. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 20/306. مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص329.

⁷ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 2/784. الأشموني، منار الهدى، ص294. مساعد الطيار، مرجع سابق، ص329.

⁸ سورة القمر، الآيات (5_8).

﴿يَحْرِمُونَ﴾، فيجب الوقف؛ لأن الظرف لا يتعلق بشيء مما قبله¹. وقيل: إن ناصب الظرف هو (اذكر) مقدر، وقيل منصوب بـ ﴿فَمَا تَعْنِ الْنَذْرُ﴾ قبله ويكون ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ اعتراضاً بينهما. وقيل: منصوب بـ ﴿يَقُولُ الْكَافِرُونَ﴾ التي بعده، وهو بعيد؛ لبعده العامل عن الظرف. ومثله في البعد والضعف من قال منصوب بـ ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾، وقد سبق بيانه. وقيل منصوب بـ (مستقر) محذوفة وهو بعيد أيضاً². ويرى بعضهم أن جملة ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ لا محل لها من الإعراب، وهي معطوفة على استئناف مقدر³، أي: تنبه لهذا فتول، أو هي تفریع على جملة ﴿فَمَا تَعْنِ الْنَذْرُ﴾، أي: أعرض عن مجادلتهم، فإنهم لا تفيدهم النذر⁴.

¹ ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 5/86. النحاس، القطع والائتناف، ص 698. الداني، المكتفى، ص 545. الأشموني، منار الهدى، ص 376.

² ينظر: الزمخشري، الكشاف، 5/654. أبو حيان، البحر المحیط، 8/172_173.

³ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 27/66.

⁴ ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 27/176.

المبحث الثاني: الوقف الهبطي والوقف أولى (قلبي).

من المعلوم أن الوقف أولى: هو الذي يكون فيه الوقف أولى من الوصل، مع جواز الوصل. وما يتسم به (الهبطي) هو اهتمامه بالوقف التام بنوعيه: وقف البيان التام، والوقف التام المطلق. وباستقراء مواضع الوقف أولى أو الوقف التام المطلق، تبين لنا أن الوقف الهبطي وافق الوقف أولى، وكان الاختلاف بنسبة 0.76 % فقط؛ حيث وقف في مواضع (قلبي) إلا في أربعة منها اعتمد الوصل، وهذه المواضع هي:

قوله تعالى: ﴿لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾¹، الوقف على ﴿وَالْأَرْضِ﴾ إذا كان ما بعدها استئناف. ويكون الوصل إذا كانت الواو بعدها عاطفة. ومعنى الآية: إن الله يملك السموات والأرض ومن فيهن، فهو أعلم بالوجه الصالح فيما يتعبدون به، من ناسخ ومنسوخ ومتروك وغيره. ويخبر المسلمين أن من خالفهم فهو عليهم أي على الأعداء، وأن الله ناصرهم، الفائدة فيه أنه بنصره إياهم يغلبون من سواهم². قال (السعدي): «فالعبد مدبر مسخر تحت أوامر ربه الدينية والقدرية، فما له والاعتراض؟ وهو أيضا ولي عباده ونصيرهم، فيتولاهم في تحصيل منافعهم، وينصرهم في دفع مضارهم، فمن ولايته لهم: أن شرع لهم من الأحكام ما تقتضيه حكمته ورحمته بهم. ومن تأمل ما وقع في القرآن الكريم والسنة من النسخ، عرف بذلك حكمة الله ورحمته بعباده، وإيصالهم إلى مصالحهم، من حيث لا يشعرون بلطفه»³. وهذا الوقف حسن عند (ابن الأنباري) وكاف عند (أبي حاتم) و(الدايني) و(الأشموني)، ومطلق عند (السجاوندي)⁴.

واختار (الهبطي) الوصل في هذا الموضع على رأي (ابن الأنباري): الوقف حسن والوصل أولى؛ فالموقف موقف تفكير وتدبر وخشوع، وضم الكلام إلى بعضه أولى، قال (القشيري، ت465هـ) في تفسير هذه الآية: «سنته سبحانه أن يجذب أوليائه عن شهود ملكه إلى رؤية ملكه، ثم يأخذهم من

¹ سورة البقرة، الآية (107).

² ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1/191. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 1/228-229. محمد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، ص31.

³ السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص39.

⁴ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 1/528. النحاس، القطع والائتناف، ص74. الدايني، المكتفى، ص170.

السجاوندي، علل الوقوف، 1/227. الأشموني، منار الهدى، ص46.

مطالعة ملكه إلى شهود حقه، فيأخذهم من رؤية آياته إلى رؤية صفاته، ومن رؤية صفاته، إلى شهود ذاته»¹.

وقوله سبحانه: ﴿وَأْتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١٦٦﴾²، يكون الوقف أولى على ﴿رَجَعْتُمْ﴾ باعتبار جملة ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وقال (الأخفش): «لكن تكرير الكلام كأنه أوجب»³. وقال (الزجاج، ت311هـ): «والذي في هذا والله أعلم أنه لما قيل ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾، جاز أن يتوهم متوهم أن الفرض ثلاثة أيام في الحج وسبعة في الرجوع فأعلم الله عز وجل أن العشرة مفترضة كلها، فالمعنى: المفروض عليكم صوم عشرة كاملة على ما ذكر من تفرقتها في الحج والرجوع»⁴. وجاء في البحر المحيط أن (ابن عرفة) قال: «مذهب العرب إذا ذكروا عددين أن يجملوهما»⁵، وقيل: كاملة الثواب؛ لسدها مسد الهدى...⁶، وأورد (محمود صافي، ت1985م) أن: «تلك عشرة كاملة الإشارة إلى الثلاثة والسبعة. لكي يعلم العدد جملة كما علم تفصيلاً، فيحاط به من وجهين فيتأكد العلم، ومن أمثالهم (علمان خير من علم)، ولا سيما وأكثر العرب لا يحسن الحساب، فاللائق بالخطاب العامي الذي يفهم به الخاص والعام الذين هم من أهل الطبع، لا أهل الارتياض بالعلم، أن يكون بتكرار الكلام وزيادة الإفهام والإيدان بأن المراد بالسبعة العدد دون الكثرة فإنها تستعمل بهذين المعنيين»⁷. وقال (الإيجي) في ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ

¹ _القشيري، تفسير القشيري (لطائف الإشارات)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1428هـ/2007م، 61/1.

² _سورة البقرة، الآية (196).

³ _الأخفش، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمد قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ/1990م، 175/1.

⁴ _الزجاج، معاني القرآن وإعرابه. 268/1_269.

⁵ _أبو حيان، البحر المحيط، 89/2.

⁶ _ينظر: الزجاج، مصدر سابق، 268/1.

⁷ محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 407/1.

كاملة ﴿: «فائدتها العلم لا بمعنى أو، والمراد العدد المعين لا الكثرة»¹. والوقف في هذا الموضع هو مطلق عند (السجاوندي)²، وحسن عند (الأشموني)³، ولم يذكره (النحاس)⁴ ولا (الداني)⁵؛ والوصل مرجح على الوقف، ونحا (الهبطي) هذا المنحى فاختار الوصل، وحقق بذلك غرضاً بلاغياً، وهو التكرير للتوكيد كما أسلفنا.

وقوله عز وجل: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَسِيبِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾⁶، الواو بعد ﴿بِهَا﴾⁷ للاستئناف⁷، وبالتالي يحسن الوقف على ﴿بِهَا﴾، ويحسن الابتداء بما بعده، والوقف عليه أولى. أو يكون الواو للعطف⁸ على قوله ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾، وعلى هذا الوجه يسوغ الوصل. واختار (الهبطي) الوجه الثاني، فلم يقف في هذا الموضع. والوقف على ﴿بِهَا﴾ هو مطلق عند (السجاوندي)⁹، وحسن عند (الأشموني)¹⁰، ولم يذكره كل من (ابن الأنباري)¹¹ و(النحاس)¹² و(الداني)¹³. وقدم (الهبطي) الوصل وهذا يوافق رأي الأغلبية.

¹ الإيجي، جامع البيان في تفسير القرآن، 1/136.

² ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 1/284.

³ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص56.

⁴ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص93.

⁵ ينظر: الداني، المكتفى، ص182_183.

⁶ سورة الأنبياء، الآية (47).

⁷ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 18/38.

⁸ ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 17/86.

⁹ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 2/707.

¹⁰ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص250.

¹¹ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/776.

¹² ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص624.

¹³ ينظر: الداني، المكتفى، ص387_388.

وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَعَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُخَيِّمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾¹، معنى قوله ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَعَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾: أخبر الله سبحانه وتعالى أنه يزيل ويذهب ويبطل ما يلقي الشيطان من طريقه وتخيله ومكايده ما هو مناقض لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم، ويبين الله عز وجل أن ما عمل الشيطان ليس من آياته. وفي الجملة الموالية ﴿ثُمَّ يُخَيِّمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ بمعنى: يتقنها ويجررها، ويشبتها ويحفظها، فتبقى خالصة من مخالطة إلقاء الشيطان²، وقوله ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ الواو استئنافية، وجملة ﴿اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ استئناف اعتراض³، فالوقف أولى على ﴿ءَايَاتِهِ﴾. والوقف في هذا الموضوع مطلق عند (السجاوندي)⁴، وهو كاف عند (الداني)⁵ و(الأشموني)⁶، وصالح عند (الأنصاري)⁷، ولم يذكره (ابن الأنباري)⁸. وقال (النحاس): «ليس بقطع كاف»⁹ وهو رأي (نافع)¹⁰ كذلك، وقد اختار (الهبطي) الوصل ولم يقف في هذا الموضوع، موافقا بذلك رأي (ابن الأنباري) و(النحاس) و(نافع).

ما يلاحظ في مواضع اختلاف الوقف الهبطي مع الوقف أولى، أن منها ما لم يرجح الوقف فيها عند العلماء، وعليه يسوغ اعتماد الهبطي للوصول في هذه المواضع.

¹ سورة الحج، الآية (52).

² ينظر: القشيري: لطائف الإشارات، 2/327. الخازن، لباب التأويل، 3/262. السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص502.

³ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 17/129. محمد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، ص674.

⁴ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 2/721.

⁵ ينظر: الداني، المكتفى، ص397.

⁶ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص158.

⁷ ينظر: الأنصاري، المقصد، ص120.

⁸ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/786.

⁹ النحاس، القطع والائتناف، ص449.

¹⁰ ينظر: المصدر نفسه، ص449.

المبحث الثالث: الوقف الهبطي ووقف الوصل أولى (صلى).

الوصل أولى: فيه يكون الوصل أولى من الوقف، مع جواز الوقف.

كان اختلاف الوقف الهبطي مع وقف الوصل أولى في مواضع كثيرة؛ حيث رجح فيها (الهبطي) الوقف على الوصل، بنسبة اختلاف تقدر بـ 83.02%. ومن هذه المواضع:

قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ إِلَىٰ جِينٍ ۝١٣١﴾¹، جملة ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ حال من فاعل ﴿اهْبِطُوا﴾. وفي إعراب قوله ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ إِلَىٰ جِينٍ﴾ وجهان²: إما أن تكون الواو عاطفة، وجملة ﴿لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ إِلَىٰ جِينٍ﴾ معطوفة على جملة الحال، وعليه يكون وصل كلمة ﴿عَدُوٌّ﴾ بما بعدها. أو تكون الواو للاستئناف، وجملة ﴿لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ إِلَىٰ جِينٍ﴾ استئنافية لا محل لها من الإعراب. وعلى هذا يكون الوقف على ﴿عَدُوٌّ﴾. وهذا الوقف جائز عند (السجاوندي)³، وجوزته (النحاس) إن جعلت الجملة موضع الحال⁴. وقال به (العكبري، ت616هـ)⁵ و(أبو حيان، ت745هـ)⁶. واختار (الهبطي) الوجه الثاني ووقف على ﴿عَدُوٌّ﴾.

ومنه قوله سبحانه: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ۝١٣١﴾⁷، كلمة ﴿صِبْغَةَ﴾ في قوله ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ مفعول مطلق لفعل محذوف أي: صبغنا الله صبغة، أو مفعول به لفعل محذوف بمعنى نتبع صبغة الله، أي: نتبع دين الله. أو هو منصوب على الإغراء أي: الزموا صبغة الله، وورد في شرح قوله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ أنها نوع من الاستعارة التصريحية، حيث عبر بها عن التطهير بالإيمان؛ لأنه ظهر أثره عليهم ظهور الصبغ على المصبوغ، وتداخل في قلوبهم تداخله فيه، وصار حلية لهم، والقرينة هي الإضافة⁸.

¹ سورة البقرة، الآية (36).

² ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 1/106.

³ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 1/199.

⁴ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص53.

⁵ ينظر: العكبري، التبيان، 1/51.

⁶ ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 1/316.

⁷ سورة البقرة، الآية (138).

⁸ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 1/280.

وقيل: للمشكلة التقديرية، وهي: الاتفاق في اللفظ مع الاختلاف في المعنى¹. ويتعلق الأمر هنا بأن النصارى كانوا يصبغون أولادهم بماء أصفر يسمونه المعمودية، يزعمون أنه الماء الذي ولد فيه (عيسى) عليه الصلاة والسلام، ويعتقدون أنه تطهير للمولود كالختان لغيرهم². و﴿صِبْغَةَ﴾ الثانية تمييز منصوب³. وبعدها واو العطف أو الحال، والحال أوضح⁴. وهذا الوقف جائز عند (السجاوندي)⁵، وكاف عند (الداني)⁶، ولم يذكره (ابن الأنباري)⁷ ولا (النحاس)⁸، وعند (الأشموني) الوقف على قوله ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ حسن، والوقف على ﴿صِبْغَةَ﴾ الثانية أحسن⁹؛ لاستئناف ما بعده. ووقف (الهبطي) على ﴿صِبْغَةَ﴾ والوصل أولى؛ لإتمام ذكر حال من خصهم الله بالصبغة، وهم المتصفون بالعبودية لله عز وجل.

ومنه قوله: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَيْتُكُمْ لَنْ نُشْهِدَنَّ أَنْتَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٦﴾﴾¹⁰، الشيخ (الهبطي) تواق إلى الوقف على لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾، وقوله ﴿قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ هو جواب الاستفهام، والمعنى عليه: قل الله أكبر شهادة، وهو شهيد بيني وبينكم، وفي الأصل مطابقة الجواب للسؤال، وعليه يكون الجواب قد تم عند قوله: ﴿قُلْ اللَّهُ﴾ على معنى: قل الله أكبر شهادة، وحذف الخبر للعلم به، وقوله ﴿شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، وهذا أوفى جواباً، وأوفر تعظيماً، ففيه ذكر أن الله تعالى هو الأكبر شهادة، وهو الشاهد بينهم وبينه. وهو اختيار (نافع)¹¹ ووافق هذا وقف (الهبطي) على قوله ﴿قُلْ اللَّهُ﴾؛ مما مكنه من توفير

¹ ينظر: أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، (د، ت)، ص 309.

² ينظر: محمود صائي، الجدول في إعراب القرآن، ص 280_281.

³ ينظر: المصدر نفسه، 280/1.

⁴ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 245/1.

⁵ ينظر: المصدر نفسه، 245/1.

⁶ ينظر: الداني، المكتفى، ص 177.

⁷ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 534_535.

⁸ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 82.

⁹ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 50.

¹⁰ سورة الأنعام، الآية (19).

¹¹ ينظر: العكبري: التبيان، 419/1. الأشموني، منار الهدى، ص 128.

معنى زائد فيها لو لم يقف، غير أنه فيه الحذف من الطرفين، مما جعله يلجأ إلى تقدير الخبر للمبتدأ الذي قبل الوقف، وتقدير المبتدأ للخبر الذي بعد الوقف مع إمكانه تلافيه¹.

ومنه قوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَدُ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصِّرَفَ عَنْهُ الشَّوْءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾²، يتعين الوقف على ﴿يَدُ﴾ أو وصله بما بعده بناء على إعراب قوله ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾، فإن كان مستأنفاً، يجوز الوقف³، وإن كان معطوفاً على جواب لقسم مقدر (قد) حرف تحقيق، فلا وقف هنا في الأصل⁴، ويرى بعضهم أن جملة ﴿هَمَّ بِهَا﴾ معطوفة على جملة ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يَدُ﴾ كلها، أي: معطوفة على القسم وجوابه، وليست معطوفة على جملة ﴿هَمَّتْ يَدُ﴾ التي هي جواب القسم المدلول عليه باللام؛ لأنه لما أردفت جملة ﴿هَمَّ بِهَا﴾ بجملة شرط ﴿لَوْلَا﴾ المتمحض؛ لكونه من أحوال (يوسف) عليه السلام وحده، لا من أحوال امرأة العزيز، تعين أنه لا علاقة بين الجملتين، وعليه فإن الثانية مستقلة؛ لاستقلال شرطها بحال المسند إليه فيها⁵. ويرى بعض المفسرين أن جواب ﴿لَوْلَا﴾ مقدم على الشرط؛ للاهتمام به، والتقدير: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها⁶، ورفض بعضهم أن يكون ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ جواب ﴿لَوْلَا﴾؛ لأن (لولا) لها الصدارة، ويجب جوابها باللام⁷، وأدوات الشرط العاملة مختلف في جواز تقديم جوابها عليها، وجواب ﴿لَوْلَا﴾ محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه⁸. وورد في (البيان): ﴿أَنْ رَأَى فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ مَبْتَدَأٌ وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ خَبْرِهِ بَعْدَ ﴿لَوْلَا﴾؛ لِطَوْلِ الْكَلَامِ بِجَوَابِهَا، وَقَدْ حُذِفَ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ وَالْجَوَابُ مَعًا، وَالتَّقْدِيرُ: لَوْلَا رُؤْيَا بُرْهَانَ رَبِّهِ مَوْجُودَةً لَهُمْ بِهَا. وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ أَنَّ (يُوسُفَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَخَالِطْهُ هَمٌّ بِامْرَأَةِ الْعَزِيزِ وَلَمْ يَقَعْ وَمَنْفِي عَنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَصَمَهُ مِنَ الْهَمِّ بِالْمَعْصِيَةِ بِمَا أَرَاهُ مِنَ الْبُرْهَانِ⁹.

¹ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبتي، ص 93.

² سورة يوسف، الآية (24).

³ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 406/12_407.

⁴ ينظر: المصدر نفسه، 406/12.

⁵ ينظر: عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 186.

⁶ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 721/2. الرازي، مفاتيح الغيب، 120/18.

⁷ ينظر: الرازي، المصدر نفسه، 120/18. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 187.

⁸ ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 295/5.

⁹ ينظر: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 38/2.

وأورد هذا الوقف (ابن الأنباري)¹، وهو كاف عند (الداني) و(الأشموني)²، وقال (أحمد بن أحمد بن معمر بن العربي شرشال): «ولقد تأملت خمسة مصاحف قديمة كلها عليها علامة الوقف أولى»³، أي الوقف على ﴿يُؤْتِ﴾. وعليه فالأحوط أنه ينبغي الوقف على ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يُؤْتِ﴾ والابتداء بقوله ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾، فالهم الثاني غير الأول، أي همها غير هم⁴، وهذا من المشاكلة في البلاغة، وبهذا الوقف يتخلص القارئ من شيء لا يليق بنبي معصوم أن يهم بامرأة، وينفصل من حكم القسم قبله في قوله ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ يُؤْتِ﴾. وقد وفق (الهبطي) في اختياره الوقف في هذا الموضع؛ لما ذكر آنفاً، فهو يهدف إلى الاحتياط للعقيدة في جانب الرسل عليهم السلام، قال (ابن كثير): «والذي يجب أن يعتقد: أن الله تعالى عصمه وبرأه، ونزاهه عن الفاحشة، وحماه عنها، وصاله منها»⁵.

ومنه قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِهَا الْأَعْيُنُ وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ۗ ۝٨ ۗ مُخَوِّلاً وَلَمْ يَدَاكِبْ وَأَصْبَحَ ۗ ۝٩﴾⁶، في إعراب ﴿مُخَوِّلاً﴾ ثلاثة أوجه: إما مفعول مطلق من معناه وهو ﴿يقذفون﴾، فإن القذف هو الرجم والرمي والدحر والطرْد، وإما: أنه حال من نائب الفاعل في ﴿يقذفون﴾ وهو الضمير (الواو) بمعنى مدحورين، والوجه الثالث: أنه مفعول لأجله، أي يقذفون لأجل طردهم و دحرهم⁷. ووقف (الهبطي) على ﴿جَانِبٍ﴾ ووقف على ﴿مُخَوِّلاً﴾ كذلك. ووجه فصل ﴿مُخَوِّلاً﴾ عما قبله؛ أن يكون المصدر نائباً عن فعله، أي: يدحرون دحوراً، أو يقال لهم دحوراً؛ فيجمع لهم بين القذف فعلاً، والتوبيخ قولاً⁸.

¹ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 720/2_721.

² ينظر: الداني، المكتفى، ص 325. الأشموني، منار الهدى، ص 192.

³ أحمد بن أحمد بن معمر بن العربي شرشال، علامة الوصل أولى في المصاحف وأثرها على القارئ وقراءته (بحث)، قسم القراءات، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د، ت)، ص 20.

⁴ ينظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (د، ت)، 3/128. ابن عاشور، التحرير والتنوير، 12/252_254. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 186.

⁵ ابن كثير، قصص الأنبياء، تحقيق: عبد الحي الفرماوي، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، ط 5، 1417هـ/1997م، ص 304_305.

⁶ سورة الصافات، الآيتان (8_9).

⁷ ينظر: محمود صافي، الجدول في الإعراب، 23/43. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 130.

⁸ ينظر: بن حنيفة العابدين، المصدر نفسه، ص 130.

المبحث الرابع: الوقف الهبطي والوقف الجائز.

الوقف الجائز: هو ما يجوز الوقف عليه وتركه؛ حيث يستوي فيه موجب الوقف وموجب الوصل، دون أولوية للوقف أو الوصل. وبلغت نسبة اختيار (الهبطي) للوصل على الوقف 4.37%. ومن بين مواضع الوقف الجائز التي لم يقف فيها (الهبطي)، واختار الوصل:

قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَنِكَرَ الرَّسْحُونَ فِي الْعَمْرِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾¹، الوقف جائز جوازاً مستوي الطرفين على قوله ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾، ويكون الوقف أو الوصل بناء على إعراب ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾. وعلة جواز الوقف، أن كلمة ﴿المقيمين﴾ تصلح أن تنصب على المدح، والتقدير: أمدح المقيمين الصلاة، و﴿الصَّلَاةَ﴾ مفعول به لاسم الفاعل ﴿المقيمين﴾²، وذكر هذا الوجه (سيبويه) في باب ما ينتصب على التعظيم³، وهو مذهب البصريين، وردده (العكبري)؛ لكون المدح يأتي بعد تمام الكلام⁴، بينما رضي به (الأشموني)؛ حيث قال: «وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات؛ لبيان فضل الصلاة عن غيرها»⁵، وعليه جملة ﴿المؤتون الزَّكَاةَ﴾ مستأنفة، و﴿المؤتون﴾ خبر لمبتدأ محذوف (هم)، أو مبتدأ خبره ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾⁶، وعلى هذا الوجه يجوز الوقف على قوله ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ والابتداء بقوله ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾.

وليس بوقف إن عطف قوله ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ على قوله ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، أي يؤمنون بالكتاب وبالمقيمين الصلاة وهم الملائكة؛ لدوامهم على الصلاة، والتسبيح، والاستغفار، أو عطف على ﴿مَا فِي قَوْلِهِ﴾ ﴿وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾، فإنها في موضع جر، وكذلك في حالة العطف على الضمير في ﴿مِنْهُمْ﴾⁶، وعلى هذا الوجه يكون الوصل، وما يؤيد هذا الرأي أن (ابن الأنباري) لم يذكر الوقف على ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ و(الداني) كذلك، وبه أخذ (الهبطي) فاختار الوصل.

¹ سورة النساء، الآية (162).

² ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 6/237-238. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 237.

³ ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه، 2/63.

⁴ ينظر: العكبري، التبيان، 1/351.

⁵ الأشموني، منار الهدى، ص 112.

⁶ ينظر: العكبري، التبيان، 1/351. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 237_238.

ومنه قوله سبحانه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ آسَلُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّيِّنُونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّكَاسَ وَأَخْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾¹، الوقف جائز على ﴿وَنُورٌ﴾، ووصلها بما بعدها جائز كذلك؛ لأنه في إعراب جملة ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ ووجوه: فإما أن تكون مستأنفة مبينة لرفعة التوراة، وسمو طبقتها؛ لذلك جاز الوقف على ﴿وَنُورٌ﴾ والابتداء بقوله ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾. وكلمة ﴿نور﴾ منكرة، فلو وصلت بها جملة ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ لصارت هذه الجملة صفة لها²، كما يحتمل أن تكون جملة ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ في موضع الحال من التوراة³، والتقدير: إنا أنزلنا التوراة كائنا فيها هدى ونور محكوماً بها، أي: يحكم بها النبيون بأحكامها ويحملون الناس عليها؛ وعليه يتعين وصل قوله ﴿هُدًى وَنُورٌ﴾ بقوله ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾؛ ولكون الضمير العائد من الجملة مؤنث وهو الهاء في ﴿بِهَا﴾، و﴿نور﴾ مذكر؛ فلا تلتبس بالصفة⁴، وعلى هذا الوجه يجوز الوصل. ولم يذكر (النحاس) هذا الوقف، ولا (الدايني)⁵، وكذلك لم يقف (الهبطي) في هذا الموضع، رغم أن الأغلبية على استئناف ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾⁶، لكن (الهبطي) من شأنه أن يسوق التراكيب والمعاني؛ لتعظيم شأن ماله علاقة بالعقيدة، لاسيما إذا تعلق الأمر بكتب الله ورسله؛ فضم الكلام بعضه إلى بعض أولى عنده في هذا السياق.

ومنه قوله عز وجل: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بِمَعْزُمِهِمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٧﴾⁷، الوقف جائز على ﴿وَمِنْ بَعْضٍ﴾ ووصلها بما بعدها جائز كذلك. وجملة ﴿بِمَعْزُمِهِمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ جملة من مبتدأ وخبر، أي: بعضهم من جنس بعض، وهذه الجملة في محل رفع خبر للمبتدأ ﴿الْمُنْفِقُونَ﴾. وفي إعراب جملة ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ﴾

¹ سورة المائدة، الآية (44).

² ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 454/2. الأشموني، منار الهدى، ص 120. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 238.

³ ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 223.

⁴ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 455/454/2. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 61/2. الأشموني، منار الهدى، ص 120.

الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، (د، ت)، 6/142. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 6/361. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 238_239.

⁵ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 204. الدايني، المكتفى، ص 240.

⁶ ينظر: الألوسي، روح المعاني، 6/142.

⁷ سورة التوبة، الآية (67).

وجوه: إما في محل رفع خبر ثان للمبتدأ، أو هي بدل من جملة ﴿بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾، وعلى هذا الوجه يجوز الوصل. كما يمكن أن تكون استئنافية بيانياً مفسراً لما قبله؛ فلا محل لها من الإعراب¹، وعليه يكون الوقف. وأيد (السجاوندي) و(الأشموني) هذا الوقف². واختار (الهبطي) الوصل على مذهب (ابن الأنباري) و(النحاس) و(الدايني)³.

ومنه قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁴، موضع الوقف ﴿وَأَنْفُسِكُمْ﴾، وجملة ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ بعده تعليلية لا محل لها من الإعراب⁵، والمعنى عليه: الذي أمرتم به من الإيمان بالله تعالى والجهاد في سبيله خير لكم من أن تتبعوا أهواءكم⁶. وهذا الوقف مطلق عند (السجاوندي)⁷، ولم يذكره (ابن الأنباري) و(النحاس) و(الدايني) و(الأشموني)⁸، وتبعهم (الهبطي) فلم يقف في هذا الموضوع، ووصل العلة بمعلولها أولى.

وقوله عز وجل: ﴿كَذَلِكَ الْمَثَلُ لِذُنُوبِكُمْ وَأَكْثَرُ لَكُمْ إِنْ تَعْلَمُونَ﴾⁹. قوله ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ استئناف وجواب ﴿لَوْ﴾ محذوف تقديره: ما خالفوا أمرنا¹⁰. وبالتالي يتعين الوقف في هذا الموضوع. ولكن (ابن الأنباري) لم يذكر هذا الوقف، و(النحاس) و(الدايني) و(السجاوندي)¹¹، وعند (الأشموني) أنه حسن، وجواب (لو) محذوف: أي لو كانوا يعلمون لما اختاروا الأدنى، ولم يرض بالوصل، وعلل ذلك بقوله: «ولو وصله لصار

¹ ينظر: العكبري: التبيان، 554/1. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 388/10. محمد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، ص 392.

² ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 552/2. الأشموني، منار الهدى، ص 167.

³ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 695/2. النحاس، القطع والانتشاف، ص 290. الدايني، المكتفى، ص 295.

⁴ سورة الصف، الآية (11).

⁵ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 238/28. أحمد عبيد الدعاس وأحمد محمد حميدان وإسماعيل محمود القاسم، إعراب القرآن الكريم، دار النميز، دمشق، ط 1، 1425 هـ/2004 م، 370/3.

⁶ ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 317/29.

⁷ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 1014/3.

⁸ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 934/2. النحاس، القطع والانتشاف، ص 736. الدايني، المكتفى، ص 566. الأشموني، منار الهدى، ص 393.

⁹ سورة القلم، الآية (33).

¹⁰ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 43/29.

¹¹ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 944/2. النحاس، القطع والانتشاف، ص 755. الدايني، المكتفى، ص 582. السجاوندي، علل الوقوف، 1035/3.

قوله ﴿وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ﴾ معلقا بشرط (أن لو كانوا يعلمون)، وهو محال؛ إذ عذاب الآخرة أشق مطلقا، علموا أم لا¹، وذكر مثل هذا (جمال بن إبراهيم القرشي)²، والمعنى عليه: نار جهنم أشد حرا، فالأولى أن يتقوها بترك التحلف عن الجهاد في سبيل الله، ثم أخبر أنهم لو كانوا يفقهون أنها كذلك أو أن مآلهم إليها؛ لما فعلوا ما فعلوا³، وعلى هذا الرأي الوقف هو المرجح؛ لثلا يوهم الوصل أن كبر العذاب مرتبط بعلمهم. إلا أن (الهبطي) لم يقف في هذا الموضوع، متبعا بذلك رأي الأغلبية.

ووقف (الهبطي) في مواضع كثيرة من الوقف الجائر، منها:

قوله تعالى ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْيُطْرَمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾﴾⁴. إن الوقف على ﴿آخِرٌ﴾ جائز؛ إذا كانت الفاء للاستئناف والدعاء، وإن كانت للعطف يرجح الوصل⁵. وهذا الوقف حسن عند (ابن الأنباري)⁶، وأورد (النحاس) عن (يعقوب) أنه كاف، وكذلك عند (الداني) و(الأشموني) و(الأنصاري)⁷، ومطلق عند (السجاوندي)⁸. ووقف (الهبطي) في هذا الموضوع؛ على اعتبار الجملة ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾﴾ استئنافية دعائية؛ وهو تواق لفصل الجمل الدعائية عن غيرها من الكلام.

وقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا لَبَدَّةٍ أَيْدِي رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾﴾⁹، الوقف جائز على كلمة ﴿رَحْمَتِهِ﴾، كما يجوز وصلها بما بعدها؛ وعللة جواز الوقف هي العدول من الغيبة إلى التكلم. وأما عللة جواز الوصل، فهي اتحاد مقصود الكلام؛ حيث إن سياق الكلام في ذكر تعداد الآيات الدالة على توحيد الله جل شأنه¹⁰، والمعنى عليه؛ أنه سبحانه وتعالى هو الذي أرسل بقدرته

¹ _ الأشموني، منار الهدى، ص 401.

² _ ينظر: جمال القرشي، زاد المقرئين، 43/2.

³ _ ينظر: المرجع نفسه، 43/2.

⁴ _ سورة المؤمنون، الآية (14).

⁵ _ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 163/18.

⁶ _ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 790/2. الأشموني، منار الهدى، ص 275.

⁷ _ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 453_454. الداني، المكتفى، ص 400. الأنصاري، المقصد، ص 121. الأشموني، منار الهدى، ص 261.

⁸ _ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 725/2.

⁹ _ سورة الفرقان، الآية (48).

¹⁰ _ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 750/2. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 233.

التامة الرياح مبشرات لعباده بقرب نزول رحمته المتمثلة في الغيث، الذي به حياة الناس والأنعام وغيرها¹، وهذه الرياح هي المبشرات، وهي الصبا من جهة مطلع الشمس والجنوب والشمال، والدبور وتأتي من جهة مغرب الشمس. وفي قراءة سبعية ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ على إرادة الجنس². ثم ذكر الحق تعالى شأنه وعزت قدرته ما يترتب على إرسال الرياح من خير، فقال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ بمعنى: وأنزلنا بقدرتنا من السماء ماء طهورا في ذاته، مطهرا لغيره نافعا للإنسان والحيوان والنبات، وغير ذلك من المخلوقات³. ولم يذكر هذا الوقف (ابن الأنباري) ولا (النحاس) ولا (الداني)⁴، وهو كاف عند (الأشموني)⁵. وقف (الهبطي) على كلمة ﴿رَحْمَتِي﴾، رغم أن رأي الأغلبية على الوصل، ويبدو أنه رام بوقفه هذا التفريق بين المختلفات؛ وذلك للعدول من الغيبة إلى التكلم.

ومنه قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ لَ الصَّادِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾⁶، معنى الآية الكريمة: بعد أن أكد الله تعالى على الأنبياء الدعوة إلى دينه، وتبليغ رسالته وأخذ عليهم الميثاق بذلك، ساق بيانا لعله ذلك الأخذ وغايته قائلا: ﴿لَيْسَ لَ الصَّادِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾⁷، والمراد بالصادقين: النبيون الذين أخذ الله منهم الميثاق، والحكمة في سؤال الرسل مع علمه تعالى بصدقهم هو التقيح على الكفار يوم القيامة⁷؛ لأنهم إذا كانوا يسألون عن ذلك؛ فكيف بمن سواهم. وقيل ليسأل الأنبياء عما أجابهم به قومهم كما في قوله تعالى: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾⁸. وقيل: الصادقين هم المصدقون بالنبيين، والمعنى: ليسأل المصدقين للنبيين عن تصديقهم إياهم، فيقال لهم: هل صدقتم؟ وقيل يقال لهم: هل تصديقتكم لوجه الله تعالى؟ ثم ختمت الآية الكريمة بقوله ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا

¹ ينظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 405/3. الصابوني، صفوة التفاسير، 365/2. عبد الكريم صالح، مرجع سابق، ص 233.

² ينظر: الجمل، حاشية الجمل، 279/3. طنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1987م، 8/ 266.

³ ينظر: عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 234.

⁴ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 808/2. النحاس، القطع والائتناف، ص 484. الداني، المكتفى، ص 418.

⁵ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 275.

⁶ سورة الأحزاب، الآية (8).

⁷ ينظر: الصاوي، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، المطبعة الأزهرية، مصر، ط1، 1345هـ/ 1926م، 3/ 222.

⁸ سورة الأعراف، الآية (6).

أَيُّ أَيُّ: أعد الله للكافرين عذابا مؤلما موجعا، بسبب كفرهم وإعراضهم عن قبول الحق. وهكذا جمعت الآية بين ما أعد الله سبحانه وتعالى من ثواب عظيم للصادقين، ومن عذاب أليم للكافرين¹.
وقف (الهبطي) على ﴿صَدَقْتُمْ﴾، ويجوز هنا الوقف والوصل². فالجواز بالوقف؛ لأن جملة ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ يحتمل أن تكون جملة مستأنفة؛ سبقت لبيان ما أعد الله سبحانه وتعالى للكافرين³، فهذه الجملة بدئت بفعل ماضٍ ﴿وَأَعَدَّ﴾، وجملة ﴿لَيْسَتِ الصَّادِقِينَ عَنْ صَدَقَتِهِمْ﴾ بدئت بفعل مضارع ﴿لَيْسَتِ﴾، والماضي لا يعطف على المستقبل على رأي أكثر النحاة⁴، قال (ابن هشام): «ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما، سواء اتحد نوعاهما... أم اختلفا...»⁵.
وعلى هذا يجوز الوقف على قوله ﴿صَدَقْتُمْ﴾ والابتداء بقوله ﴿وَأَعَدَّ﴾؛ لاختلاف الفعلين في الزمن⁶.

أما مسوغات جواز الوصل، فهي احتمال إعراب ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ حالا من الضمير المستتر في ﴿يَسْأَلُ﴾ بتقدير: وقد أعد. أو معطوفا على ما دل عليه ﴿لَيْسَتِ الصَّادِقِينَ عَنْ صَدَقَتِهِمْ﴾ إذ التقدير، أثاب الصادقين وأعد للكافرين...، ويجوز أن يكون معطوفا على ﴿أَعَدْنَا﴾ في قوله ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾⁷ لَيْسَتِ الصَّادِقِينَ عَنْ صَدَقَتِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا⁸، وهو عطف معنى، أي أن الله أكد على الأنبياء الدعوة إلى دينه؛ ليثيب المؤمنين وأعد للكافرين...، وقيل: إنه حذف من الثاني ما أثبت في الأول، ومن الأول ما أثبت في الثاني، والتقدير: ليسأل الصادقين على صدقهم فأثابهم، ويسأل الكافرين عما أجابوا به رسلهم، وأعد للكافرين عذابا أليما. ويعرف هذا عند علماء البلاغة بأسلوب الاحتباك⁸، ومن نص

¹ ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 13/8. أبو حيان، البحر المحيط، 209/7. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 235-236.

² ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 816/3. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 235.

³ ينظر: الشوكاني، فتح القدير، 348/4.

⁴ ينظر: عبد الكريم صالح، مرجع سابق، ص 234.

⁵ ابن هشام، أوضح المسالك، 485/1.

⁶ ينظر: عبد الكريم صالح، مرجع سابق، ص 234.

⁷ سورة الأحزاب، الآيتان (7_8).

⁸ ينظر: الشوكاني، فتح القدير، 348-347/4.

عليه (البقاعي، ت 885هـ) في تفسيره¹، والاحتباك هو: «أن يجتمع في الكلام متقابلان، ويحذف من كل واحد منهما مقابله؛ لدلالة الآخر عليه»²، ومثال ذلك: علفتها تبنا وماء باردا، أي: علفتها تبنا، وسقيتها ماء باردا. والوقف على ﴿صَدَقْتَهُمْ﴾ تام عند (ابن الأنباري)³، وكاف عند (النحاس) و(الداني)⁴، وجائز عند (السجاوندي)⁵.

ومنه قوله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ مِنَ الْمَالِ أَجْرًا فَمَا لِلْبَشَرِ مِنْ شَيْءٍ وَرَبُّكُمْ أَكْبَرُ مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ مِنَ الْمَالِ أَجْرًا فَمَا لِلْبَشَرِ مِنْ شَيْءٍ وَرَبُّكُمْ أَكْبَرُ مِنْكُمْ﴾⁶، اختلف العلماء في هذا الوقف على ﴿الْمَالِ﴾ أو ﴿بَشَرِ﴾، فبعضهم قال بالوقف على ﴿الْمَالِ﴾ واعتبره تاما⁷، وهو حسن عند (ابن الأنباري)⁸، وكاف عند (الداني)⁹. ومنهم من قال بالوقف على ﴿بَشَرِ﴾ وقال بعضهم بأنه وقف متلازم (متعاقب)¹⁰، ووقف (الهبطي) على ﴿الْمَالِ﴾. والظاهر أن تقدير الكلام هو: أنتم أم السماء مبنية أشد خلقا، وجملة ﴿بَشَرِ﴾ حال من ﴿الْمَالِ﴾، والجمل التي بعد ﴿بَشَرِ﴾ بيان لها، فكان الأولى وصل الحال بصاحبها، وذلك بالوقف على ﴿بَشَرِ﴾، وخير منه وصل البيان بالمبين بالوقف على ﴿صَدَقْتَهُمْ﴾، وخير من ذلك كله مراعاة الفواصل بالوقف على رؤوس الآي¹¹.

¹ ينظر: عقيد خالد العزاوي، النظم القرآني في تفسير نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار العصماء، دمشق، ط 1، 1433هـ/2012م، ص 350 وما بعدها.

² الجرجاني، التعريفات، ص 15.

³ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/841.

⁴ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 548. الداني، المكتفى، ص 457.

⁵ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 3/816.

⁶ سورة النازعات، الآيات (27-29).

⁷ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 417.

⁸ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/965.

⁹ ينظر: الداني، المكتفى، ص 607.

¹⁰ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 149.

¹¹ ينظر: المصدر نفسه، ص 149.

المبحث الخامس: الوقف الهبتي والوقف المتعاقق.

مر بنا أن وقف التعاقق: هو أن يجتمع وقفان في محل واحد صح الوقف على كل منهما، لكن إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر. ولوقف التعاقق مواضع شهيرة، عليها علامة التعاقق في المصاحف، وأخرى مختلف فيها، يرى بعضهم أنها تصلح للتعاقق، ولكنها غير معلمة برمز التعاقق. وهذه بعض الأمثلة:

أولاً: المواضع الشهيرة لوقف التعاقق.

1_ قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي كُتِبَ عَلَيْكُمُ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝﴾¹، هذا الموضع من أشهر مواضع وقف التعاقق، وفي هذه الآية الكريمة تعاقب بين كلمتي: ﴿رَبِّ﴾ و﴿فِيهِ﴾. فالوقف الأول على ﴿رَبِّ﴾، وتعرب ﴿لَا رَبِّ﴾ خبراً، والمعنى نهي، أي: لا ترتابوا فيه، ويكون معنى ﴿لَا رَبِّ﴾: لا شك، أي: أنه حق. وعلى هذا الاختيار يكون المراد إثبات الحق بالنسبة للكتاب، فهو الحق لا شك في ذلك، وأنه فيه هدى للمتقين². وذكر بعض المفسرين والمعرّبين³ أن خبر ﴿لَا رَبِّ﴾ محذوف تقديره: (فيه). ويكون التقدير: ذلك الكتاب لا ريب فيه⁴. ونظير ذلك قوله تعالى ﴿قَالُوا لَا ضَيْرٌ ۗ﴾⁵، أي لا ضير علينا في ذلك، وقول العرب (لا بأس)، أي: لا بأس عليه. واختار (نافع) وقف التمام على ﴿رَبِّ﴾، وجوزوه (النحاس)⁶.

الوقف الثاني: على ﴿فِيهِ﴾⁷، وعلى هذا يكون خبر ﴿لَا رَبِّ﴾ ظاهراً، وهو شبه الجملة ﴿فِيهِ﴾، و﴿هُدًى﴾ خبر لمبتدأ محذوف. والمعنى عليه: كون القرآن كله هدى، وليس أنه فيه هدى فقط⁸. والوقف على ﴿فِيهِ﴾

¹ سورة البقرة، الآية (2).

² ينظر: الزجاج، معاني القرآن، 68/1. ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 488/1. الألوسي، روح المعاني، 106/1_107.

³ ينظر: الزمخشري، الكشاف، 145/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 20/2_21. النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 38/1. ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، 50/1. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 81/1. مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص 347.

⁴ ينظر: أبو حيان، البحر المحیط، 161/1. مساعد الطيار، مرجع سابق، ص 348.

⁵ سورة الشعراء، الآية (50).

⁶ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 23. الداني، المكتفى، ص 158. مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص 348.

⁷ ينظر: الزمخشري، الكشاف، 145/1. الرازي، مفاتيح الغيب، 21/2. النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 39/1. ابن هشام، معني اللبيب، 249/2_250. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 82/1. أحمد عبد التواب الفيومي، علم الدلالة اللغوية (دراسة تطبيقية على القرآن الكريم)، المكتبة الأزهرية للتراث/الجزيرة، القاهرة، ط 1، 2010م، ص 418.

⁸ ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 22/2. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 82/1.

أوفى في المعنى من الوقف على ﴿رَبِّ﴾. وعليه يترجح الوقف على ﴿فِي﴾، ولا يحتاج إلى الوقف على ﴿رَبِّ﴾؛ لأن الفائدة المترتبة على الوقف الأول موجودة ومتضمنة في الوقف الثاني¹، ومع ذلك اختار (الهبطي) الوقف على ﴿رَبِّ﴾، وربما رام بذلك اتباع (نافع).

2_ قوله: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾²، الوقف الأول على ﴿التَّهْلُكَةِ﴾، فتكون الواو في ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ للاستئناف وجملة ﴿أَحْسِنُوا﴾ لا محل لها من الإعراب³، والجملة التي بعدها ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ تعليلية، بمعنى أحسنوا؛ لأن الله يحب المحسنين، وحذف متعلق ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ إشعاراً بالعموم، وعموم الحال وعموم الزمان وعموم العمل، وغيرها مما يدخله الإحسان⁴. وجوز هذا الوقف (السجاوندي)⁵. أما الوقف الثاني يكون على ﴿وَأَحْسِنُوا﴾، وقوله ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ عطف⁶ على جملة ﴿وَأَنْفِقُوا﴾. ويشعر هذا الوقف بأن الإحسان المأمور به هو الإحسان في النفقة، ويكون المعنى: أنفقوا وأحسنوا في النفقة⁷. والوقف على ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ كاف عند (النحاس)⁸، و تام عند (الهمداني، ت569هـ)⁹، وجائز عند (السجاوندي)¹⁰ و (الأشموني)¹¹، وصالح عند (الأنصاري)¹².

وقف (الهبطي) على الثاني ﴿وَأَحْسِنُوا﴾، والراجح والله أعلم هو الوقف على الأول ﴿التَّهْلُكَةِ﴾ أولى؛ ليتضح ارتباط الجملتين، كما أن متعلق ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ عام، فيشمل ما يتحصل من معنى الوقف الثاني وزيادة، ولا يلزم تخصيصه بالنفقة، بل الواجب الإحسان في النفقة، والإحسان بعدم الإلقاء إلى

¹ ينظر: مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص350.

² سورة البقرة، الآية (195).

³ ينظر: مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص351.

⁴ ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 2/78-80. مساعد الطيار، مرجع سابق، ص352.

⁵ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 1/283. مساعد الطيار، مرجع سابق، ص353.

⁶ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 1/399. محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، 1/284.

⁷ ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1/266. السمرقندي، تفسير السمرقندي (بحر العلوم)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد

عبد الموجود وآخرين، ط1، 1413هـ/1993م، 1/190. الرازي، مفاتيح الغيب، 5/147-148.

⁸ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص93.

⁹ ينظر: مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص353.

¹⁰ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 1/283.

¹¹ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص55.

¹² ينظر: الأنصاري، المقصد، ص55.

التهلكة ، والإحسان بغير ذلك؛ لأن الأصل العموم، ولا يخص هذا العموم إلا بدليل. وإن قيل: الدليل السياق؛ حيث إنه في النفقة، فالجواب من وجهين: كون تفسير السلف جاء مختلفا في هذا، وقد ذهب بعضهم إلى أن ترك النفقة هو التهلكة. وذهب غيرهم إلى أنه أعم من النفقة. وكذلك أن السياق لو كان في النفقة، فإن ألفاظه أعم من النفقة، والأخذ بعموم اللفظ أولى ما لم يكن هناك مانع ، ولا يوجد هنا مانع من ذلك، وإذا صح ذلك فإنه يقال: إن الآية تحمل على عمومها، وأولى ما يدخل في هذا العموم ما كان السياق جائيا من أجله وهو النفقة. والله أعلم¹.

3_ قوله عز وجل: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُوتُ فِي الْأَرْضِ ﴾²، أصل الاختلاف هو مسألة أصحاب التيه، هل ماتوا في التيه أو عاشوا بعده؟ وعليه في إعراب قوله ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ وجهان: أولهما: أن تكون ظرفا لـ ﴿ يَتِيهُوتُ ﴾، وعليه فإن أصحاب التيه ماتوا فيه، ويكون التحريم أبديا على من دخل في التيه، دون من ولد فيه، ثم ذكر عقوبة أخرى لهم، وهي أنهم يعيشون هذه الأربعين سنة في تيه لا يخرجون منه. وعليه تكون تلك الأرض محرمة عليهم من غير توقيت، فيكون الوقف حينئذ على ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ وبه قال (الزجاج)³، وذكره (النحاس) على رأي (نافع) و(الأخفش) و(أبي حاتم)⁴، وثانيهما: أن تكون ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ ظرفا لـ ﴿ مُحَرَّمَةٌ ﴾، وعليه يكون تحريم الأرض المقدسة على بني إسرائيل مقيدا بـ ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾، وكانوا في هذه الأربعين سنة في التيه، وحينئذ يكون الوقف على ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾، أما جملة ﴿ يَتِيهُوتُ ﴾ فتكون حالا أو مستأنفة⁵، ومن اختار هذا الوجه (الطبري، ت310هـ)⁶. وذكر (ابن الأنباري) الوجهين، وكذا (السمرقندي، ت375هـ)⁷ و(الداني)⁸، وذهب الأكثرون إلى أنها حرمت

¹ ينظر: مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص355.

² سورة المائدة، الآية(26).

³ ينظر: الزجاج، معاني القرآن، 2/165_166.

⁴ ينظر: المصدر نفسه، 2/165_166. النحاس، القطع والائتناف، ص200.

⁵ ينظر: النحاس، المصدر نفسه، ص201. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 6/323.

⁶ ينظر: الطبري، جامع البيان، 3/71.

⁷ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/616. السمرقندي، بحر العلوم، 1/428.

⁸ ينظر: الداني، المكتفى، ص238.

عليهم أبداً، وذهب قوم إلى أنها محرمة عليهم أربعين سنة¹، ووقف (الهبطي) على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وهو رأي (نافع) والأغلبية، إلا أن الوقف على ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ هو الظاهر القريب، فهو المقدم، ويكون التيه عقوبة لهم مع حرمانهم في هذه الأربعين من الأرض المقدسة، ثم لما انتهت مدة التيه دخلها من بقي منهم، والله أعلم².

4_ ومنه قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ يُسْكِرُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَكَّوْتًا لِلْكَذِبِ سَكَّوْتًا لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ بِمُحَرِّمَاتٍ مِنَ الْكُفْرِ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾³، الوقف يكون على ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ أو على ﴿هَادُوا﴾، فبالوقف على ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ يكون قوله ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَكَّوْتًا لِلْكَذِبِ سَكَّوْتًا لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ استثناءً لبيان حكم مرتبط بموضوع المسارعين في الكفر، وهو أن هؤلاء المنافقين لهم قوم من اليهود يسمعون كذبهم أو يسمعونهم الكذب⁴، فيكون القوم السماعون للكذب هم اليهود فقط. والمعنى عليه: لا يحزنك مسارعة المنافقين وهم الذين يقولون آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم⁵.

وإذا كان الوقف على ﴿هَادُوا﴾ يكون قوله ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ معطوفاً على ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ﴾⁶، ويكون الابتداء بقوله ﴿سَكَّوْتًا﴾، أي: هم سماعون راجعا إلى الفئتين (المنافقين واليهود)⁷، والمعنى: لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من المنافقين واليهود، وهاتان الطائفتان سماعتان للكذب⁸.

¹ ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، اعتنى به: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط3، 1404هـ/1984م، 2/329.

² ينظر: مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص354.

³ سورة المائدة، الآية (41).

⁴ ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 2/192. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 6/351. مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص360.

⁵ ينظر: مساعد الطيار، المرجع نفسه، ص360.

⁶ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 6/351.

⁷ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 2/453. أبو حيان، البحر المحيط، 3/499.

⁸ ينظر: الطبري، جامع البيان، 3/92_93. الداني، المكتفى، ص238. السجاوندي، مرجع سابق، 2/453. عبد العزيز بن علي الحري، وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مكة المكرمة، ج19، ع31، 1425هـ، ص19.

وقف (الهبطي) على ﴿قُلُوبِهِمْ﴾، والوقف على ﴿هَادُوا﴾ يشمل الفريقين (المنافقين واليهود) فيما وصفوا به سابقا من المسارعة في الكفر، وما وصفوا به لاحقا، وهو تسمع الكذب وأكل السحت وتحريف الكلم. فالوقف على الأول يفوت هذا العموم، وبالتالي الوقف على الثاني هو الأرجح¹.

5_ قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾²، منشأ الخلاف في الوقف هو خلاف المفسرين في قائل ﴿شَهِدْنَا﴾، وفي ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن القائل هم بنو آدم، وهو مروى عن (أبي بن كعب) و(ابن عباس)³، وعلى هذا القول يكون الوقف على ﴿شَهِدْنَا﴾، وتقدير المعنى: أن الله لما أخرج بني آدم من ظهر أبيهم آدم أشهدهم على أنفسهم بربوبيته، فشهدوا له بذلك وأقروا له. ثم يكون تقدير قوله تعالى ﴿أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾: فعلنا ذلك لئلا تقولوا⁴. ورجح (الطبري) هذا الوجه من التفسير⁵، واختار هذا الوقف (الأخفش) و(السجستاني)⁶، ورد هذا الوجه من جهة الإعراب (ابن الأنباري)؛ لأن ﴿أَن تَقُولُوا﴾ متعلقة بالكلام الذي قبلها⁷.

القول الثاني: أن القائل هم الملائكة، وهو مروى عن (مجاهد بن جبر) و(الضحاك، ت105هـ) و(السدي، ت127هـ) و(الكلبي، ت520هـ)⁸.

¹ ينظر: عبد العزيز بن علي الحربي، المرجع السابق، ص20. مساعد الطيار، ووقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص259_261.

² سورة الأعراف، الآية(172).

³ ينظر: ابن عباس، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، ص141. الداني، المكتفى، ص278. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4/489_490. مساعد الطيار، مرجع سابق، ص366.

⁴ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 2/522_523. ابن عاشور، التحرير والتنوير، 9/169. مساعد الطيار، ووقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص366.

⁵ ينظر: الطبري، جامع البيان، 3/521.

⁶ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/669. النحاس، القطع والائتناف، ص265. مساعد الطيار، ووقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص366.

⁷ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/669.

⁸ ينظر: الداني، المكتفى، ص278_279. ابن الجوزي، زاد المسير، 3/284. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4/489_490. مساعد الطيار، ووقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص367.

القول الثالث: أن القائل هو الله سبحانه وملائكته، والمعنى: شهدنا على إقراركم. وهو قول (أبي مالك)، ومروي عن (السدي)¹.

وعلى القولين الثاني والثالث يكون الوقف على ﴿بَلَى﴾ ويكون هذا تمام قول بني آدم. ثم قال الله أو أمر ملائكته بالشهادة، فقالوا: شهدنا، أي: على ما قاله بنو آدم. وهذا الوقف هو مقتضى رد (ابن الأنباري) على القول الأول، وأورده (النحاس) عن بعض العلماء²، وهو ما اختاره (نافع) وكذلك (محمد ابن عيسى) و(القتبي) و(الدينوري)³ و(مكي)⁴، و(الهمداني)⁵ وجوزه (السجاوندي)⁶، وهو وقف (الهبطي)، ويتأتى هذا على قراءة التاء (أن تقولوا) على الخطاب انسجاماً مع قوله: بعد ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، وهي قراءة (نافع) وغيره⁷. وهذان الوقفان هما المحتملان؛ لأن ترجيح قائل ﴿شَهِدْنَا﴾ غير متيسر.

وعليه فإن الوقف يصح على ﴿بَلَى﴾ بمعنى، وعلى ﴿شَهِدْنَا﴾ بمعنى مغاير، فيكون من باب التغاير المتضاد؛ حيث لا يصلح اجتماعهما كما هو الحال في اختلاف التنوع⁸.

وقف (الهبطي) على ﴿بَلَى﴾؛ لكون ﴿شَهِدْنَا﴾ يصلح أن يكون من قول الله والملائكة، فيوقف على ما قبله؛ فصلاً بين القولين؛ لاختلاف القائل، ومنزع (الهبطي) الفصل بين المختلفات، كما أنه وافق قراءة (نافع) وقاعدة وقفه على (بلى)⁹.

¹ ينظر: الطبري، جامع البيان، 118/9. الداني، المكتفى، ص 279. البغوي، معالم التنزيل، 300/3. ابن الجوزي، زاد المسير، 284/3_285. النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، 342/3_343. مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص 367.

² - ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 265.

³ ينظر: الداني، المكتفى، ص 278.

⁴ ينظر: مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص 368.

⁵ ينظر: المرجع نفسه، ص 368.

⁶ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 521/2.

⁷ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 265.

⁸ ينظر: مساعد الطيار، مرجع سابق، ص 368.

⁹ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 167_168.

6_ قوله سبحانه: ﴿الَّذِي أَنْتُم مِّنْ قَبْلِكُمْ قَوْمٌ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلَتْكُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ ﴿١﴾¹؛ حيث يكون الوقف على ﴿وَتَمُودٌ﴾ أو على ﴿مِن بَعْدِهِمْ﴾، وذلك بناء على إعراب ﴿وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ﴾².
 فبالوقف على ﴿وَتَمُودٌ﴾ يكون قوله ﴿وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ﴾ مستأنفا، ومعنى الآية: ألم يأتكم نبأ من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود، ثم ينتهي الخبر عنهم هنا، ويبدأ خبر جديد عن الذين من بعدهم، وهؤلاء لا يعلمهم إلا الله سبحانه، وعلى هذا تكون جملة ﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ خبر ﴿الذين﴾، أو حالا من الضمير في ﴿مِن بَعْدِهِمْ﴾. وقد يكون المعنى: أن من لا يعلمهم إلا الله هم من لم يقص الله ذكرهم من الأنبياء وأقوامهم³، قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾⁴. والوقف على ﴿وَتَمُودٌ﴾ تام عند (ابن الأنباري)⁵. و(أبي حاتم) و(الدايني)⁶، وهو كاف عند (الأنصاري) و(الأشموني)⁷، وجعله (السجاوندي) مطلقا⁸.

أما إذا كان الوقف على ﴿مِن بَعْدِهِمْ﴾ أو الوقف على ﴿اللَّهُ﴾ فيكون قوله ﴿وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ﴾ معطوفا على ﴿الذين﴾ الأولى أو على ﴿قَوْمٌ نُوحٍ﴾، ومعنى الآية عليه: ألم يأتكم نبأ الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم، وهؤلاء كلهم لا يعلمهم إلا الله⁹.

¹ _سورة إبراهيم، الآية(9).

² _ينظر: الزخشري، الكشاف، 3/365. الرازي، مفاتيح الغيب، 19/89. العكبري، التبيان، 2/88. أبو حيان، البحر المحيط، 5/397. محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، 5/162_163.

³ _ينظر: مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص370_371.

⁴ _سورة النساء، الآية(164).

⁵ _ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/739.

⁶ _ينظر: المصدر نفسه، 2/739. النحاس، القطع والائتناف، ص348. الدايني، المكتفى، ص339. مساعد الطيار، مرجع سابق، ص371.

⁷ _ينظر: الدايني، المكتفى، ص339. الأنصاري، المقصد، ص101. الأشموني: منار الهدى، ص205.

⁸ _ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 2/622.

⁹ _ينظر: مساعد الطيار، مرجع سابق، ص369_370.

والوقف على ﴿ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ تام عند (النحاس)¹ ومطلق عند (السجاوندي)²، وكاف عند (الأشموني)³، ولم يذكره (ابن الأنباري) ولا (الداني)⁴. هذا وقد نص (الهمداني) على المراقبة في هذا الوقف، والتمام عنده على ﴿ وَقَمُودًا ﴾⁵.

والراجح هو الوقف على ﴿ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾؛ لأن الذي يجري عليه سنن الكلام أن الواو عاطفة، فالكلمات التي قبل ذلك كلها معطوفة على ما قبلها، والعدول عن معنى صحيح هو الأصل إلى آخر بلا موجب غير مقبول، ولو كان الثاني صحيحاً في ذاته. كما أن ﴿ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ هم أقوام حدثنا القرآن عن كثير منهم، كقوم (لوط) وغيرهم، والقول باستئناف الواو يفيد أن خبر ﴿ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ هو ﴿ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ ﴾، وهذا غير المراد، وإنما المراد أنه أتاهم نبأ قوم نوح وعاد وثمود ونبأ من بعدهم. وعليه فالمرجح هو الوقف في الموضع الثاني ﴿ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾⁶ وقد اختاره (الهبطي).

ثانياً: مواضع التعانق المختلف فيها:

ولهذا النوع من الوقوف مواضع مختلف فيها، عدها بعضهم من وقف التعانق، وليس عليها علامة التعانق في المصحف. ومن أسباب الاختلاف في ذلك: كون أحد الموضعين رأس آية، وعليه رأس الآية هو المختار، فيخرج هذا الوقف من باب التعانق، أو أن أحد المعنيين ضعيف أو غير صحيح؛ لذا لم تعول عليها المصاحف، ولم تذكر ضمن وقوف التعانق الشهيرة. وهذه الوقوف، منها ما وقف (الهبطي) فيها على الموضع الأول، ومنها ما اختار فيها الموضع الثاني وأخرى وقف فيها على الموضعين معاً، وفي حالة وحيدة لم يقف على أي من الموضعين، بل تركهما الاثنين.

نماذج لمواضع التعانق المختلف فيها اختار (الهبطي) فيها الموضع الأول:

قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَنَجْذِئَهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزَّجٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾⁷، يكون الوقف هنا على ﴿ حَيَاتِهِمْ ﴾ أو ﴿ أَشْرَكُوا ﴾، ونص

¹ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 348.

² ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 2/622.

³ ينظر: الأشموني: منار الهدى، ص 205.

⁴ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/739. الداني، المكتفى، ص 339_340.

⁵ ينظر: مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص 372.

⁶ ينظر: عبد العزيز بن علي الحري، وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم، ص 22.

⁷ سورة البقرة، الآية (96).

(نافع)¹ التمام على ﴿حَيَوِقْ﴾، وتبعه (الهبطي). وهو جائز عند (السجاوندي)²، وجملة ﴿يُودُ﴾ إما هي في موضع الحال من قوله ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾، وتقديره: ود أحدهم³، أو أن جملة ﴿يُودُ﴾ صفة لموصوف محذوف، فلا يجوز الوصل دونه، والتقدير: ومن الذين أشركوا قوم أو فريق يود أحدهم لو يعمر ألف سنة على حذف الموصوف كقوله تعالى ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾⁴، و﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ على هذا مشار به إلى اليهود؛ لأنهم قالوا: عزيز ابن الله⁵، وعلى هذا فالجار والمجرور في ﴿وَمِنَ الَّذِينَ﴾ خبر مقدم والمبتدأ مؤخر محذوف تقديره: قوم⁶. وعليه يكون الابتداء بقوله ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يُوْدُ أَحَدَهُمْ﴾ على وصل ﴿أَشْرَكُوا﴾ بـ ﴿يُودُ﴾. فإن كان الوقف على ﴿أَشْرَكُوا﴾ المعنى عليه: أحرص الناس على حياة وأحرص من الذين أشركوا، وقوله ﴿يُودُ﴾ استئناف سيق لزيادة حرصهم على الحياة⁷. وهذا الوقف كاف عند (أبي حاتم) و(الدايني)⁸. ذهب بعضهم إلى المراقبة بين ﴿حَيَوِقْ﴾ و﴿أَشْرَكُوا﴾⁹، والمرجح هو الوقف على ﴿أَشْرَكُوا﴾؛ ذلك أن الوقف على ﴿حَيَوِقْ﴾ لم تعول عليه المصاحف المشهورة، وبالتالي لم تجعل الموضعين ﴿حَيَوِقْ﴾ و﴿أَشْرَكُوا﴾ من باب التعانق، وعليه فمحل الوقف على ﴿أَشْرَكُوا﴾؛ لصحة معناه وسلامته من الاعتراض، وكذلك تعويل أكثر المفسرين عليه¹⁰.

وقوله: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبًا بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا﴾¹¹، قوله تعالى ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ صفة قامت مقام المفعول المطلق، عاملها الفعل ﴿يكتب﴾، بمعنى: لا يمتنع كاتب أن يكتب كتابة على

¹ _ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص71. الدايني، المكتفى، ص169. الأشموني، منار الهدى، ص44.

² _ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 1/218.

³ _ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص44.

⁴ _ سورة الصافات، الآية(164).

⁵ _ ينظر: عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص254.

⁶ _ ينظر: الزمخشري، الكشاف، 1/300. السجاوندي، علل الوقوف، 1/218. العكبري، التبيان، 1/95. عبد الكريم صالح، مرجع

سابق، ص254.

⁷ _ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 1/206.

⁸ _ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص70_71. الدايني، المكتفى، ص168_169.

⁹ _ ينظر: عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص255.

¹⁰ _ ينظر: عبد العزيز بن علي الحربي، وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم، ص15.

¹¹ _ سورة البقرة، الآية(282).

وفق ما علمه الله من الضبط والإتقان والمهارة، فالمراد مطابقة الكتابة للعلم الذي عند الكاتب. ويمكن أن يكون المراد من قوله ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾¹ أنه يفعل ذلك شكراً لله على ما علمه¹، فلا يكون المقصود من الكاف التشبيه، بل هي كالتي في قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾²؛ إذ لا يجوز هنا أن يكون المعنى أحسن إحساناً مطابقاً لإحسان الله إليك، بل المقصود أحسن شكر الله بالإحسان إلى خلقه، وعلى هذين الوجهين من الإعراب يكون الوقف لمن أراه على قوله ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾³. ويجوز أن تتعلق كاف التشبيه بـ ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ بعدها، أي كما علمه الله فليكتب كتابة متقنة مضبوطة من غير تقصير، أو فليكتب شكراً لله على ما علمه، وعليه يسوغ الوقف على ﴿أَنْ يَكْتُبَ﴾⁴. وذكر (الضرير) الوقف على ﴿أَنْ يَكْتُبَ﴾؛ لأنه نهي،⁵ وهو ما يوافق وقف (الهبطي).

وفي الوقف على ﴿أَنْ يَكْتُبَ﴾ أمور⁶: ففي ذلك تقديم الجار على متعلقه، وتقديم المفعول المطلق على عامله، والتعليل على معلوله؛ لأن التقدير: فليكتب كما علمه الله. كما أن المعنى المراد بلوغه بالوقف حاصل بدونه، إلا أن يقال تقديم كاف التشبيه يؤذن بتوكيد الإتقان والمطابقة لما يعلم الكاتب. وأن قوله ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ ذكر لترتيب ما بعده عليه حين طال الفصل بين قوله ﴿وَلْيَكْتُبْ﴾ وقوله ﴿وَلْيَمْلِكِ الْإِذَى عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾، فيكون الأولى تعليق الكاف بما ذكر أصالة لا بما أعيد لترتيب ما بعده عليه. وقال (الأشموني): «من وقف على ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ﴾ ثم ابتدئ بـ ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ فقد تعسف»⁷، وعليه الوصل مقدم على الوقف في هذا الموضع. وربما يهدف (الهبطي) إلى الفصل بين

¹ ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 1/379. الخليلي والسيوطي، تفسير الجلالين (المفصل في تفسير القرآن الكريم)، تحقيق: فخر الدين

قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2008م، ص157. بن حنيفة العابدين، مصدر سابق، ص150.

² سورة القصص، الآية (77).

³ ينظر: بن حنيفة العابدين، مصدر سابق، ص151.

⁴ ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 1/379. بن حنيفة العابدين، مصدر سابق، ص151.

⁵ ينظر: الضرير، الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: أبي بشر محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث،

دبي، ط1، 1423هـ/2002م، ص153.

⁶ ينظر: بن حنيفة العابدين، مصدر سابق، ص151.

⁷ الأشموني، منار الهدى، ص67.

الأوامر والنواهي، كما ينزع إلى الإطلاق والتعميم؛ لأن في الوقف على ﴿أَنْ يَكْتَبَ﴾ الأمر بالكتابة مطلقاً، ثم أردفه بالكتابة التي علمه الله إياها¹.

وقوله: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ، وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾²، الوقف على ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ أو ﴿مُحْضَرًا﴾، فبالوقف على ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ تكون الواو عاطفة، وعليه معنى الآية: يوم تجد كل نفس عملها الحسن حاضراً وعملها السيئ حاضراً. أما في الوقف على ﴿مُحْضَرًا﴾، يكون معنى الآية: والذي عملته من سوء تود لو أنها بينها وبين ذلك العمل السيئ أمداً بعيداً، وعليه (الواو) للاستئناف و﴿مَا﴾ مبتدأ خبرها جملة ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾، أو جواب شرطها إن اعتبرت ﴿مَا﴾ شرطية، ولا يجوز ذلك على قراءة ﴿تَوَدُّ﴾؛ لأن الفعل مضارع مرفوع والشرط يقتضي جزمه، اللهم إلا أن يقدر في الكلام محذوف: فهي تود، وفي ذلك ضعف³، وحينئذ هو من الوقف الكافي.

اختار (الهبطي) الوقف على ﴿مُحْضَرًا﴾⁴، ويظهر أن دافع (الهبطي) إلى هذا الوقف هو إبعاد السوء عن الخير، وتقوية جانب الوعد على جانب الوعيد، لكن الوصل أولى؛ ليحصل المعنى⁵. فالأجود الوقف على الموضع الأول ﴿مِنْ سُوءٍ﴾، وقد ذهب إلى ذلك (الطبري) و(الداني) و(السجاوندي)، وغيرهم⁶. قال (عبد العزيز الحربي): «وكأنهم رجحوه؛ لظهوره وأبلغيته في التهديد؛ ولأن إحصار الخير والشر كائن في ذلك اليوم، والله أعلم»⁷.

ومنه قوله عز وجل: ﴿فَإِذَا لَيْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرَبَ الرَّقَابَ حَنًّا إِذَا أَخْتَمْتُمُوهُمُ فَشَدُّوا الرِّبَاقَ فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَأَمَّا فِدَاءٌ حَنًّا نَضَعُ الْمُرْتَبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّبَلَاؤِ بَعْضِكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُعْطِيَ أَمْوَالَهُمْ﴾⁸، الوقف يكون إما على

¹ ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 7/121.

² سورة آل عمران، الآية (30).

³ ينظر: الزمخشري، الكشاف، 1/546. ابن عطية، المحرر الوجيز، 1/421.

⁴ ينظر: النحاس، القطع والانتشاف، ص 131.

⁵ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبتي، ص 137.

⁶ ينظر: الداني، المكتفى، ص 199. السجاوندي، علل الوقوف، 1/368. عبد العزيز بن علي الحربي، وقف التجاذب (المعاقبة) في

القرآن الكريم، ص 16.

⁷ عبد العزيز بن علي الحربي، المرجع نفسه، ص 17.

⁸ سورة محمد، الآية (4).

﴿أَوْزَارَهَا﴾ باعتبار ﴿ذَلِكَ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: الأمر ذلك، وهو حسن عند (ابن الأنباري)¹، وكاف عند (النحاس) و(الأشموني)²، وجائز عند (السجاوندي)³. وإما أن يكون الوقف على ﴿ذَلِكَ﴾ باعتباره مبتدأ محذوف الخبر، أي: ذلك كذلك⁴. وقيل يجوز أن يكون ﴿ذَلِكَ﴾ منصوباً بفعل محذوف، والتقدير: افعلوا ذلك⁵. وهذا الوقف مطلق عند (السجاوندي)، وذكره (الأشموني)⁶، ولم يذكره (ابن الأنباري) ولا (النحاس)⁷. ويمكن أن تكون جملة ﴿ذَلِكَ﴾ مع محذوفها اعتراضية مستقلة، ونسق الكلام: فضرب الرقاب ولو يشاء الله...، وحينئذ يحسن الوصل ولا يوقف على واحد منهما، أو يقرأ اللفظ وحده؛ ليتفضى إلى التقدير؛ لأن الكلام بالاختصار على قراءة لفظ ﴿ذَلِكَ﴾ يفهم أنه في الكلام حذف، وهو أوضح من الوصل، وبذلك تخرج المسألة من باب التعانق...⁸ وأما على القول بالتعانق إن صح اعتباره فالأولى: أن يكون محل الوقف ﴿أَوْزَارَهَا﴾؛ لوضوح المعنى؛ ولوجود نظائر له في القرآن يرجح أن يوصل فيه اسم الإشارة بما بعده⁹؛ كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ﴾¹⁰، وقوله ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾¹¹. وفي أكثر المصاحف الوقف على ﴿أَوْزَارَهَا﴾، وهذا ما اختاره (الهبطي).

نماذج لمواضع التعانق المختلف فيها اختار (الهبطي) فيها الموضوع الثاني:

قوله تعالى: ﴿قَالَ يَتُولِيحَ أَخَعَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْفَرَابِ فَأُورَى سَوَاءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾¹² ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾¹²، الوقف الأول على ﴿مِنْ النَّادِمِينَ﴾؛ إذا كانت ﴿مِنْ﴾ في قوله ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ صلة لـ ﴿كَتَبْنَا﴾، والمعنى عليه: من أجل قتل

¹ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 896/2.

² ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 663. الأشموني، منار الهدى، ص 361.

³ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 947/3.

⁴ ينظر: عبد العزيز بن علي الحري، وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم، ص 28.

⁵ ينظر: المرجع نفسه، ص 28.

⁶ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 947/3. الأشموني، منار الهدى، ص 361.

⁷ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 896/2. النحاس، القطع والائتناف، ص 663.

⁸ ينظر: عبد العزيز بن علي الحري، وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم، ص 28.

⁹ ينظر: المرجع نفسه، ص 28.

¹⁰ سورة الحج، الآية (60).

¹¹ سورة الحج، الآية (32).

¹² سورة المائدة، الآيتان (31_32).

قائيل هابيل كتبنا على بني إسرائيل...¹، أي: من أجل ذلك الجرم وهو القتل كتبنا على بني إسرائيل...². فالله سبحانه فعال لما يريد؛ حيث جعل هذا الحكم الكوني القدري علة وسببا لحكمه الديني الشرعي، وتقديم الجار والمجرور يشعر بالحرص في هذا الأمر³. وهو اختيار (ابن الأنباري) و(الداني) و(العكبري)⁴، ورجحه (الطبري) و(الزمخشري) في تفسيريهما⁵.

والوقف الثاني على ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾؛ إذا تعلق ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ بـ ﴿مِنَ النَّدِيمِينَ﴾، والمعنى عليه: أن ندمه كان من أجل ما رأى من صنع الغراب بصاحبه، أو ندم على قتل أخيه؛ لما تعب فيه من حمله وتحيره في أمره، وسخط أبيه...، ولم يندم ندم التائبين⁶، وقال (الطبري): «﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّدِيمِينَ﴾ على ما فرط منه من معصية الله عز ذكره في قتله أخاه»⁷. وهذا لا حاجة إليه، فالفاء في قوله ﴿فَأَصْبَحَ﴾ مفيدة لسبب ندمه، سواء كان هذا أو ذلك، فإنه من معاني الفاء العاطفة التسبب، كما يقال: سها فسجد، فلم يجمع التعليان بأداتين (الفاء، وقوله: من أجل ذلك) على شيء واحد ولا يوزعان على معلولين⁸؟ وهو اختيار (نافع) وتبعه (الهبطي).

وجوز (السجاوندي) الوجهين على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع، أي: يتراقبان، والوقف على ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ عنده أجوز¹⁰. والجمهور على أن ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ متعلق بـ ﴿كَتَبْنَا﴾¹¹، فالوقف على ﴿مِنَ النَّدِيمِينَ﴾؛ قال (النحاس): «﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّدِيمِينَ﴾ تمام على قول أكثر أهل اللغة»¹²، وقال (ابن

¹ ينظر: الداني، المكتفى، ص 239.

² ينظر: عبد العزيز بن علي الحري، وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم، ص 18_19.

³ ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 114.

⁴ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/617_618. الداني، المكتفى، ص 239. العكبري، البيان، 1/374.

⁵ ينظر: الطبري، جامع البيان، 3/76 وما بعدها. الزمخشري، الكشاف، 2/227_228.

⁶ ينظر: الزمخشري، المرجع نفسه، 2/227. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 115.

⁷ الطبري، جامع البيان، 3/76.

⁸ ينظر: بن حنيفة العابدين، مصدر سابق، ص 115.

⁹ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 202.

¹⁰ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 2/451.

¹¹ ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 3/482.

¹² النحاس، القطع والائتناف، ص 202.

عطية): «والناس على أن الوقف على ﴿ مِنْ أَتَدِيمِينَ ﴾»¹. وأكثر المصاحف لا تشير إلى هذا الوقف بشيء؛ بناء على أن الموضع الأول رأس آية.

اختار (الهبطي) الوقف على ﴿ مِنْ أَجَلِ ذَلِكَ ﴾ ووصله بما قبله؛ موافقا لاختيار (نافع)، وقد يكون دافع (الهبطي) إلى هذا الوقف أمرا عقديا و هو الفرار من تعليل أفعال الله تعالى، كما هو مذهب (أبي الحسن الأشعري، ت42هـ) وطائفة من أتباع الأئمة، فإن كل لام عندهم في القرآن هي للعاقبة لا للتعليل²، والله أعلم.

ومن ذلك قوله: ﴿ بِنِسَاءِ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ أُنْقِيَّتَنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾³، الوقف إما أن يكون على ﴿ النِّسَاءِ ﴾ أو على ﴿ إِنَّ أُنْقِيَّتَنَّ ﴾. فبالوقف على ﴿ النِّسَاءِ ﴾ يكون قوله: ﴿ إِنَّ أُنْقِيَّتَنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ ﴾ استثناء⁴، والمعنى عليه: إن اتقيت الله فلا تخضعن بالقول. وبالوقف على ﴿ إِنَّ أُنْقِيَّتَنَّ ﴾، تكون جملة ﴿ إِنَّ أُنْقِيَّتَنَّ ﴾ جملة الشرط، والجواب محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن اتقيت فإنكن أعظم⁵، أي: لستن كأحد من نساء الأمة بشرط التقوى⁶.

والوقف على ﴿ إِنَّ أُنْقِيَّتَنَّ ﴾ تام عند (الأخفش)⁷، وحسن عند (ابن الأنباري)⁸ و كاف عند (الداني)⁹ و (الأشموني)¹⁰. وما يقوي الوقف على ﴿ إِنَّ أُنْقِيَّتَنَّ ﴾: أنه اختيار جهابذة المفسرين مطلقا بلا ترجيح ولا ذكر للقول الآخر. وأن قوله ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ أُنْقِيَّتَنَّ ﴾ مدح لهن وإخبار بمنزلتهن العليا، وهذه المنزلة مشروطة بالتقوى¹¹.

¹ ابن عطية، المحرر الوجيز، 2/ 182.

² ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص115.

³ سورة الأحزاب، الآية(32).

⁴ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 22/159.

⁵ ينظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، 8/9.

⁶ ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير، 6/378.

⁷ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص551.

⁸ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/842.

⁹ ينظر: الداني، المكتفى، ص458.

¹⁰ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص308.

¹¹ ينظر: عبد العزيز بن علي الحري، وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم، ص25.

والوقف على ﴿النساء﴾ بقويه أمران¹، لفظي ومعنوي: فاللفظي هو الفاء؛ لأنها واقعة في جواب الشرط ﴿إن﴾. والوقف على لفظ ﴿إن أتقيت﴾ يوجب محذوفاً مقدراً مثل: إن كنتن كذلك فلا تخضعن، والوقف على ﴿النساء﴾ لا يوجب هذا التقدير؛ لوجود الشرط وفعله واقتترانه به، والظاهر أولى من التقدير. وأما المعنوي: فهو ملحوظ من معنى ﴿لستن كأحد من النساء﴾، فإن المقام مقام إرشاد وزجر، يعرف فيه من الحال والسياق أن المخاطب ليس كغيره مطلقاً بلا قيد، سواء اتقى أم لم يتق، إما لعمل شريف رفعه إلى تلك المنزلة، أو لاقتترانه بشيء، أو هما معاً، ويصدق هذا مع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، فإنهن لسن كأحد من نساء الأمة؛ لحسن سابقتهن واقتترانهن بالنبي صلى الله عليه وسلم، فالسيئة منهن مضاعفة والحسنة كذلك وقول الله تعالى في الآية التي قبلها ﴿بئسآة التي من يأت منكّن يفحشكؤ مئينسؤ بضغف لها ألمذآب ضعفين﴾² ثم قال: ﴿ومن يقنت لله ورسوله وتعمل مصلحآ تؤدهآ أجرهآ مرتين وأعدنآ لها رزقآ كريعآ﴾³، ويفيد هذا أنهن لسن كالنساء الأخريات إن اتقين وإن عصين. والوقف على ﴿إن أتقيت﴾ يخصص المعنى ويشترط بالتقوى، فيتعارض مع مقام الإطلاق الذي أيده السياق. وأيد الأكثرون الوقف على ﴿إن أتقيت﴾⁴. واختار (الهبطي) الوقف على ﴿إن أتقيت﴾، وهو رأي الأغلبية، وخالف هنا قاعدة الإطلاق التي عرف بها، فلم يقف على ﴿النساء﴾.

نماذج لمواضع التعانق المختلف فيها ووقف (الهبطي) فيها على الموضوعين معا:

من النماذج التي تصلح للتعانق ووقف (الهبطي) فيها على الموضوعين معا:

قوله سبحانه وتعالى: ﴿قل لآ أمك لن تقوى نفعآ ولا ضرآ إلا مآ شآء الله ولو كنت أظلم العيب لآستكثرت من الخير وما مسئ سوء إن آنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون﴾⁵، في الآية الكريمة تراقب بين كلمتي ﴿الخير﴾ و﴿السوء﴾⁶، فبالوقف على ﴿الخير﴾ يكون ﴿وما مسئ سوء﴾ كلاماً مستأنفاً، أي: ليس بي ما تزعمون من جنون⁷؛ وذلك لأنهم

¹ ينظر: المرجع السابق، ص 25_26.

² سورة الأحزاب، الآية (30).

³ سورة الأحزاب، الآية (31).

⁴ ينظر: عبد العزيز بن علي الحري، وقف التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم، ص 25_26.

⁵ سورة الأعراف، الآية (188).

⁶ ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 15/89. أبو حيان، البحر المحيط، 4/434. الشوكاني، فتح القدير، 2/391_392. محمد مكي

نصر الجريسي، نهاية القول المفيد، ص 226.

⁷ ينظر: الشوكاني، فتح القدير، 2/391_392.

نسبوه إلى الجنون، ونفاه الله تعالى عنه، كما في قوله تعالى ﴿مَا يَصْلِحِكُمْ مِنَ جِنَّةٍ﴾¹. وهذا الوقف جائز عند (السجاوندي)، ورجح الثاني²، ولم يذكر (ابن الأنباري) ولا (الداني) هذا الوقف، وذكر الثاني³، ولم يرضه (الأشموني) والتمام عنده على ﴿الشَّوْءِ﴾⁴.

أما إذا كان الوقف على ﴿الشَّوْءِ﴾، فإن قوله: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ الشَّوْءُ﴾ من تمام الكلام الأول؛ لأنه معطوف على جواب ﴿لو﴾ وهو قوله: ﴿لَأَسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾⁵، والمعنى عليه: لو كنت أعلم الغيب؛ لاستكثرت من تحصيل الخير، ولاحتزرت عن فعل الشر، حتى صرت بحيث لا يمسي سوء، ولكني عبد لا أدري ما عند ربي ولا ما قضاه في قدره لي، فكيف أدري غير ذلك وأتكلف علمه؟ وقيل: لو كنت أعلم ما يريد الله عز وجل مني من قبل أن يعرفنيه لفعلته. وقيل: لو كنت أعلم متى يكون لي النصر في الحرب؛ لقاتلت فلم أغلب. وقيل: لو كنت أعلم الغيب؛ لكنك دوما رابحا في التجارات ومصيبا في التدابير، ولأعددت للسنة المجذبة من المخصبة. وقيل: لو كنت أعلم الغيب؛ لأجبت عن كل ما أسأل عنه... والأولى: حمل الآية على العموم، فتندرج هذه الأمور وغيرها تحتها⁶، قال (سيد قطب): «وبهذا الإعلان تتم لعقيدة التوحيد الإسلامية كل خصائص التجريد المطلق من الشرك في أية صورة من صورته، وتنفرد الذات الإلهية بخصائص لا يشاركها البشر في شيء منها، ولو كان هذا البشر (محمدا) رسول الله وحببيه ومصطفاه _ عليه صلوات الله وسلامه _ فعند عتبة الغيب تقف الطاقة البشرية، ويقف العلم البشري، وعند حدود البشرية يقف شخص الرسول صلى الله عليه وسلم وتتحدد وظيفته»⁷: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾⁸.

¹ _سورة سبأ، الآية(46).

² _ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 526/2_527.

³ _ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 673/2. الداني، المكتفى، ص282.

⁴ _ينظر: الأشموني: منار الهدى، ص155.

⁵ _ينظر: المصدر نفسه، ص155.

⁶ _ينظر: البغوي، معالم التنزيل، 310/3. الزمخشري، الكشاف، 540/2. السجاوندي، علل الوقوف، 526/2_527. القرطبي،

الجامع لأحكام القرآن، 502/4. الشوكاني، فتح القدير، 391/2_392. الألوسي، روح المعاني، 136/9_137. عبد الكريم

صالح، مرجع سابق، ص264_265.

⁷ _ سيد قطب، في ظلال القرآن، ص1410.

⁸ _سورة الأعراف، الآية(188).

والراجح هو الوقف على ﴿السُّوءِ﴾؛ لتمام الكلام الأول، وهو الظاهر عند أكثر المفسرين. أما الوقف على ﴿الْخَيْرِ﴾ ففيه تفكيك لنظم الكلام واقتصار على أن يكون جواب ﴿لو﴾ هو قوله ﴿لَأَسْتَكْرَثُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ فقط، ومن المقرر أن تقدير حصول علم الغيب يترتب عليه الأمران لا أحدهما؛ فيكون إذ ذاك جوابا قاصرا¹.

وقف (الهبطي) على الموضوعين معا ﴿الْخَيْرِ﴾ و﴿السُّوءِ﴾ على أن الجملتين ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَطَمُّ الْعَيْبِ لَأَسْتَكْرَثُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ و﴿وَمَا مَسَى السُّوءُ﴾ تامتان مستقلتان لا علاقة بينهما من حيث الإعراب. وربما رام (الهبطي) بهذا الوقف التفريق بين المختلفات ﴿الْخَيْرِ﴾ و﴿السُّوءِ﴾، وقد يكون الدافع عقديا؛ وهو نفي الجنون عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وما يمكن الإشارة إليه أن (الهبطي) ترك الوقف على الموضوعين معا في حالة واحدة، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ الْأَثِيرِ ﴿٤٤﴾ كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ ﴿٤٥﴾ كَغَلِي الْحَمِيمِ ﴿٤٦﴾﴾². الوقف يكون إما على ﴿الْأَثِيرِ﴾ أو على ﴿كَالْمُهْلِ﴾، فبالوقف على ﴿الْأَثِيرِ﴾ يكون شبه الجملة ﴿كَالْمُهْلِ﴾ خبرا لمبتدأ محذوف على تقدير: هو كالمهل، وجملة ﴿يَغْلِي﴾ يجوز أن تكون حالا من الضمير في الكاف، أي يشبه المهل غالبا. وقيل حال من ﴿المهل﴾³. وأما إذا كان الوقف على ﴿كَالْمُهْلِ﴾، فإن ﴿كَالْمُهْلِ﴾ خبر ثان لـ ﴿إِنَّ﴾. وجملة ﴿يَغْلِي﴾ خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو يغلي، أي الزقوم أو الطعام⁴. وقرأ جمع من القراء منهم (نافع) بالتاء ﴿تغلي﴾ أي الشجرة، وجملة ﴿تغلي﴾ خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي تغلي، و﴿كَغَلِي الْحَمِيمِ﴾ متعلق بمحذوف مفعول مطلق، أي غليا كغلي الحميم⁵.

لم يقف (الهبطي) على أي من الموضوعين، وما يؤيد مذهبه هذا أن (ابن الأنباري) لم يذكر الوقف على الموضوعين، و(الداني) كذلك⁶، وأورد (الأشموني) أنه: لا وقف على ﴿الْأَثِيرِ﴾؛ لأن ما بعده كاف

¹ ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 434/4.

² سورة الدخان، الآيات (43_46).

³ ينظر: العكبري، التبيان، 428/2_429. الألويسي، روح المعاني، 133/25.

⁴ ينظر: العكبري، التبيان، 428/2. إملاء ما من به الرحمن، ص 527. الألويسي، روح المعاني، 133/25.

⁵ ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 76/5. السجاوندي، علل الوقوف، 930/3. العكبري، التبيان، 428/2_429. إملاء ما من به الرحمن، ص 527.

⁶ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 888/2_889. الداني، المكتفى، ص 514.

التشبيه¹، وذكر أن الوقف على ﴿كَالْمُهَلِّ﴾ حسن لمن قرأ: ﴿تغلي﴾ بالتاء، وليس بوقف لمن قرأ ﴿يغلي﴾ بالياء؛ لأنه حمل الغلي على المهل²، وفيه نظر؛ لأن المهل مشبه به، وإنما ذكر للتشبيه في الذنوب لا في الغليان، وإنما يغلي ما شبه به، والمعنى أن ما يأكله أهل النار يتحرك في أجوافهم من شدة حرارته وتوقده³. وعليه، لم يترجح الوقف على أي من الموضعين، واختار (الهبطي) الوصل في الحالتين، وضم الكلام بعضه إلى بعض، فلم يقف على أي من الموضعين، وسلفه في ذلك (ابن الأنباري) و(الدايني) كما سبق الذكر.

¹ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 355.

² ينظر: المصدر نفسه، ص 355.

³ ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير، 7/349. الرازي، مفاتيح الغيب، 27/252. الأشموني، مصدر سابق، ص 355.

المبحث السادس: الوقف الهبطي والوقف القبيح.

الوقف القبيح: هو ما لا يوقف عليه؛ ويحصل بالوقف على كلام لم يتم في ذاته؛ لشدة تعلقه بما بعده لفظاً ومعنى؛ فأفاد معنى غير مقصود، أو أوهم معنى فاسداً.

كان (الهبطي) متفطناً لمواطن الوقف القبيح؛ حيث بلغت نسبة الاختلاف 7.45%. فلم يقف إلا في مواضع قليلة، ووقفه هذه لها تخرجات نحوية في معظمها، ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَيْنَا دَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ ءَاخِرَانَ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ آرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَثِمِينَ ﴿١٦﴾﴾¹، وقف (الهبطي) على ﴿قُرْبَىٰ﴾، والواو بعدها عاطفة²، وهذا الوقف لم يذكره (ابن الأنباري) ولا (النحاس) ولا (الداني)³، وهو مما لا يوقف عليه عند (السجاوندي)؛ لأن قوله ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ من جواب القسم⁴، يعني: أنهما يقسمان حال ما يقولان لا نشترى به ثمناً قليلاً ولا نكتم شهادة الله⁵. وأورد (الأشموني) ما يماثله⁶، وقال (ابن عاشور): «﴿وَلَا نَكْتُمُ﴾ عطف على ﴿لَا نَشْتَرِي﴾؛ لأن المقصود من إحلافهما أن يؤديا الشهادة كما تلقياها فلا يغيرا شيئاً منها ولا يكتماها أصلاً»⁷، وذكر (أبو حيان) وجوها كلها تفيد أنه لا وقف على ﴿قُرْبَىٰ﴾⁸. وعليه يتعين أن وقف (الهبطي) على ﴿قُرْبَىٰ﴾، والغريب، والوصل أولى.

وقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ يُهَيْبُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أُنَبِّئُكُمْ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُمْ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَبِينَ ﴿٨﴾﴾⁹، وقف (الهبطي) على ﴿أَهْوَاءَكُمْ﴾، وفي إعراب قوله ﴿قَدْ ضَلَلْتُمْ إِذَا﴾ وجوده: إما هو استئناف

¹ سورة المائدة، الآية (106).

² ينظر: العكبري، التبيان، 403/1. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 46/7. محمد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، ص 248.

³ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 625/2_626. النحاس، القطع والانتشاف، ص 213_214. الداني، المكتفى، ص 244.

⁴ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 467/2_468.

⁵ ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 125/12.

⁶ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 125.

⁷ ابن عاشور، التحرير والتنوير، 88/7.

⁸ ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 48/4.

⁹ سورة الأنعام، الآية (56).

بياني أو للتعليل¹، أو جواب لشرط مقدر، أي: إن اتبعت أهواءكم، أو: إن فعلت ذلك إذن قد ضللت؛ لأن ﴿إِذَا﴾ إذا دخلت على فعل غير مستقبل، فإنها تكون حينئذ جواباً لشرط مقدر مشروط بـ(إن) أو(لو)²، قال(الزجاج): «المعنى: قد ضللت إن عبدتها»³. حمل(الهبطي) ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا﴾ على الاستئناف، فوقف على ما قبله. وفي الحكم عليها بالاستئناف فائدتان وهما: تأكيد انتهائه صلى الله عليه وسلم عما نهي عنه من اتباعهم في قوله سبحانه ﴿قُلْ لَا آتِيكُمْ أَهْوَاءُكُمْ﴾، وتقرير كون هذا الاتباع ضلالاً، ومن ثم فهو حكم عليهم بالضلال⁴. ولم يذكر هذا الوقف(ابن الأنباري) ولا(النحاس) ولا(الدايني)⁵، ومنع(السجاوندي) الوقف عليه؛ لتعلق ﴿إِذَا﴾ بقوله ﴿لَا آتِيكُمْ﴾، وذكر(الأشموني) ما يمثله⁶، ويمكن أن يكون من قبيل الكافي؛ لارتباط جملة ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا﴾ بما قبلها من حيث المعنى⁷، فالوصل أولى؛ لكونه رأي الأغلبية، والله أعلم.

وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَقَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ يَصْرِيحُونَ بِجُوهِهِمْ وَأَدْبَرَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾⁸، ذكر(النحاس) و(الزمخشري) و(ابن عطية) الوجهين: الوقف على ﴿كَفَرُوا﴾ والوصل كذلك⁹، والوقف هنا تام عند(نافع)، وقد قرأ ﴿يَتَوَقَّى﴾ بالياء¹⁰، وذكر الفعل ﴿يَتَوَقَّى﴾ للفصل بينه وبين فاعله؛ فلكون الملائكة ليس مؤنثا حقيقيا، يمكن أن يسند إليه الفعل بصيغة المذكر أو المؤنث، فيجوز أن يكون فاعل ﴿يَتَوَقَّى﴾ هو ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ وجملة ﴿يَصْرِيحُونَ بِجُوهِهِمْ﴾ حال من الفاعل، كما يجوز أن يكون الفاعل ضميرا يرجع إلى الله عز وجل. وبني(الهبطي) وقفه على الوجه الثاني، وعليه تكون جملة ﴿الْمَلَائِكَةُ يَصْرِيحُونَ بِجُوهِهِمْ﴾ استئنافية، وجملة ﴿يَصْرِيحُونَ بِجُوهِهِمْ﴾ خبراً عن المبتدأ ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾. وهذا خلاف للأصل في اللغة العربية؛ لعدم تقدم

¹ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 164/7.

² ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 298/2. ابن عاشور، التحرير والتنوير، 263_262/7.

³ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 255/2.

⁴ ينظر: الألوسي، روح المعاني، 168/7. مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص393.

⁵ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 635_633/2. النحاس، القطع والانتشاف، ص224. الدايني، المكتفى، ص251.

⁶ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 477/2. الأشموني، منار الهدى، ص131.

⁷ ينظر: مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص393.

⁸ سورة الأنفال، الآية(50).

⁹ ينظر: النحاس، القطع والانتشاف، ص277. الزمخشري، الكشاف، 590/2. ابن عطية، المحرر الوجيز، 540/2.

¹⁰ ينظر: النحاس، القطع والانتشاف، ص277. الدايني، المكتفى، ص287.

ذكر مرجع الضمير، مع وجود فاعله في الكلام، بخلاف ما إذا لم يوجد مع معرفته،¹ كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾².

وإن قيل: المتوفي حقيقة هو الله تعالى، فليحمل الكلام على ذلك متى أمكن، هذا صحيح، لكن الله تعالى أسند التوفي لنفسه في بعض الآيات على الأصل، كقوله: ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾³، وأسنده للملائكة أيضا في مواضع أخرى لقوله تعالى: ﴿ وَرُسُلٌ عَلَيْكُمْ حَفَظَةٌ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾⁴، وقوله: ﴿ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي الْأَنْفُسِ ﴾⁵، وهم أعوان ملك الموت، وكذلك قوله: ﴿ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ ﴾⁶، وأسند التوفي لملك الموت ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾⁷.

والوصل في هذا الموضع هو المقدم في تفسير الطبري⁸، وما يقوي هذا الوجه قراءة من قرأ بالتاء ﴿ تتوفى ﴾، مثل (ابن عامر) و(الأعرج)، فإنها تعود على ﴿ الْمَلَائِكَةُ ﴾ لا غير⁹، والقراءات إذا أمكن حملها على وجه واحد في المعنى، فذلك أولى من حملها على الاختلاف وما يقوي هذا الوجه كذلك: أن المعنى في حالة الوقف على ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ متضمن في الوصل بما بعدها؛ لأن الله هو المقدر للوفاة، والأمر بقبض الروح، والملائكة هي المباشرة للوفاة.

وقف (الهبطي) على ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾، وذلك وقف قبيح - ولو أن له سلف فيما ذهب إليه -؛ لأنه يلزم عنه فصل الفعل عن فاعله، واللجوء إلى تقدير الفاعل لـ ﴿ يَتَوَفَّى ﴾؛ لثلا يشكل بأن الملائكة ضاربة

¹ ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 2/324.

² سورة يوسف، الآية (2).

³ سورة الزمر، الآية (42).

⁴ سورة الأنعام، الآية (61).

⁵ سورة النحل، الآية (28).

⁶ سورة النحل، الآية (32).

⁷ سورة السجدة، الآية (11).

⁸ ينظر: الطبري، جامع البيان، 4/50-51.

⁹ ينظر: ابن غلبون (أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون)، التذكرة في القراءات الثمان، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي

سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، (د، ت)، 2/353. السجاوندي، علل الوقوف، 2/539.

لا متوفية¹، وهذا غير ضروري وفيه تكلف؛ ما دام إسناد التوفي إلى الملائكة واردا في القرآن؛ ولكون الفاعل حقيقة هو الله، ولا خلاف في ذلك بين أهل السنة²، وعليه فالوصل أولى.

وقوله عز وجل: ﴿ وَإِنْ كَثُرُوا أَيُّمْتَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾³، وقف (المبطي) على ﴿ أَيْمَةَ الْكُفْرِ ﴾ والجملة التي بعدها ﴿ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ هي جملة تعليلية لأمر القتال⁴، والمعنى عليه: وإن نقض هؤلاء المشركون أقسامهم بعد توكيدها، وعهودهم بعدما تعاهدوا وتحالفوا على ألا ينقضوها، وعابوا الإسلام بالقدح والذم، عندئذ يجب على المسلمين قتال هؤلاء الكفار بأسرهم قتالا عنيفا⁵، غير أنه سبحانه وتعالى خص أئمة الكفر وزعماءه؛ لأنهم هم الذين يحرصون الأتباع على البقاء على الكفر والأعمال الباطلة⁶. ثم ساق سبحانه وتعالى تعليلا للأمر بقتالهم؛ حيث قال: ﴿ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ أي: هؤلاء المشركين لا أقسام ولا عهود لهم على الحقيقة؛ لأنهم لما لم يوفوا بما صارت أيمانهم كأنها ليست بأيمان.

وقرأ (ابن عامر) بكسر همزة ﴿ إيمان ﴾ على أنها مصدر (أمنت) من كلمة (الأمان). بمعنى: أنهم لا يؤمنون في أنفسهم. وهناك من قال: المعنى هو الإيمان الشرعي⁷. ولم يذكر هذا الوقف (ابن الأنباري) ولا (النحاس) ولا (الداني)، وهو عند (السجاوندي) مما لا يوقف عليه⁸. وهو كاف عند (الأشموني)⁹. فعلى الرغم من أن الوقف على ﴿ أَيْمَةَ الْكُفْرِ ﴾ له وجه إعرابي، إلا أن أغلب العلماء لم يعدوا هذا الموضع مما يوقف عليه، وبالتالي فالوصل أولى.

¹ ينظر: الأنصاري، المقصد، ص 82.

² ينظر: بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبتي، ص 102_103.

³ سورة التوبة، الآية (12).

⁴ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 10/292.

⁵ ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 2/434. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 215.

⁶ ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 15/242. أبو حيان، البحر المحيط، 5/16_17. الجمل، حاشية الجمل، 2/281. الألويسي، روح المعاني، 15/59_60.

⁷ ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 10/292. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 215. أحمد عبد التواب الفيومي، علم الدلالة اللغوية، ص 105.

⁸ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/691. النحاس، القطع والائتناف، 283. الداني، المكتفى، ص 291. السجاوندي، علل الوقوف، 2/545.

⁹ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 163.

وقوله: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾¹؛ حيث وقف (الهبطي) على ﴿مِنْهُمْ﴾ الأولى، وفي إعراب الجملة التي بعدها ﴿سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ وجوه: إما هي في محل رفع خبر للمبتدأ ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ﴾، وفي هذه الحالة لا يجوز الوقف. أو هي استئنافية إذا لم تكن خبراً، وكانت جملة ﴿فَيَسْخَرُونَ﴾ هي الخبر على زيادة الفاء، أو هي تفسيرية، إذا أعرب ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ﴾ مفعولاً به لفعل محذوف يفسره: ﴿سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾². وهذا الوقف حسن عند (ابن الأنباري)³، ولم يذكره (النحاس) ولا الداني⁴، وهو مطلق عند (السجاوندي)⁵، ومنع (الأشموني) الوقف عليه. فرأي الأغلبية على اختيار الوصل، وهو الراجح والله أعلم.

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ نُوذِّعُهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلِّمْ عَلَيْنَا أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁶، وقف (الهبطي) على ﴿طَيِّبِينَ﴾ وجملة ﴿يَقُولُونَ سَلِّمْ عَلَيْنَا﴾ حال من الملائكة⁷، فتأتى عن هذا الوقف الفصل بين الحال وصاحبها. ولم ينص على هذا الوقف (ابن الأنباري) ولا (النحاس) ولا (الداني)⁸، وعده (السجاوندي) مما لا يوقف عليه⁹. وعليه، فوقف (الهبطي) على ﴿طَيِّبِينَ﴾ من الوقوف الغربية، والله أعلم. وللاشارة هنا فإن ما يعد قبيحاً عند بعضهم، قد يكون غير قبيح عند الآخر، فمثلاً في كتاب (الوقف والابتداء)¹⁰ الوقف على ﴿أَيُّمَةَ الْكُفْرِ﴾ في قوله ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ أَيْمَنْتُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْتُمْ فِي دِينِكُمْ فَقَدْ نِلْتُمْ أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ﴾¹¹، والوقف على ﴿طَيِّبِينَ﴾ في قوله ﴿الَّذِينَ نُوذِّعُهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلِّمْ عَلَيْنَا أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾¹² مدرجان ضمن الوقف الحسن.

¹ _سورة التوبة، الآية (79).

² _ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 402/10.

³ _ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 696/2.

⁴ _ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص 291. الداني، المكتفى، ص 296.

⁵ _ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 554/2.

⁶ _سورة النحل، الآية (32).

⁷ _ينظر: العكبري، التبيان، 115/2. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 312/14.

⁸ _ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 696/2. النحاس، القطع والائتناف، ص 365. الداني، المكتفى، ص 351.

⁹ _ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 637/2.

¹⁰ _ينظر: عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 215_216.

¹¹ _سورة التوبة، الآية (12).

¹² _سورة النحل، الآية (32).

المبحث السابع: الوقف الهبتي والوقف على رؤوس الآي.

اختلف العلماء في الوقف على رؤوس الآي على أربعة مذاهب¹:

المذهب الأول: قال أصحابه بجواز الوقف عليها والابتداء بما بعدها مطلقاً، مهما اشتمت تعلقها بما بعدها وتعلق ما بعدها بها. وقد نص أكثر أهل الأداء على ذلك، واختاره (البيهقي، ت458هـ) في شعب الإيمان، وغيره من العلماء². ويعتبر أصحاب هذا المذهب الوقف على رؤوس الآي مطلقاً سنة يثاب القارئ على فعلها، واستدلوا بما روي عن (أم سلمة) زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقول ﴿الْعَسْتَدَّ بِرَبِّ الْعَصَايِبِ﴾³ ثم يقف ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾⁴ ثم يقف...»⁵.

المذهب الثاني: وقالت طائفة بجواز الوقف على رأس الآية والابتداء بما بعدها إن لم يكن ارتباط لفظي بينهما، فإن كان بينهما تعلق لفظي يوقف عليها ثم توصل بما بعدها، وحينذاك يكون قد جمع بين العمل بالحديث وملاحظة التعلق اللفظي، وإذا كان الوقف على رأس الآية صحيحاً لا يوهم شيئاً لكن الابتداء بما بعده يوهم معنى فاسداً، كالوقف على ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾⁶ والبدء ب﴿وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾⁷ في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾⁸ و﴿لَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾⁹، فإنه يجوز للقارئ الوقف على رأس الآية عملاً بالحديث، ولكنه بعد الوقف على رأس الآية يتعين عليه أن يرجع فيصه بما بعده دفعا لتوهم المعنى الباطل وتنبيهها على المعنى المراد، وأما إذا كان الوقف على رأس الآية يوهم معنى فاسداً كالوقف على ﴿لِلْمُصَلِّينَ﴾ في قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾¹⁰ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ¹¹،

¹ ينظر: الحصري، معالم الاهتداء، ص49 وما بعدها.

² ينظر: ابن الجزري، النشر، 1/226. عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط2، (د، ت)، 1/374. بن حنفية العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبتي، ص25.

³ سورة الفاتحة، الآية(2).

⁴ سورة الفاتحة، الآية(3).

⁵ الترمذي، جامع الترمذي، اعتنى به: فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، عمان، 1420هـ/1999م، ص468.

⁶ سورة الصافات، الآيتان(151_152).

⁷ سورة الماعون، الآيتان(4_5).

فلا يجوز الوقف عليه حينئذ بل يتعين وصله بما بعده؛ دفعا لتوهم المعنى الفاسد ومسارة إلى بيان المعنى المقصود¹. وقد ثبت أن السلف كانوا يراعون المعاني في الوقف والقطع².

المذهب الثالث: وقال آخرون بجواز السكت بلا تنفس على رأس كل آية بناء على أن السكت يجوز في رؤوس الآي مطلقا سواء صحت الرواية به أم لا حال الوصل؛ لقصد البيان بأنها رؤوس آي. ومستند هؤلاء هو المنقول عن أبي عمرو بن العلاء البصري، أنه كان يسكت على رأس كل آية، وكان يقول: إنه أحب إلي إذا كان رأس آية أن يسكت عنده³.

وفي الحقيقة ما روي عن أبي عمرو لا يصلح سنداً لصحة مذهبهم؛ لأن المصطلحات الثلاثة (القطع والسكت والوقف) هي عند المتقدمين من علماء القراءة بمعنى واحد وهو الوقف، ولم يفرق بين معانيها إلا المتأخرون، كما أسلفنا. وعليه يكون المراد بالسكت في هذا الأثر الوقف، فلا يكون فيه دليل لهذا المذهب، وحمل الوقف في حديث أم سلمة على السكت خلاف الظاهر؛ وهذا المذهب في غاية الضعف عند عامة القراء وأهل الأداء⁴.

المذهب الرابع: ويرى فريق رابع أن حكم الوقف على رؤوس الآيات كحكمه على غيرها مما ليس برأس آية، فينظر إلى ما بعد رأس الآية من حيث التعلق وعدمه، فإن كان له تعلق لفظي برأس الآية فلا يجوز الوقف على رأس الآية، وإن لم يكن له به تعلق لفظي جاز الوقف، فلا فرق بين رأس آية وغيره، من حيث الوقف وعدمه، ولهذا وضع أصحاب هذا المذهب علامات الوقف المختلفة فوق رؤوس الآي، كما وضعوها فوق غيرها مما ليس برأس آية⁵. وهناك من ينادي بالاتفاق على وضع علامات الوقف على رؤوس الآي؛ لأن في بعضها مواطن يؤدي الوقف عليها إلى فساد المعنى⁶.

ورجح (الحصري) هذا المذهب (المذهب الرابع)؛ حيث قال: «وذلك أن معاني الآيات، وسمو بلاغتها، وسر إعجازها، ورصانة أساليبها وقوة عباراتها... كل ذلك لا يستبين ولا يتضح إلا بربط

¹ ينظر: الحصري، معالم الاهتداء، ص 53.

² ينظر: عبد العزيز القارئ، سنن القراء ومناهج المجودين، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط 1، 1414 هـ، ص 132.

³ ينظر: الداني، المكتفى، ص 146. الحصري، معالم الاهتداء، ص 53.

⁴ ينظر: الحصري، المصدر نفسه، ص 53.

⁵ ينظر: الحصري، المصدر نفسه، ص 53_55.

⁶ ينظر: صفية محمود عبد المجيد دوايشة، الوقف والوصل الإخباريان، ص 174.

الجمل، وجمع شملها، وتعانق كلمها، وضم المسند إلى المسند إليه...¹ وقد اختار (الهبطي) هذا المذهب كذلك؛ حيث لم يلتزم بالوقف على رؤوس الآي دائماً، فوقف في أغلب المواضع منها، ووصل بعض رؤوس الآي بما بعدها؛ لشدة تعلق رأس الآية بما بعده؛ أو ليحقق معنى يقصده أو غرضاً يهدف إليه. وعلى هذا المذهب، تتحقق في رؤوس الآي جميع أقسام الوقف ولكن المذهب الثاني أرجح؛ لأنه يحقق الأمرين؛ حيث جمع بين العمل بالحديث وملاحظة التعلق اللفظي.

وقال (الزرقاني) جامعاً بين الحديثين في حكم الوقف على رؤوس الآي، حيث قال: «ويمكن الجمع بين الحديثين بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان تارة يقف على كل فاصلة ولو لم يتم المعنى بيانا لرؤوس الآي. وكان تارة يتبع في الوقف تمام المعنى فلا يلتزم أن يقف على رؤوس الآي، لتكون قراءته مفسرة حرفاً حرفاً. وعلى هذا يمكن أن يقال: حينما كان الناس في حاجة إلى بيان الآيات حسن الوقف على رؤوس الآي، ولو لم يتم المعنى، وحيثما كان الناس في غنى عن معرفة رؤوس الآي لم يحسن الوقف إلا حيث يتم المعنى»².

وما يلاحظ على (الهبطي) أن وقوفه على رؤوس الآي تقل في السور ذوات الآيات القصار، وتكثر في السور ذوات الآيات الطوال، وكان ذلك مبتغى لتقصير الجمل وتكثير الوقوف. ولم يقف على رؤوس الآي بنسبة اختلاف تقدر بـ 18,84%. ومن أمثلة وصل (الهبطي) لرأس الآية بما بعدها:

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يُفْرَعُونَ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٤٤﴾ حَقِيقٌ عَلَيَّ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿١٤٥﴾﴾³؛ حيث لم يقف (الهبطي) على رأس الآية ﴿الْعَالَمِينَ﴾ ووقف على كلمة ﴿حَقِيقٌ﴾، وفي إعراب ﴿حَقِيقٌ﴾ وجوه: إما أنه مبتدأ وخبره ﴿أَن لَّا أَقُولَ﴾، أو أنه نعت حقيقي لـ ﴿رَسُولٌ﴾، أو نعت سببي لـ ﴿رَسُولٌ﴾، أو خبر ثان (إن)، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنا، كما يقال: أنا حقيق بكذا أي: أحق، والجملة مستأنفة⁴؛ وذلك بناء على القراءة: إما على قراءة (علي) بتشديد الياء، أو (على) بالتحفيف.

¹ _ الحصري، معالم الاهتداء، ص 62_63.

² _ الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: أحمد فواز زمزلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1415هـ/ 1995م، 1/279.

³ _ سورة الأعراف، الآيات (104_105).

⁴ _ ينظر: العكبري، التبيان، 1/502. محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 9/27. محمد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، ص 325.

من وجوه قراءة من شدد الياء، أن ﴿حَقِيقٌ﴾ نعت سببي ﴿رَسُولٌ﴾؛ ولكون ﴿حَقِيقٌ﴾ صفة مشبهة، فإن ما بعده من (أن والفعل) مصدر مؤول هو فاعله؛ لأنه ناب عن (بحق علي) ¹، والمعنى عليه: واجب علي عدم قول غير الحق على الله، ومن قرأ ﴿علي﴾ بدون ضمير التكلم (الياء)، فالمعنى عليه: حريص علي أن لا أقول على الله إلا الحق، وعلى هذا لا يسوغ الوقف على ﴿حَقِيقٌ﴾؛ لما فيه من الفصل بين المتلازمين ².

ويبدو أن (الهبطي) اعتبر ﴿حَقِيقٌ﴾ نعتا حقيقيا تم عنده الكلام ³؛ لما فيه من توكيد صفة الرسالة، وهذا من مساعيه عند تخير الوقوف ⁴؛ ولكون قوله ﴿علي﴾ يفيد مفاد ﴿حَقِيقٌ﴾، يكون ما بعده خبرا مقدما ومبتدأ مؤخرًا، أي علي قول الحق. ولم يذكر هذا الوقف (ابن الأنباري) ولا (النحاس) ولا (الداني) ⁵، وعند (الأشموني) هو أحسن على قراءة (نافع) ⁶. وفي ذلك تكلف، فلا حاجة إليه عند المؤمنين بالرسول، وحتى وإن استقام الإعراب، فإن الوقف على رأس الآية ووصل ﴿حَقِيقٌ﴾ بما بعدها أولى. والأغلبية على هذا المذهب، والله أعلم.

ومنه قوله: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَنزَالٌ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةٌ لِّلشَّوٰى ﴿١٦﴾﴾ ⁷، في إعراب ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ وجوه: إما منصوبة على الاختصاص، وإما حال من ﴿لَأَنزَالٌ﴾؛ لما فيها من التلظي، كأنه قال: كلا إنها النار التي تتلظى نزاعة ⁸. ومن قرأها ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ بالرفع، ففي ذلك عدة وجوه منها: أن تكون ﴿لَأَنزَالٌ﴾ خبرا ﴿لِإِنَّ﴾ و﴿نَزَّاعَةٌ﴾ بدلا من ﴿لَأَنزَالٌ﴾، أو على أن تكون ﴿لَأَنزَالٌ﴾ خبرا و﴿نَزَّاعَةٌ﴾ خبرا ثانيا، أو على أن يكون الضمير في ﴿إِنَّهَا﴾ كناية على القصة وهو ضمير الشأن، أي: أن قصتك وشأنك لظي، و﴿لَأَنزَالٌ﴾ ابتداء، و﴿نَزَّاعَةٌ﴾ خبره، وعلى هذا

¹ ينظر: العكبري، التبيان، 502/1. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 107.

² ينظر: بن حنيفة العابدين، المصدر نفسه، ص 107.

³ ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 435/2. بن حنيفة العابدين، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 108.

⁴ ينظر: بن حنيفة العابدين، المصدر نفسه، ص 108.

⁵ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 662/2. النحاس، القطع والائتناف، ص 258. الداني، المكتفى، ص 274.

⁶ ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص 149.

⁷ سورة المعارج، الآيتان (15_16).

⁸ ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 221/5. ابن عطية، المحرر الوجيز، 367/5. الأشموني، منار الهدى، ص 404.

لا يحسن الوقف على ﴿لَطْنٍ﴾¹، وقال (الزجاج): «والقراءة ﴿نزاعة﴾ بالرفع، والقراء عليها وهي في النحو أقوى من النصب»². وقد اختار (نافع) القراءة بالرفع، وذهب (الهبطي) مذهبه.

وأجاز (النحاس) و(الأشموني) الوقف على ﴿لَطْنٍ﴾ على أن تكون ﴿نزاعة﴾ على إضمار مبتدأ، أي: هي نزاعة، أو إذا اعتبرت منصوبة على الاختصاص، ولا يسوغ الوقف بناء على بقية الوجوه المذكورة سابقاً؛ التي تجعل كلمة ﴿نزاعة﴾ مفصولة عن متعلقها³. ولم يذكر (ابن الأنباري) الوقف على ﴿لَطْنٍ﴾⁴. وعدم الوقف أولى لارتباط رأس الآية بما بعده، على مذهب من يجيزون عدم الوقف على رأس الآية، إذا كان متعلقاً بما بعده؛ وذلك لإتمام الكلام، وهذا ما ذهب إليه (الهبطي).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ﴾⁵ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾⁶، لم يقف (الهبطي) على ﴿خَشِيرٌ﴾؛ لتعلقها بما بعدها في الآية الموالية؛ إذ ينتج عن هذا الوقف فصل المستثنى ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ عما يلازمه، قال (مكي): «﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ في موضع الاستثناء من الإنسان لأنه بمعنى الجماعة»⁶، وقال (الداني) في أوقاف سورة العصر: «لا وقف فيها دون آخرها؛ لأن ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾ استثناء من الأول. ومعنى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ...﴾ إن الناس؛ ولذلك جاز الاستثناء، لأنه لا يستثنى الأكثر من الأقل»⁷، وذكر (الرازي، ت606هـ) مثله⁸.

ولم ينص على هذا الوقف (ابن الأنباري) ولا (النحاس)⁹، ولا وقف على ﴿خَشِيرٌ﴾ عند (السجاوندي)¹⁰. وعلى رأي جهابذة علماء الوقف يكون وصل رأس الآية بما بعده أولى، وهو ما فعله (الهبطي).

¹ ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص1198. القطع والائتناف، ص761. الداني، المكتفى، ص586_587. ابن عطية، المحرر الوجيز، 367/5. ابن عاشور، التحرير والتنوير، 163/29.

² الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 221/5.

³ ينظر: النحاس، القطع والائتناف، ص761. الأشموني، منار الهدى، ص404.

⁴ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 947/2.

⁵ سورة العصر، الآيتان (2_3).

⁶ مكي، مشكل إعراب القرآن، 553/2.

⁷ الداني، المكتفى، ص628.

⁸ ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، 508/8.

⁹ ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 983/2. النحاس، القطع والائتناف، ص818.

¹⁰ ينظر: السجاوندي، علل الوقوف، 1156/3.

ومثله قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَرَازِبَاتٍ لِّلنَّظِيرِ ۖ وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ۗ﴾ (١٧) ﴿إِلَّا مَن أَسْرَقَ أَلْسَمَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ ۗ﴾ (١٨) ¹. فلم يقف (الهبطي) على ﴿لِلنَّظِيرِ ۖ﴾؛ لعطف ما بعدها على جواب القسم المقدر. ولم يقف على ﴿رَّجِيمٍ ۗ﴾؛ حتى لا يفصل بين المستثنى والمستثنى منه ².
ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۗ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۗ﴾ (٤) ³، كلمة ﴿الَّذِينَ﴾ نعت للمصلين ⁴، وعليه لا يسوغ الوقف على ﴿لِلْمُصَلِّينَ﴾؛ لأنه يوهم أن الوعيد للمصلين مطلقاً، فهذا مثل أن تحتّم آية عذاب برحمة، وهذا غير المراد ⁵. فهذا الوقف قبيح كما صنّفه علماء الوقف ⁶؛ لأنه يترتب عليه فساد المعنى، وكذلك الفصل بين الصفة والموصوف؛ لذا لم يقف (الهبطي) على رأس الآية ووصل لفظ ﴿لِلْمُصَلِّينَ﴾ بما بعده؛ لإتمام الكلام.
وما يقوي هذا الوجه؛ أن أئمة الوقف على الوصل في هذا الموضوع؛ حيث أن (ابن الأنباري) لم يذكر الوقف على ﴿لِلْمُصَلِّينَ﴾، ولا (النحاس)، ولا (الداني)، ولا (السجاوندي) ⁷، وبالتالي وصل آخر الآية بما بعده هو المقدم، وهو ما ذهب إليه (الهبطي)، والله أعلم.
من صور وصل (الهبطي) لرأس الآية بما بعده.

وصل الجار والمجرور بمتعلقه، كما في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لِمَا كُنْتُمْ تَنفَكُونَ ۗ﴾ (٣٣) ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۗ﴾ ⁸، فلم يقف (الهبطي) على ﴿تَنفَكُونَ﴾؛ لتعلق قوله ﴿فِي الدُّنْيَا﴾ بالفعل ﴿تَنفَكُونَ﴾، فلا يصح له معنى بدونه ⁹. ومن ذلك وصل اسم ﴿إِنَّ﴾ بخبره في قوله ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُوفِ ۗ طَلْعَامٌ الْأَثِيرِ ۗ﴾ ¹⁰.

¹ _سورة الحجر، الآيات (16_18).

² _ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 7/228_229.

³ _سورة الماعون، الآيتان (4_5).

⁴ _ينظر: محمد محمود القاضي، إعراب القرآن الكريم، ص1199 محمود عبد الله صالح سعيد، إعراب عشرين سورة من القرآن

الكريم، دار عمار، عمان، ط1، 1406هـ/1986م، ص53.

⁵ _ينظر: عبد العزيز القارئ، سنن القراء، ص132.

⁶ _ينظر: الأشموني، منار الهدى، ص435.

⁷ _ينظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 2/988. النحاس، القطع والائتناف، ص822. الداني، المكتفى، ص630.

السجاوندي، علل الوقوف، 3/116.

⁸ _سورة البقرة، الآيتان (219_220).

⁹ _ينظر: عبد العزيز القارئ، سنن القراء، ص131_132.

¹⁰ _سورة الدخان، الآيتان (43_44).

أو الفعل بفاعله نحو قوله تعالى: ﴿ فِي يَوْمٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيُنذِرَ فِيهَا أَسْمُهُمْ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ (٣٦) بِحَالٍ لَا لُتْهِمْ يَجِدُهُ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَوَقَارِهِ الصَّلَاةِ وَإِيَّاهُ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَلْقَى فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ (٣٧) ¹، أو وصل الفعل بالمفعول به مثل قوله: ﴿ آهَيْتَ الَّذِي يَتَعَنَّى ﴾ (١) عِنْدَ إِذَا صَلَّى (١٠) ²، أو الحال بصاحبها مثل قوله: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزُقُونَ ﴾ (٣٣) فِجِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٣٧) ³، أو البدل بالمبدل منه نحو قوله: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴾ (٣٢) حَيَاتٍ وَأَعْنَابًا ﴾ (٣٣) ⁴، أو المفعول المطلق بمتعلقه مثل: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ (٤) أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ (٥) ⁵ وكذلك المفعول لأجله مثل: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْفْقَانَا فِي سَرَاتِ الْكَتَبِ ﴾ (٣١) هُدًى وَذَكَرْنَا لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ (٤٤) ⁶، أو وصل التوكيد بالمؤكد، كقوله: ﴿ قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ (٧٥) أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَامُونَ ﴾ (٧٦) ⁷، أو وصل المشبه بالمشبه به، كقوله: ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْطَّرْفِ عَيْنٌ ﴾ (١٨) كَأَنْهَى بَيْضٌ مَكُونٌ ﴾ (٤٩) ⁸، أو الشرط بجوابه، مثل قوله: ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ (١) وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ﴾ (٢) وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ﴾ (٣) وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴾ (٤) وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ﴾ (٥) وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴾ (٦) وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴾ (٧) وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُيِّتَتْ ﴾ (٨) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ (٩) وَإِذَا الصُّعُفُ نُشِرَتْ ﴾ (١٠) وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ ﴾ (١١) وَإِذَا الْجَحِيمُ سُجِّرَتْ ﴾ (١٢) وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ ﴾ (١٣) عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ ﴾ (١٤) ⁹؛ ففي هذه الآيات تتابعت ثلاث عشرة جملة تتعلق بالشرط، والجملة الرابعة عشرة هي جواب الشرط ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ ﴾ (١٤) ¹⁰.

ولم يقف (الهبطي) حتى تتم قراءة الحروف المقطعة التي تشير إلى الإعجاز مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ حَمْدٌ ﴾ (١) عَسَقَ (٢) ¹⁰؛ والوقف بعد تتابع الحروف المقطعة للإعجاز تام عند علماء الوقف ¹¹. ولم يقف (الهبطي) في مواضع أخرى من رؤوس الآي؛ متى تعلق رأس الآية بما بعده حتى يتم المعنى المراد.

¹ سورة النور، الآيتان (36_37).

² سورة العلق، الآيتان (9_10).

³ سورة آل عمران، الآيتان (169_170).

⁴ سورة النبأ، الآيتان (31_32).

⁵ سورة الدخان، الآيتان (4_5).

⁶ سورة غافر، الآيتان (53_54).

⁷ سورة الشعراء، الآيتان (75_76).

⁸ سورة الصافات، الآيتان (48_49).

⁹ سورة التكويد، الآيات من (1_14).

¹⁰ سورة الشورى، الآيتان (1_2).

¹¹ ينظر: الداني، المكتفى، ص 158. مصطفى البحياوي، الوقف الهبتي في القراءات القرآنية: ضوابط ودلالات (محاضرة).

المبحث الثامن: تحليل نتائج الفصل الثاني.

بعد تتبع مواضع الوقف الهبتي في المصحف¹ ومقارنتها مع وقوف المشاركة، كشف العمل عن نتائج صنعتها لغة الأرقام و التوجيه النحوي، فما القراءة العلمية لهذه النتائج في صميم البحث؟ فيما يأتي سيتم عرض نتائج البحث في هذا الفصل، فتحليلها:

بلغ العدد الكلي لمواضع وقف الوصل أولى (صلى) في مصحف المدينة 1644 موضعاً²، وخالف (الهبتي) المشاركة في مواضع كثيرة لهذا النوع من الوقف؛ حيث رجح الوقف على الوصل في 1365 موضعاً منها، أي بنسبة اختلاف تقدر بـ 83.02%.

أما العدد الكلي لمواضع الوقف اللازم (م) المستقرأة من مظانها فقد بلغ اثنين وعشرين موضعاً³، ووقف (الهبتي) في جميع هذه المواضع؛ فهو بذلك لم يخالف المشاركة في الوقف اللازم . وبلغ العدد الكلي لمواضع الوقف أولى (قلى) 520 موضعاً، ولم يخالف (الهبتي) المشاركة في هذا النوع إلا في أربعة مواضع فقط، بنسبة اختلاف تقدر بـ 0.76%.

أما العدد الكلي لمواضع الوقف الجائز جوازا متساوي الطرفين (ج) هو 2057 موضعاً، ولم يقف (الهبتي) في 90 منها، فكانت نسبة اختياره للوصل على الوقف 4.37%.

والعدد الإجمالي لمواضع الوقف القبيح (لا)⁴ هو 161 موضعاً. وقف (الهبتي) في 12 موضعاً منها، وبلغت نسبة الاختلاف 7.45%.

وتتبع مواضع الوقف المتعاقب في مظانها، كبعض طبعات المصحف الشريف⁵، وكتب الوقف

¹ ينظر: مصحف التجويد، برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، دار المعرفة.

² ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم، كتبه: الخطاط عثمان طه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1430هـ.

³ ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم. مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص 282 وما بعدها.

⁴ ينظر: مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، الإصدار 1، 0، 1426هـ. الصابوني، صفوة التفاسير، ج 1، ج 2، ج 3.

⁵ ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم. مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر، جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا (مصر)، ط 1، 1426هـ/2006م. مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي.

والابتداء¹، والقراءات والتجويد²، وبعض الدراسات والأبحاث³؛ حيث بلغ عددها خمسة وثلاثين موضعاً⁴، وتبين أن هناك وقوفا شهيرة على موضعها علامة التعانق(.: .:)، ووقف(الهبطي) في أحد الموضوعين في كل حالة. وأخرى تصلح للتعانق وليس على موضعها علامة التعانق المصطلح عليها، ووقف(الهبطي) على أحد الموضوعين كذلك في أكثرها. ولا بد له من اختيار موضع واحد منهما؛ لأن القراءة جماعة تتطلب وقفا موحدًا.

أما بالنسبة للوقوف على رؤوس الآي، فلم يقف(الهبطي) في 1175 موضعاً من أصل 6236 رأس آية حسب العد الكوفي؛ بنسبة اختلاف تقدر بـ 18,84%، وهو ما يقارب خمس آي القرآن تقريباً.

وبالنظر في نتائج الإحصاء السابقة يتبين لنا أن أكبر نسبة اختلاف للوقف الهبطي مع وقوف المشاركة كانت في وقف الوصل أولى؛ لترجيحه الوقف على الوصل في أكثر المواضع من هذا النوع من الوقوف. كما أنه وقف في أغلب مواضع الوقف الجائز جوازاً متساوي الطرفين(ج). والوقف الجائز ووقف الوصل أولى مدرجان تحت طائلة الوقف الكافي؛ وعليه فإن(الهبطي) وافق الوقف الكافي في كثير من مواضعه.

وتكثر وقوف(الهبطي) في مواضع الوصل أولى في السور ذوات الآيات الطوال ويقل ذلك في السور ذوات الآيات القصار؛ ففي سورة البقرة وقف في 116 موضعاً، وفي آل عمران وقف في 66 موضعاً، بينما في الذاريات وقف في 5 مواضع فقط، وفي القمر 3 مواضع، ووافق(الهبطي) الوصل أولى في سورة الشعراء فلم يقف في أي موضع منه، بل رجح الوصل؛ ويبدو أنه فعل ذلك لقصر آياتها.

¹ ينظر مثلاً: الحصري، معالم الاهتداء، ص 37_38. عبد الكريم صالح، الوقف والابتداء، ص 246_247.

² ينظر: محمد مكّي نصر الجريسي، نهاية القول المفيد، ص 226_227. زيان بن عبد الرحمن جبار، النور الجامع، ص 224_226.

³ ينظر: مساعد الطيار، وقوف القرآن وأثرها في التفسير، ص 347 وما بعدها. عبد العزيز بن علي الحربي، وقف التجاذب(المعانقة) في القرآن الكريم، ص 13 وما بعدها. نيا نور عين غسطيني، الوقف في روايتي حفص عن عاصم وورش عن نافع(ماجستير). الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2006م، ص 33_35. أحمد فوزي، وقف المعانقة في المصحف وأثره في التركيب النحوي، بحث متمم للحصول على درجة سرجانا، إشراف: الدكتور اندوس عبد الله زين الرؤوف الماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، مالانج، 2010م، ص 59_60.

⁴ ينظر: زيان بن عبد الرحمن جبار، النور الجامع، ص 224_226.

وما يمكن لفت النظر إليه هو الاختلاف بين مصاحف المشرق في تحديد نوع الوقف في المواضع، لاسيما فيما يتعلق بوقف الوصل أولى، فمثلاً: في قوله ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾¹، فالوقف على ﴿تَأْوِيلِهِ﴾ هو من نوع الوصل أولى (صلى) في طبعة مصحف المدينة المعتمد في الإحصاء، وهو من نوع الوقف أولى (قلى) في طبعة أخرى، وأيضاً في المصحف الإلكتروني².

وفي قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيحًا وَتَسَخِّرُوهُ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَرِثَبَتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾³، الوقف على قوله ﴿تَلْبَسُونَهَا﴾ من نوع (صلى) في مصحف المدينة المعتمد، في حين في طبعة أخرى لا توجد أية علامة وقف في هذا الموضع، وكذلك في المصحف الإلكتروني المعتمد⁴. فالوقف اجتهادي، وكل لجنة تتخير وقوف المصحف وفق ما يترجح عندها من المعاني والوجوه.

ويمكن الإشارة هنا إلى مواضع الوقف التي أضافها (الهبطي) وغير معلمة في مصاحف المشاركة، وقد وردت نماذج منها في البحث. وما يجب التذكير به أو ما يمكن أن يسعف به الوقف الهبطي في هذا الجانب، أن مواضع الوقف المشار إليها في المصاحف ليست توقيفية، بل يمكن إضافة مواضع أخرى مع مراعاة شروط ذلك، فباقي المواضع يقيسها المرتل بنفسه على ما وضع عليه رمز الوقف، بعد أن يكون قد تمرس بفهم المعاني وإدراك فواصلها، فعندئذ هو يتولى تحديد مواضع الوقف ورموزها⁵. وعليه حدد (الهبطي) جميع المواضع التي يراها تصلح للوقف؛ ومن أغراض ذلك تكثير الوقوف خدمة للحزب الراتب والقراءة جماعة.

¹ _سورة آل عمران، الآية(7).

² _ينظر: مصحف الشيخ محمد بشير العدنان، كتبه: عثمان طه، دار التقوى للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1425هـ. مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم، كتبه: عثمان طه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1430هـ. مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، سورة آل عمران، الآية(7).

³ _سورة النحل، الآية(14).

⁴ _ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم، سورة النحل، الآية(14).

⁵ _ينظر: جمال القرش، زاد المقرئين أثناء تلاوة الكتاب المبين، 2/19.

اعتمد(الهبطي)الوقف التام-وهو أرقى مراتب الوقوف-؛حيث وقف في جميع مواضع الوقف اللازم(وقف البيان التام)،كما وقف في مواضع الوقف أولى إلا أربعة منها،وهذا يثبت ميول(الهبطي) إلى استعمال هذا النوع من الوقوف.

إن ترجيح(الهبطي)للوقف في أغلب مواضع الوقف الجائز(ج)يثبت أنه يميل إلى تكثير الوقوف متى وجد لذلك منفذا.

كان(الهبطي)متفطنا لمواضع الوقف القبيح(لا)؛لذا كانت وقوفه قليلة في هذه المواضع.هذا،مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف العلماء في تصنيف مواضع الوقف فما هو قبيح عند بعضهم،قد يكون غير ذلك عند الآخرين.

وفي المواضع الشهيرة من وقف التعانق يقف(الهبطي)عادة في أحد الموضعين وهو المعمول به في عرف أهل الفن.ويختار الموضع الأول غالبا، والموضع الثاني أحيانا.

لم يقف(الهبطي)على رؤوس الآي بنسبة 18,84%،أي بمقدار خمس آي القرآن تقريبا،إلا أنه من بين هذه المواضع يوجد101موضع فيها من نوع الوقف القبيح.ويكثر وقف(الهبطي)على رؤوس الآي متى كانت الآيات طويلة،ويقل وقفه ذلك في السور ذوات الآيات القصار؛ف نجد مثلا سورة البقرة تتضمن 286آية، لم يقف(الهبطي)على رؤوس الآي فيها11مرة فقط.وفي المائدة120آية والأنعام165آية، لم يقف في كل منهما على رؤوس الآي3 ثلاث مرات فقط.وفي يوسف لم يقف في موضعين2 فقط من أصل111موضعا،وفي سورة المعارج44آية لم يقف في25موضعا منها،وفي التكوير29آية لم يقف في21منها،وفي الشمس15آية لم يقف في12موضعا،بينما في سورة محمد38آية، وقف على رؤوس الآي فيها ما عدا موضعا واحدا لم يقف فيه. في حين توجد سور وقف(الهبطي) فيها على رؤوس الآي في جميع المواضع مثل:السجدة (30)آية،الأحقاف (35) آية، المجادلة (22) آية، الحشر(24)آية،القدر(5)آيات.

وما يمكن الإشارة إليه هنا أن اعتماد(الهبطي)للوصل في بعض المواضع من رؤوس الآي له مسوغاته غالبا. كما أنه من المعاصرين من لا يقف على رأس الآية إذا كان ذلك مخلا بالمعنى، كالوقف على ﴿لِلْمُصَلِّينَ﴾ في قوله ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾¹، وغيرها من الآيات.

¹ _برنامج القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم،الإصدار الثاني(تلاوة)، سورة الماعون،الآيتان(4_5).

ومن حيث مراعاة (الهبطي) لضوابط اختيار المواضع واحترام القواعد النحوية المسوغة للوقف أو الوصل. فمن خلال النماذج المدروسة، بعد عرض طائفة من مواضع انفرادات الوقف الهبطي عن وقوف المشرق على أقوال العلماء في المؤلفات المختصة: كتب الوقف والابتداء ومعاني القرآن وإعرابه، إلى جانب التفاسير، تبين لنا أن (الهبطي) في معظم تخيراته للوقف والوصل كان متبعا لغيره لا مبتدعا، فله سلف في ذلك، ولغالب أوقافه تخرجات نحوية لدى علماء النحو والوقف والابتداء، من سابقه و ممن جاء بعده؛ ذلك أن محددات تخير الوقف عنده هي نفسها عند غيره.

وما لوحظ على (الهبطي) في اختياره أنه لا يعتمد الرأي الراجح بالضرورة، وإنما يكفي وجود مسوغ للوقف الذي يتبناه والمعنى الذي يقصده، ولو كان ذلك مرجوحا أحيانا. في حين توجد بعض الأوقاف منها ما يحتاج إلى تأمل حتى يدرك كنهه، وأخرى تبدو غريبة، والله أعلم.

ويهدف الهبطي بأوقافه إلى تقصير الجمل وهذا يناسب القراءة جماعة التي اعتادها المغاربة، وحقق بذلك أغراضا عقديّة، ومقاصد تفسيرية ولغوية، منها الجماليات البلاغية كالمشاكل، والتقابل، والاحتباك...، وقد أثبتت الدراسات لما لهذه الجوانب من أثر في تماسك النص.

وعلى العموم فإن انفرادات الوقف الهبطي ساهمت في تنويع الدلالات وتكثيفها؛ حيث تتكامل هذه الدلالات مجتمعة، وتولد معاني جديدة تثري التفسير. فالوقف يحقق في العربية الإعجاز اللغوي وهذا لا يتحقق مع الوقف في لغات أخرى. ولعل هذا من أسرار اختيار اللغة العربية لغة للقرآن الكريم.

وفي خاتمة هذا المبحث يمكن الإشارة إلى أنه: وإن كان يبدو للناظر أن أكثر مواضع اختلاف الوقف الهبطي مع وقوف المشرق كان في وقف الوصل أولى (صلى)، إلا أنه في تحديد مواضع الوصل أولى اضطراب واختلاف بين المشتغلين بالوقف، بل هناك من يرى أن علامة الوصل أولى في المصحف من مشكلات القراءة، قال (أحمد بن أحمد بن معمر بن العربي شرشال) في حديثه عن علامة الوصل أولى: «...إن أول من أدخلها في رموز وقوف القرآن الشيخ محمد صادق الهندي كان حيا سنة 1290هـ، وأول من استعملها في المصاحف الشيخ محمد علي خلف الحسيني ت 1357هـ، ولم تكن من بين رموز (المخللاتي) ت 1311هـ، ولم يذكرها من سبقه من علماء المصاحف. فدخلت المصاحف فشاغت وانتشرت، ووضعت في غير مواضعها الصحيحة فوضعت على مواضع الوقف التام والكافي والجائز، وتعدت إلى الوقف اللازم ورؤوس الآي، فجاءت بنتيجة عكسية، فتسببت في الوقف القبيح؛

لأن القارئ إذا تجاوزها لا يستطيع أن يصل إلى موضع وقف جائز بعدها، فيضطر للوقف على موضع قبيح، ويعيد بما قبل الوقف، وقد تكون إعادة بدئه مكروهة، وهكذا يقطع قراءته بالوقف والإعادة حتى يصل إلى وقف محمود بصعوبة ومشقة؛ لأنها جعلت مواضع الوقف متباعدة جدا. فصارت أداة هدم للمباني والمعاني»¹.

وبالنظر إلى تاريخ وفاة (محمد صادق الهندي، ت1290هـ) أول من أدخل علامة الوصل أولى في رموز وقوف القرآن، وتاريخ وفاة (محمد علي خلف الحسيني، ت1357هـ) أول من استعملها في المصاحف، وبالنظر إلى تاريخ وفاة الشيخ (الهبطي) سنة 930هـ، يتبين أن هذه العلامة جاءت متأخرة بقرون عن زمن وضع الوقف الهبطي، وهي محل اختلاف وانتقاد. كما أن الاختلاف مع الوصل أولى - بالوقف في مواضعها - ليس مقصورا على (الهبطي) وحده؛ فإضافة إلى أقوال المتقدمين التي استند عليها الهبطي في الوقف، هناك من المعاصرين من يقف عند علامة الوصل أولى (صلى) أحيانا - طالما هناك وجه للوقف - كالوقف على ﴿سُورَةٌ﴾ و﴿الْمَوْتِ﴾ في قوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُخْتَكِمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأَوْلَى لَهُمْ﴾². وكذلك الوقف على ﴿بَيْتٍ﴾ في قوله: ﴿وَأَيُّهَا قَوْمُكُمْ أَوْ أَجْهَرُوا بِبَيْتِنَا، عَلِيمًا بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾³ وفي مواضع أخرى من القرآن الكريم. وعليه نقر بنسبة الاختلاف مع الوصل أولى، إذا تجاهلنا الاضطراب الحاصل؛ لاختلاف المختصين في تحديد مواضع الوصل أولى. كما أن الشيخ (الهبطي) اعتمد على سابقه في طائفة من وقوفه، وعلاوة على ذلك أن الوقف اجتهادي.

ويضيف (أحمد بن أحمد بن معمر بن العربي شرشال): «إن علامة الوصل أولى عسيرة التطبيق، فليست عملية فوجودها كعدمها، بل ساهمت - وأضرت - في الوقف القبيح، وحاجة السواد الأعظم من المسلمين كالأطفال والشيوخ والعجائز من العرب والعجم أشد ما تكون في التلاوة إلى مواضع الوقوف المتقاربة، وإلى الوقف أولى حتى تستقيم حروف القرآن وألفاظه على ألسنتهم...»⁴.

¹ - أحمد بن أحمد بن معمر بن العربي شرشال، علامة الوصل أولى في المصاحف، ص42.

² - برنامج القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، تلاوة سورة محمد، الآية (20).

³ - المصدر نفسه، تلاوة سورة الملك، الآية (13).

⁴ - أحمد بن أحمد بن معمر بن العربي شرشال، علامة الوصل أولى في المصاحف، ص42.

ومراعاة لهذه الظروف والمعطيات اللحظية للمجتمع المغربي خاصة في تلك الآونة؛ لهذه الأسباب وأخرى، اختار (الهبطي) وقوفه على تقارب بينها، والله أعلم.

وما يمكن أن يلام عليه (الهبطي)، هو لجوؤه إلى وقف التعسف المحجج إلى التقدير، وكون بعض أوقافه مستغلقة أو غريبة يصعب تعليلها. هذا، وإن من الوقوف الهبطية، ما يبدو بالنظرة العجلى أنه غير سائغ، حتى إذا تأملناه، أو رجعنا إلى الكتب المختصة والتفاسير أدركنا كنهه، ووجدنا له تخریجات.

ثم إذا أردنا أن نحاسب الشيخ (الهبطي)، فمن باب أولى أن نحاسب الذين أخذ عنهم، ونسأخ الوقف الهبطي؛ حيث من المستبعد أن تكون الوقوف الهبطية قد سلمت من هفواتهم وسقطاتهم؛ وما يدل على ذلك وجود اختلاف في مواضع الوقف بين بعض الطبقات لمصاحف المغاربة. وعليه ليس من الموضوعية أن يوجه الانتقاد للشيخ (الهبطي) وحده.

أثبتت الدراسة التطبيقية موافقة الأوقاف الهبطية لأوقاف المشرق في الغالب، فقد استوعبت العلامة الهبطية (ص) معظم مواضع الوقوف الجائزة في مصاحف المشرق.؛ حيث أن الوقف الهبطي لم يختلف تماما مع بعض أنواع الوقوف المشرقية، كما أن اختلافاته قليلة مع معظم الأنواع، ما عدا وقف الوصل أولى؛ فقد سجلت فيه أعلى نسبة اختلاف. إلا أن الأخذ بنسبة الاختلاف هذه فيه نظر؛ لعدم اتفاق أهل الفن على مواضع الوصل أولى.

الخطامة

إلى هنا تنتهي هذه الرحلة القرآنية، بتشكيلة الوقف الهبطي، تحت منظار التوجيه النحوي، ولعل هذا الجهد المتواضع هو قطرة من بحر، وكمقاربة تسهم في إثارة الموضوع، أو المشاركة في توفير قاعدة دراسات تفيد الباحثين حالياً أو مستقبلاً، في صياغة مزيد من الإشكاليات، وتنمية دراسات وبحوث أكثر أهمية. ولا أدعي أنني حققت المنى، ولكن هذا مبلغ علمي ومنتهى جهدي. وإذ لا تخلو التجربة البشرية من النقص، فإن قصرت؛ فلضعفي وعجزتي، وإن قارت فتوفيقني من الله الفتح العليم. وأرجو أن يكون شفيعي في عثرتي: أن الكلام في كتاب الله عز وجل أكبر من أن يجد بإدراك أحد أو استيعابه. ويمكن أن نستخلص أهم النتائج والثمرات التي برزت من خلال البحث مذيلاً بجملة من الاقتراحات، فيما يأتي:

أ - النتائج:

من أهم خصائص منهج (الهبطي) المستقرأة من أوقافه:

— الاحتياط للعقيدة في جانب الله تعالى والرسول عليهم السلام.

— ميله إلى الوقوف على الأوامر والنواهي، والفصل بين الأمور المتناظرة. وقد يختلف وقفه على المتشابه؛ إشارة إلى تنوع المعنى. ووافق (الهبطي) القاعدة الواردة عن العلماء في الوقف على أحرف الردع والجواب. ووقف على ما قبل الأسماء المهمة (الذين، الذي...). وبعض الحروف (أم، بل، ثم، حتى، الفاء، اللام)؛ متى وجد سبيلاً للاستئناف؛ إلا أنه قد يخرج عن قواعد منهجه أحياناً.

وافقت الأوقاف الهبطية معظم أوقاف المشرق، ما عدا الوصل أولى؛ حيث رجح (الهبطي) فيها الوقف على الوصل غالباً بنسبة 83.02%. إلا أن الأخذ بنسبة الاختلاف هذه فيه نظر؛ لعدم اتفاق أهل الفن على مواضع الوصل أولى.

— يعامل (الهبطي) رؤوس الآي كغيرها من المواضع، فيقف عليها متى تم الكلام، ويصل رأس الآية بما بعده عند تعلق الأول بالثاني، ولم يقف على رؤوس الآي بنسبة تقدر بخمس أي القرآن تقريباً. وما يؤخذ عليه أنه لا يستند على الرأي الراجح دائماً، بل يكفي وجود مسوغ للوقف أو الوصل؛ وفي الظاهر معظم أوقافه حسنة، ولكن كثيراً منها عنده هي تامة أو كافية؛ لاعتماده التقدير وخفي الإعراب. وأحياناً يبدو أنه تعسف أو فصل بين المتلازمين، ولكن بالتأمل نجد التخريج المسوغ غالباً.

والقليل من أوقافه ما هو غريب؛ يصعب فك طلسمه وإدراك كنهه، إلا أنه، لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أخطاء النساخ، التي لا يمكن بأية حال أن تحسب على الشيخ (الهبطي).
 _تمثلت محددات اختيار أوقاف الهبطي في: مراعاة المعاني، أو الإعراب، أو مراعاة القراءة _قراءة(نافع)_، أو موافقة للمذهب المالكي. وهذه نفسها المحددات المرجعية للوقف عند أهل العلم.
 _ومن أهم مكاسب منهج(الهبطي)تقصير كثير من الجمل، وتكثير الوقوف خدمة للحزب الراتب والقراءة جماعة التي عليها المغاربة. كما حقق بذلك أغراضا عقديّة، ومقاصد تفسيرية وجماليات بلاغية، وعليه فإن اختلاف الوقف الهبطي مع وقوف المشاركة هو في عمومته اختلاف تكامل وإغناء للنص.
 _وخلاصة القول: أنه من خلال التقصي النظري والتطبيقي تبين أن الشيخ(الهبطي) لم يكن ذا بصيرة نحوية ضعيفة كما يقول عنه بعضهم، ولا هو معصوم كما يراه آخرون، ولكنه عالم، ولكل عالم هفوات، وقد دلت الدراسة على رسوخ قدمه في هذا الفن؛ لتجلي الأثر النحوي في غالب أوقافه، واعتمد في معظمها على من تقدم، والله أعلم.

ب - مواضيع مقترحة للبحث:

لما كانت هذه الرسالة لا يمكنها أن تحيط_قطعا_ بكل جوانب الموضوع؛ نظرا لطبيعته وتعدد موارده، تجلت حتمية مواصلة البحث فيه، من قبلي أو من قبل غيري، وعليه فإنني ارتأيت اقتراح بعض الموضوعات للبحث والاستقصاء، عسى أن يستقطب هذا الأمر آخرين، فيحظى بمزيد من العناية والاهتمام، ويشغل حجمه من الدراسة. ويمكن أن تكون هذه الأبحاث في شكل مقالة علمية، أو بحث ترقية، أو رسالة علمية، على حسب حجم المعلومات المتوفرة في الموضوع. ومن هذه الموضوعات:

- _الأثر النحوي في وقف الهبطي على اسم الجلالة.
- _وقف(الهبطي)على ما قبل بعض الحروف (دراسة نحوية دلالية).
- _التوجيه النحوي لوقف الهبطي على رؤوس الآي.
- _التوجيه النحوي للوقف الهبطي في سورة أو جزء من القرآن الكريم.
- _الأثر البلاغي في الوقف الهبطي.
- _الوقف الهبطي ووقف الوصل أولى.
- _أثر وقوف النحاس في الوقف الهبطي من خلال كتابه القطع والائتناف.

__تحقيق مخطوط تقييد وقف القرآن الكريم للهبطي(بقراءات تخصصية مختلفة).

__ ترجمة الشيخ(الهبطي)ترجمة علمية.

هذا، ويمكن تناول الموضوع من جانب القراءات القرآنية والفقهاء.

وما أود الإشارة إليه أخيراً: أن الإضافة على أي جهد علمي، أو تعديله بتحكيم الموازين العلمية، لا يعد بأية حال انتقاصاً من شأن صاحبه، بل هو تثنين وتلميح لذلك الجهد، وتسييح له من الانتقادات التي قد توجه إليه. وعليه أساند من يدعو إلى مراجعة الوقوف الهبطية، والتخلي عن الوقوف الغربية منها، بعد التحقق من هويتها بإخضاعها للفحص بالمنظار العلمي. كما أدعو كل من له باع في هذا العلم إلى العمل الجاد، والسعي للتكثيف من الندوات والأيام الدراسية وملتقيات المتعلقة بالوقف القرآني، على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي؛ قصد تقريب الرؤى، وتضييق فجوة الاختلاف؛ لاسيما أن الأمر مرتبط بشيء مقدس، وهو كتاب الله العزيز. والله يهدي إلى سواء السبيل.

قائمة المصادر

والمراجع

القرآن الكريم:

مصاحف برواية ورش عن نافع:

- 1_ مصحف برواية ورش عن نافع من طريق الشاطبية، إشراف: لجنة فحص المصاحف للإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة لمجمع البحوث الإسلامية، مطبعة دار الخير للطباعة، القاهرة، 2011م.
- 2_ مصحف التجويد، برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، خط حروف كلماته بالرسم العثماني: عثمان طه، دار المعرفة، دمشق، 1430هـ.
- 3_ مصحف الجزائر برواية ورش عن نافع، الزخرفة والتصميم والإخراج للخطاط: محمد الطيب غيلاسي بن الحاج زيدان الزناتي، طبع بإذن من فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، تحت مراقبة: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1423هـ/2002م.

مصاحف برواية حفص عن عاصم:

- 4_ برنامج القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، الإصدار الثاني.
- 5_ مصحف تجويد ملون باكستاني، (د،ن)، (د،ت).
- 6_ مصحف دار الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر، جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا (مصر)، ط1، 1426هـ/2006م.
- 7_ مصحف الشيخ محمد بشير العدنان، كتبه: عثمان طه، دار التقوى للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1425هـ.
- 8_ مصحف المدينة المنورة برواية حفص عن عاصم، كتبه الخطاط عثمان طه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، 1430هـ.
- 9_ مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، الإصدار 1، 0، 1426هـ.

المؤلفات العربية:

أولا_الكتب

أحمد عبيد الدعاس (1935م_2010م) و(أحمد محمد حميدان) و(إسماعيل محمود القاسم):

1_إعراب القرآن الكريم، دار النمير، دمشق، ط1، 1425هـ/2004م.

أحمد بن محمد بن الجزري، (وهو ابن المصنف):

2_الحواشي المفهمة في شرح المقدمة (شرح الجزرية في علم التجويد)، المطبعة الميمنية، مصر، 1309هـ.

أحمد مصطفى (طاش كبرى زادة):

3_مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط1، 1405هـ/1985م.

أحمد الهاشمي (أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي القرشي، ت1943هـ):

4_جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، (د،ت).

الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة_الأخفش الأوسط_ت215هـ):

5_معاني القرآن، تحقيق: هدى محمد قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ/1990م.

الأزهري (خالد بن عبد الله الأزهري، ت905هـ):

6_شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م.

الأزهري (أبو منصور الأزهري محمد بن أحمد، ت370هـ):

7_معاني القراءات، تحقيق: عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، دار المعارف، مصر، ط1، 1412هـ/1991م.

ابن إسحاق (محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، ت150/151هـ/152هـ/153هـ):

8_تفسير محمد بن إسحاق، جمعه ورتبه: محمد بن عبد الله أبو صعيليك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1417هـ/1996م.

- الأشْمونِي (أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشْمونِي، ت1100هـ):
- 9_ منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1393هـ/1973م.
- الألوسي (أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، ت1270هـ):
- 10_ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، (د،ت).
- امري القيس (ابن حجر الكندي، كنيته أبو وهب أو أبو الحارث، وقيل اسمه جندح، ت565م):
- 11_ ديوان امري القيس، دار صادر، بيروت، (د،ت).
- ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي، ت327_328هـ):
- 12_ كتاب إيضاح الوقف و الابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، المطبعة التعاونية، دمشق، 1391هـ/1971م.
- ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، ت577هـ):
- 13_ أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/1997م.
- 14_ البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1400هـ/1980م.
- الأنصاري (أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري السنيكي الشافعي، المصري، ت926هـ):
- 15_ المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، تحقيق: جمال بن السيد رفاعي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1، 2006م.
- الإيجي (محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الإيجي الشيرازي الشافعي، ت905هـ):
- 16_ جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ/2004م.
- البغوي (أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت516هـ):
- 17_ معالم التنزيل، تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، الرياض، 1411هـ.

أبو بكر جابر الجزائري (هو أبو بكر جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائري):

18_ أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط3، 1418هـ/1997م.

أبو بكر حسيني:

19_ المصطلحات الصوتية في مصادر القراءات دراسة في كتاب «التيسير في القراءات السبع للذاني»، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1429هـ/2008م.

بهجت صالح:

20_ الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر، عمان، ط1، 1413هـ/1993م.

بوعلام بن حمودة:

21_ مكشاف الجمل، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، برج الكيفان (الجزائر)، ط1، 2002م.

البيضاوي (ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي

البيضاوي، ت691هـ):

22_ أنوار التنزيل وأسرار التأويل، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (د،ت).

الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت279هـ):

23_ جامع الترمذي، اعتنى به: فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، عمان، 1420هـ/1999م.

ابن تيمية (تقي الدين أحمد عبد الحلیم بن تيمية، 621هـ_728هـ):

24_ دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، تحقيق: محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق/بيروت، ط2، 1404هـ/1984م.

الثعلبي (أبو إسحاق أحمد، ت427هـ):

25_ الكشف والبيان، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ/2002م.

- الجزجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجزجاني):
26_ درج الدرر في تفسير القرآن العظيم، تحقيق: طلعت صلاح الفرحان ومحمد أديب شكور، دار الفكر، عمان، ط1، 1430هـ/2009م.
- ابن الجزري (أبو الخير شمس الدين الإمام محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي، ت833هـ):
27_ التمهيد في علم التجويد، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1405هـ/1985م.
- 28_ متن الجزرية في معرفة تجويد الآيات القرآنية، المطبعة السعدية، مصر، (د،ت).
- 29_ النشر في القراءات العشر، راجعه وصححه: محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د،ت).
- ابن جزري (أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزري الكلبي، ت741هـ):
30_ التسهيل لعلوم التنزيل، ضبطه وصححه وخرج أحاديثه: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م.
- جمال القرش (أبو عبد الرحمن جمال بن إبراهيم القرش):
31_ زاد المقرئين أثناء تلاوة الكتاب المبين، دار الضياء، مصر، ط2، 1423هـ.
- الجمال (سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرى الشافعي، ت1204هـ):
32_ حاشية الجمل على تفسير الجلالين (الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية)، المطبعة العامرة الشرقية، مصر، ط1، 1302هـ.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني، ت392هـ):
33_ الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة الوقفية، سوريا، (د،ت).
- ابن الجوزي (أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، ت597هـ):
34_ زاد المسير في علم التفسير، اعتنى به: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط3، 1404هـ/1984م.
- 35_ كتاب تلبس إبليس، دراسة و تحقيق: أحمد بن عثمان المزيد، دار الوطن للنشر، 1422هـ.

حسني شيخ عثمان:

36_ حق التلاوة، دار المنارة للنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 12، 1418هـ/1998م.

الحصري(محمود خليل الحصري، المقرئ، ت1980م):

37_ معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1423هـ/2002م.

حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل:

38_ الوقوف اللازمة في القرآن الكريم وعلاقتها بالمعنى والإعراب، المكتبة الأزهرية للتراث الجزيرة للنشر

والتوزيع، القاهرة، ط2، 2010م.

بن حنيفة العابدين:

39_ منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم، دار الإمام مالك، باب الوادي(الجزائر)،

ط2، 1432هـ/2011م.

أبو حيان(محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي، ت745هـ):

40_ البحر المحيط، تحقيق بمادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،

1413هـ/1993م.

الخازن(علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي، ت725هـ):

41_ لباب التأويل في معاني التنزيل، ضبطه وصححه: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ/2004م.

الخضري(محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي الخضري الشافعي، ت1287هـ/1870م):

42_ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف

الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1431_1432هـ/2010م.

الداني(أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، ت444هـ):

43_ المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ط2، 1407هـ/1987م.

الرازي(محمد الرازي فخر الدين، 544هـ_604هـ/606هـ):

44_ التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)، دار الفكر، بيروت، ط1، 1401هـ/1981م.

- الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، 296هـ_384هـ):
- 45_ معاني الحروف، تحقيق وتقديم، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط2، 1401هـ.
- الرماني (ت296هـ)، والخطابي (ت388هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ):
- 46_ ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1976م.
- الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، ت311هـ):
- 47_ معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
- الزرقاني (محمد عبد العظيم الزرقاني):
- 48_ مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: أحمد فواز زمزلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م.
- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، ت794هـ):
- 49_ البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ/2006م.
- الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت538هـ):
- 50_ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ/1998م.
- زيان بن عبد الرحمن جبار:
- 51_ النور الجامع لرواية ورش عن نافع، دار الإمام مالك، باب الوادي (الجزائر)، ط1، 1434هـ/2013م.
- السجاوندي (أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، ت560هـ):
- 52_ علل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيادي، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1427هـ/2006م.

سحر سويلم راضي:

53_ التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه «الحجة للقراء السبعة»، دار الكتب المصرية، مصر، ط1، 1429هـ / 2008م.

السخاوي (علم الدين السخاوي علي بن محمد، ت643هـ):

54_ جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط1، 1987م.

سعاد عبد الحميد:

55_ تيسير الرحمن في تجويد القرآن، دار التقوى، القاهرة، 2005م.

السعدي (عبد الرحمن بن ناصر السعدي، 1307هـ_1376هـ):

56_ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، دار الإمام مالك، الجزائر، ط1، 1430هـ / 2009م.

أبو السعود (أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي):

57_ تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (د،ت).

سعيد اعراب (ت1424هـ):

58_ القراء والقراءات بالمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1410هـ / 1990م.

السمرقندي (أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، ت375هـ):

59_ تفسير السمرقندي (بجر العلوم)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط1، 1413هـ / 1993م.

السمين الحلبي (أحمد بن يوسف، ت756هـ):

60_ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د،ت).

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت180هـ):

61_ كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1385هـ / 1966م.

السيد سابق:

62_ فقه السنة، الفتح للإعلام العربي، القاهرة، 1416هـ / 1995م.

- سيد قطب (سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي، ت1966):
63_ في ظلال القرآن (طبعة جديدة مشروعة)، دار الشروق، القاهرة، ط32، 1423هـ/2003م.
سيد بن مختار أبو شادي:
64_ فتح رب البرية في حل ألفاظ التحفة والجزرية، مراجعة وتقديم: أحمد عيسى المعصراني وأحمد عبد الرحيم عبد الرحمن، دار أعلام السلف، القاهرة، ط1، 1428هـ/2008م.
السيوطي (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت911هـ):
65_ الإتيان في علوم القرآن، اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط1، 1429هـ/2008م.
66_ الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ/1983م.
67_ معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، مصر، 1973م.
الشنقيطي (محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، 1325هـ_1393هـ):
68_ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر بن عبد الله بوزيد، دار علم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ.
الشوكاني (محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت1250هـ):
69_ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، مصر، 1994م.
شيخ زادة (محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي محيي الدين الحنفي، ت951هـ):
70_ حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1999م.
الصابوني (محمد علي الصابوني):
71_ صفوة التفاسير، دار الضياء، قسنطينة/قصر الكتاب، البليدة، (الجزائر)، ط5، 1411هـ/1990م.
الصاوي (أبو العباس أحمد بن محمد الخلوئي، الصاوي المالكي، ت1241هـ):
72_ حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، المطبعة الأزهرية، مصر، ط1، 1345هـ/1926م.

الصبان(محمد بن علي الصبان،ت1206هـ):

73_ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، (د،ت).

الضيرير(أبو جعفر، محمد بن سعدان المقرئ النحوي الكوفي الضيرير،ت231هـ):

74_ الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: أبي بشر محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط1، 1423هـ/2002م.

الطبري(أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري،224/225هـ_310هـ):

75_ تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: بشار عواد معروف وعصام فارس الحريستاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1415هـ/1994م، 265/2.

طنطاوي(محمد سيد طنطاوي،ت1431هـ/2010م):

76_ التفسير الوسيط للقرآن الكريم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط3، 1408هـ/1987م.

ابن عادل(أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، توفي بعد880هـ):

77_ اللباب في علوم الكتاب، تحقيق مجادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.

ابن عاشور(محمد الطاهر ابن عاشور،ت1393هـ/1973م):

78_ تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، 1984م.

ابن عباس(عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، ت68هـ):

79_ تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، (د،ت).

عبد البديع النيرباني:

80_ الوقف في العربية على ضوء اللسانيات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط1، 1428هـ/2008م.

عبد الرازق بن رزق الله(عز الدين عبد الرازق بن رزق الله الرسعني الحنبلي،589هـ_661هـ):

81_ رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد الملك عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسد، مكة المكرمة، ط1، 1429هـ/2008م.

عبد الرحمن الجزيري:

82_ الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ/2003م.

عبد العزيز عبد الفتاح القارئ (أبو مجاهد عبد العزيز بن عبد الفتاح بن عبد الرحيم بن الملا محمد عظيم القارئ المدني):

83_ سنن القراء ومناهج المجودين، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط1، 1414هـ.

عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي:

84_ هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط2، (د،ت).

عبد الكريم صالح (عبد الكريم إبراهيم عوض صالح):

85_ الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، دار السلام، القاهرة/الإسكندرية، ط2، 1429هـ/2008م.

عبد اللطيف فايز دريان:

86_ التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1420هـ/1999م.

عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، ت1413هـ:

87_ منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء (المغرب)، (د،ت).

ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي، الأندلسي الإشبيلي، ت543هـ):

88_ أحكام القرآن الصغرى، تحقيق: أحمد فريد المزدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م.

ابن عربي (محي الدين بن عربي، أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي،

الحاتمي، ت638هـ):

89_ تفسير القرآن الكريم، تحقيق: مصطفى غالب، دار الأندلس، بيروت، ط3، 1401هـ/1981م.

عزت شحاته كرار:

90_ الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2،

1427هـ/2006م.

ابن عصفور (علي بن مؤمن، ت669هـ):

91_المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الخواري وعبد الله الجبوري، (د، ن)، ط1، 1392هـ/1972م.

ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ت541هـ، أو546هـ):

92_المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م.

عطية قابل نصر:

93_غاية المرید في علم التجويد، المديرية العامة للمطبوعات بوزارة الإعلام، الرياض، ط4، 1414هـ/1994م.

عقيد خالد حمودي العزاوي:

94_النظم القرآني في تفسير نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار العصماء، دمشق، ط1، 1433هـ/2012م.

العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت616هـ):

95_إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، صحح ووضع حواشيه: الناشر، دار الفكر، بيروت، 1431_1432هـ/2010م.

96_التبيان في إعراب القرآن، شركة القدس، القاهرة، ط1، 1428هـ/2008م.

علي محمد الضباع (نور الدين علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم بن عبد الله المصري الملقب بالضباع ت1380هـ):

97_الإضاءة في بيان أصول القراءة، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط1، 1420هـ/1999م.
عمر أحمد بوسعدة:

98_الشامل في التجويد، مراجعة أيمن رشدي سويد، (د، ن)، ط1، 1432هـ/2011م.

ابن غلبون (أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون):

99_التذكرة في القراءات الثمان، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، (د، ت).

فتيحة الزويني:

100_ الجواب المفيد لكل سؤال مهم في التجويد وعلومه (برواية ورش عن نافع)، طوب بريس، الرباط، ط3، 2013م.

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت207هـ):

101_ معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ/1983م.

فهيمى علي سليمان:

102_ المنير الجديد في أحكام التجويد، دار النصر، القاهرة، 1990م.

(الفيومي) أحمد عبد التواب الفيومي:

103_ علم الدلالة اللغوية (دراسة تطبيقية على القرآن الكريم)، المكتبة الأزهرية للتراث_الجزيرة، القاهرة، ط1، 2010م.

القرافي (شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي، ت654هـ):

104_ الاستغناء في الاستثناء، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م.

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، ت671هـ):

105_ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار البيان العربي، القاهرة، ط1، 1429هـ/2008م.

القسطلاني (شهاب الدين القسطلاني، ت923هـ):

106_ لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1392هـ/1972م.

القشيري (أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري النيسابوري الشافعي، ت465هـ):

107_ تفسير القشيري (لطائف الإشارات)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1428هـ/2007م.

- ابن كثير(عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي،ت774هـ):
108_ تفسير القرآن العظيم،تحقيق:طه عبد الرؤوف سعد،شرح أحاديثه:عبد الله المنشاوي،دار الاعتصام،القاهرة،2008م.
- 109_ قصص الأنبياء،تحقيق:عبد الحي الفرماوي،دار الطباعة والنشر الإسلامية،القاهرة،ط5،1417هـ/1997م.
- ابن ماجه(أبو عبد الله محمد بن يزيد«ابن ماجه»القرظيني،209هـ_273هـ):
110_ سنن ابن ماجه،اعتنى به:فريق بيت الأفكار الدولية،بيت الأفكار الدولية،الرياض،(د،ت).
المارغيني التونسي(أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المرغيني التونسي المالكي،
ت1349هـ):
111_ النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع،تحقيق:عبد الواحد المرغيني،دار الفكر للطباعة والنشر،بيروت،1415هـ/1995م.
مالك بن أنس(الإمام مالك بن أنس بن مالك المدني،ت179هـ):
112_ الموطأ،تصحيح وتعليق:محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء التراث العربي،بيروت،1406هـ/
1985م.
ابن مالك(أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك،600هـ_672هـ):
113_ متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف،دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،ط1،
1423هـ/2002م.
المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد المبرد،210هـ_285هـ):
114_ كتاب المقتضب،تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة،مطابع الأهرام التجارية،مصر،ط3،
1415هـ/1994م.
مجاهد(مجاهد بن جبر/جبير المكي القرشي المخزومي بالولاء،المقرئ المفسر،ت102هـ):
115_ تفسير الإمام مجاهد بن جبر،حققه:محمد عبد السلام أبو النيل،دار الفكر الإسلامي الحديثة،
نصر(القاهرة)،ط1،1410هـ/1989م.
ابن مجاهد(أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي،ت324هـ):
116_ كتاب السبعة في القراءات،تحقيق:شوقي ضيف،دار المعارف القاهرة،1972م.

مجدي محمد حسين:

117_الوقف في القراءات القرآنية وأثره في الإعراب والمعنى، راجعه: عبده الراجحي وطاهر حمودة، دار ابن خلدون للتراث، الإسكندرية، 2002م.

المحلي(جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي،ت864هـ)
والسيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين،ت911هـ):

118_تفسير الجلالين(المفصل في تفسير القرآن الكريم)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2008م.

محمد صادق حسن عبد الله:

119_الإعراب المنهجي للقرآن الكريم، دار الكتب، القاهرة، ط1، 1994م.

محمد عصام مفلح القضاة:

120_الواضح في أحكام التجويد، تحقيق: أحمد خالد شكري وأحمد محمد القضاة، دار النفائس، الأردن، ط4، 1424هـ/ 2003م.

محمد فؤاد عبد الباقي:

121_اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق فيه الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما، دار الفكر، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2002م.

محمد محمود القاضي:

122_إعراب القرآن الكريم، راجعه: كمال محمد بشر وعبد الغفار حامد هلال، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1431هـ/ 2010م.

محمد محيي الدين عبد الحميد(1900م_1972م):

123_شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.

124_شرح قطر الندى و بل الصدى لابن هشام الأنصاري، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.

محمد مكي نصر الجريسي:

125_نهاية القول المفيد في علم التجويد، مراجعة وتقديم وتعليق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، مصر، ط1، 1420هـ/ 1999م.

محمود بن رأفت بن زلط:

126_ أحكام التجويد والتلاوة، راجعه: عبد الحكيم بن عبد اللطيف بن عبد الله، مؤسسة قرطبة، مصر، ط1، 1427هـ/2006م.

محمود صافي (محمود بن عبد الرحيم صافي، ت1985م):

127_ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، دار الرشيد، ومؤسسة الإيمان، بيروت، ط3، 1416هـ/1995م.

محمود عبد الله صالح سعيد:

128_ إعراب عشرين سورة من القرآن الكريم، دار عمار، عمان، ط1، 1406هـ/1986م.

محيي الدين الدرويش (ت1403هـ):

129_ إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار الإرشاد، حمص، 1412هـ/1992م.

مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار:

130_ وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1432هـ/2011م.

مسلم: (أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، الإمام مسلم، ت261هـ):

131_ صحيح مسلم، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط1، 1419هـ/1998م.

مصطفى الغلاييني (1885م_1944م):

132_ جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1425هـ/2004م.

مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ):

133_ مشكل إعراب القرآن، ضبطه وراجعه: محمد سليمان حسن، شركة القدس، القاهرة، ط1، 1432هـ/2012م.

ملا علي بن سلطان محمد القاري (علي بن محمد الهروي الشهير بـ(القاري)، ت1014هـ):

134_ المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1367هـ/1948م.

النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري، أبو جعفر النحاس،
ت338هـ):

135_ إعراب القرآن، اعتنى به: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1429هـ/2008م.

136_ القطع والائتناف، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، ط1،
1412هـ/1992م.

137_ معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى (مركز إحياء التراث
الإسلامي)، مكة المكرمة، ط1، 1410هـ/1989م.

النسفي (أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، ت710هـ):

138_ تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: يوسف علي بدوي ومحيي الدين ديب
مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.

النيسابوري (نظام الدين بن الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، ت405هـ):

139_ تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ضبطه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب
العلمية، بيروت، ط1، 1416هـ/1996م.

ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري،
ت761هـ):

140_ الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات_جامعة الرياض،
الرياض، ط1، 1401هـ/1981م.

141_ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إيميل بديع، دار الكتب
العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ/2003م.

142_ مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة،
2005م.

ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، ت643هـ):

143_ شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (د،ت).

يوسف بن خلف العيساوي:

144_ علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، دار الصميعي، الرياض، ط1، 1428هـ/2007م.

ثانياً_المخطوطات:

الهبطي(محمد بن أبي جمعة الهبطي،ت930هـ):

1_ تقييد وقف القرآن الكريم(مخطوط)،مكتبة زاوية الهامل، بوسعادة ولاية المسيلة(الجزائر)،تحت رقم83.

ثالثاً_الرسائل الجامعية:

أحمد فوزي:

1_وقف المعانقة في المصحف وأثره في التركيب النحوي،بحث متمم للحصول على درجة(سرجانا)، إشراف:الدكتور اندوس عبد الله زين الرؤوف الماجستير،جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، مالانج، 2010م.

صفية محمود عبد المجيد دوايشة:

2_الوقف والوصل الإجباريان في القرآن الكريم(دكتورا)،إشراف:يحي جبر،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2009م.

محمد الصالح بوغافية:

3_الأسس العامة التي بنى عليها الإمام الهبطي وقوفه_دراسة وصفية تحليلية نقدية_(ماجستير)، تخصص لغة ودراسات قرآنية،إشراف:الدكتور مصطفى أكروز، كلية العلوم الإسلامية،قسم اللغة والحضارة، جامعة الجزائر،الجزائر،السنة الجامعية: 1429-1430هـ الموافق ل: 2008-2009م.

نيا نور عين غسطيني:

4_الوقف في روايتي حفص عن عاصم وورش عن نافع(ماجستير).الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2006م.

رابعاً_الموسوعات،والمعاجم،وكتب التراجم:

إبراهيم بن سعيد الدوسري(إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري):

1_مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات،دار الحضارة،الرياض،ط1، 1429هـ/2008م.

2_معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات،جامعة الإمام محمد بن سعود،المملكة العربية السعودية،ط1، 1425 هـ/2004م.

أحمد العلاونة:

3_ ذيل الأعلام(قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة(السعودية)، ط1، 1418هـ/1998م.

أحمد مختار عمر:

4_ معجم اللغة العربية المعاصرة، بمساعدة: فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429هـ/2008م.

بدر العمراني الطنجي:

5- مظاهر الشرف والعزة المتجلية في فهرسة الشيخ محمد بوخبزة، دار ابن حزم، ط1، 1428هـ/2007م.

التهانوي(محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، توفي بعد1158هـ):

6_ كشاف اصطلاحات الفنون(موسوعة)، تقديم وإشراف ومراجعة: فريق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م.

الجرجاني(السيد الشريف الجرجاني، ت816هـ/1413م):

7_ معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م.

ابن الجزري:

8_ غاية النهاية في طبقات القراء، اعتنى بنشرها: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م.

الخطيب البغدادي(أبو بكر أحمد بن ثابت: 392هـ_463م):

9_ تاريخ مدينة السلام وأخبارها ومحدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووآرديها، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م.

الداودي(الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، ت945هـ):

10_ طبقات المفسرين، راجع وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م.

الزبيدي(السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي،ت1205هـ):

11_ تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الحليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط2، 1407هـ/1987م.

الزركلي(خير الدين،ت1976م):

12_ الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.

الزماخشري(جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزماخشري،ت538هـ):

13_ أساس البلاغة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2006م.

السيوطي(أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي،ت911هـ):

14_ طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، مصر، ط1، 1396هـ/1976م.

15_ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط1، 1384هـ/1965م.

أبو الطيب اللغوي(عبد الواحد بن علي،ت351هـ):

16_ مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ/2002م.

عمر رضا كحالة:

17_ معجم المؤلفين(تراجم مصنفي الكتب العربية)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1414هـ/1993م.

ابن فارس(أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا،ت395هـ):

18_ مقاييس اللغة، واضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1429هـ/2008م.

الفيومي(أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي،ت770هـ)، ثم الحموي(شهاب الدين

أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ):

19_ المصباح المنير، اعتنى به: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا(بيروت)، 1431هـ/2010م.

الكتاني(محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني،ت1927م):

20_ سلوة الأنفاس ومحادثه الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق: الشريف محمد حمزة ابن علي الكتاني، الموسوعة الكتانية لتاريخ فاس(4)، المغرب،(د،ت).
لويس معلوف:

21_ المنجد في اللغة والأعلام(قسم الأعلام)، دار المشرق، بيروت، ط38، 2000م.

محمد الطنطاوي(أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، توفي بعد 1357هـ).

22_ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، عالم الكتب، بيروت، 1426هـ/2005م.

محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف(ت1360هـ):

23_ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، خرج حواشيه وعلق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1424هـ/2003م.

ابن منظور(جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبة ابن منظور، ت711هـ/1311م):

24_ لسان العرب، حققه وعلق عليه: أحمد سالم الكيلاني وحسن عادل النعيمي، مركز الشرق الأوسط الثقافي، بيروت، ط1، 1432هـ/2011م.

25_ الموسوعة العربية العالمية، تأليف: مجموعة من العلماء والباحثين، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، ط2، 1419هـ/1999م.

26_ الموسوعة الفقهية، الصادرة عن: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت، مطابع دار الصفوة، مصر، ط1، 1413هـ/1993م.

خامسا_المقالات:

أحمد بن أحمد بن معمر بن العربي شرشال:

1_ علامة الوصل أولى في المصاحف وأثرها على القارئ وقراءته(بحث)، قسم القراءات، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،(د،ت).

عبد العزيز بن علي الحربي:

2_وقف التجاذب(المعانقة)في القرآن الكريم،مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مكة المكرمة،ج19، ع31، 1425هـ.

مبروك زيد الخير:

3_الوقف القرآني في المصاحف،مجلة اللغة العربية،الصادرة عن المجلس الأعلى للغة العربية،الجزائر، العدد23، ص146.

محمد الأوراغي:

4_المستقبح في وقف الشيخ الهبطي (بحث)،بكلية الآداب،جامعة أكدال،المغرب،(د،ت).

سادسا_أحاديث إذاعية:

عبد السلام الجوهري:

1_الوقف الهبطي، برنامج أهل القرآن،الشبكة العنكبوتية (فيديو سمعي بصري)،المغرب، 12/29/2011م.

مصطفى البحياوي(أبو سليمان مصطفى بن أحمد بن عبد الرحمن المراكشي الحسني

البحياوي:

2_الوقف الهبطي في القراءات القرآنية:ضوابط ودلالات(محاضرة)،مؤسسة مسجد الحسن الثاني،الدار البيضاء(المغرب)،(الموقع الإلكتروني:www.fmh2.ma/index.php?option=com:).

الكتب الأجنبية:

بروكلمان(كارل بروكلمان،ت1956م):

1_تاريخ الأدب العربي،نقله إلى العربية:السيد يعقوب بكر ورمضان عبد التواب،دار المعارف،القاهرة،(د،ت).

المواقع الإلكترونية:

1_الموسوعة الشاملة،أرشيف ملتقى أهل الحديث.

2_الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة(www.shamela-dz.com).

فهرس الآيات

فهرس الآيات

الصفحة	اسم السورة و رقم الآية	الصفحة	اسم السورة و رقم الآية
126	الآية 107		الفتحة
63	الآية 109	164	الآية 2
91	الآية 112	164	الآية 3
50	الآية 116		البقرة
74	الآية 121	141_54_30	الآية 2
130	الآية 138	27	الآية 5
74	الآية 146	76_29_28	الآية 6
62	الآية 153	29	الآية 7
36	الآية 164	36	الآية 16
59	الآية 180	100	الآية 17
142	الآية 195	62_51	الآية 32
127	الآية 196	68_67	الآية 34
47	الآية 210	46	الآية 35
169	الآية 219	130_80	الآية 36
169	الآية 220	97	الآية 43
48	الآية 255	69	الآية 46
90	الآية 260	98	الآية 53
54	الآية 275	76	الآية 80
149_44	الآية 282	91	الآية 81
83	الآية 283	44	الآية 83
83	الآية 284	148	الآية 96

	المائدة		البقرة
106	الآية 6	55	الآية 286
99	الآية 25		آل عمران
143	الآية 26	173_58	الآية 7
83	الآية 27	61	الآية 11
83	الآية 28	151	الآية 30
152_35	الآية 31	19	الآية 55
152_63_62_35	الآية 32	91	الآية 76
144	الآية 41	96	الآية 103
135	الآية 44	68	الآية 111
119	الآية 51	91	الآية 125
120	الآية 64	79	الآية 152
120	الآية 73	170	الآية 169
159	الآية 106	170	الآية 170
51	الآية 116	51	الآية 191
	الأنعام		النساء
45	الآية 3	66	الآية 9
131	الآية 19	78	الآية 49
121_74	الآية 20	80	الآية 73
89	الآية 30	81	الآية 153
121	الآية 36	69_68	الآية 157
159	الآية 56	134	الآية 162
161	الآية 61	147	الآية 164
	الأعراف	119_51	الآية 171

	الأَنْفَال		الأَعْرَاف
96	الآية 45	81	الآية 4
96_95	الآية 46	138	الآية 6
160	الآية 50	108	الآية 10
	التوبة	67	الآية 11
163_162	الآية 12	105	الآية 26
74	الآية 20	96	الآية 31
51	الآية 31	93	الآية 44
135	الآية 67	166	الآية 104
163	الآية 79	166	الآية 105
102	الآية 100	30	الآية 109
64	الآية 121	30	الآية 110
	يونس	30	الآية 111
58	الآية 24	93	الآية 114
123_75	الآية 62	122	الآية 148
123_75	الآية 63	145_92_91	الآية 172
123_75	الآية 64	92	الآية 173
123_63	الآية 65	192	الآية 174
95	الآية 109	103	الآية 184
	هود	156_155	الآية 188
12	الآية 14		الأَنْفَال
123_53	الآية 20	98	الآية 41

147	الآية 9		هـ
	الحجر	62	الآية 25
169	الآية 16	69	الآية 43
169	الآية 17	108	الآية 77
169	الآية 18		يوسف
107	الآية 20	161	الآية 2
68	الآية 30	82	الآية 6
68	الآية 31	82	الآية 7
	النحل	100	الآية 15
51	الآية 1	52	الآية 23
64	الآية 4	132	الآية 24
64	الآية 5	52	الآية 26
64	الآية 6	52	الآية 27
65	الآية 8	62	الآية 90
173	الآية 14	101	الآية 92
161_91	الآية 28	46	الآية 108
163_161	الآية 32		الرعد
89	الآية 38	49	الآية 2
96	الآية 54	54	الآية 18
96	الآية 55	82	الآية 24
	الإسراء		إبراهيم
51	الآية 1	81	الآية 4

	طه		الإسراء
78	الآية 82	22	الآية 16
	الأنبياء		الكهف
77	الآية 26	35	الآية 1
128	الآية 47	55	الآية 17
98	الآية 48	95	الآية 28
80	الآية 95	59	الآية 45
80	الآية 96	67	الآية 50
	الحج	60	الآية 63
70	الآية 30	72	الآية 89
152_70	الآية 32	72	الآية 90
129	الآية 52	72	الآية 91
152_71_70	الآية 60		مريم
71	الآية 61	73	الآية 9
71	الآية 62	73	الآية 21
	المؤمنون	109	الآية 52
137_80	الآية 14	87	الآية 77
84	الآية 99	87	الآية 78
84	الآية 100	87	الآية 79
	النور	87	الآية 81
21	الآية 4	87	الآية 82

	العنكبوت		النور
108	الآية 33	21	الآية 5
35	الآية 52	170	الآية 36
	الروم	170	الآية 37
103	الآية 8	96	الآية 54
98	الآية 15		الفرقان
98	الآية 16	74	الآية 34
96	الآية 33	137	الآية 48
96	الآية 34		الشعراء
	لقمان	93	الآية 42
32	الآية 13	141	الآية 50
	السجدة	72	الآية 59
77	الآية 2	86	الآية 62
77	الآية 3	170	الآية 75
161	الآية 11	170	الآية 76
77	الآية 14		المنزل
77	الآية 15	99	الآية 34
77	الآية 16	105	الآية 82
108	الآية 23		القصص
	الأحزاب	150	الآية 77
139	الآية 7	124	الآية 88

80	الآية 2		الأحزاب
80	الآية 3	139_138	الآية 8
133	الآية 8	115	الآية 30
133	الآية 9	155	الآية 31
93	الآية 18	154	الآية 32
11	الآية 24	28	الآية 39
170	الآية 48		سبأ
170	الآية 49	89	الآية 3
164	الآية 151	60	الآية 13
164	الآية 152	57	الآية 14
149	الآية 164	78	الآية 40
	ص	78	الآية 41
71_70	الآية 55	156	الآية 46
71	الآية 57		فاطر
71	الآية 58	72	الآية 28
70	الآية 59	49	الآية 41
68	الآية 71	49	الآية 44
68	الآية 72		يس
68	الآية 73	123_28	الآية 76
68	الآية 74	91	الآية 81
	الزمر		الصفات

	الدخـان		الزمر
72	الآية 27	75	الآية 17
72	الآية 28	75	الآية 18
169_157	الآية 43	161	الآية 42
169_157	الآية 44	89	الآية 59
157	الآية 45	90	الآية 71
157	الآية 46	82	الآية 72
	الأحـقـاف		غافر
92	الآية 33	74	الآية 6
89	الآية 34	74	الآية 7
56	الآية 35	170	الآية 53
	محمـد	170	الآية 54
151	الآية 4	91	الآية 50
176	الآية 20		الشورى
13	الآية 22	170	الآية 1
32	الآية 24	170	الآية 2
96	الآية 33		الزخرف
	الفتـح	90_88	الآية 80
73	الآية 15		الدخـان
74	الآية 28	170	الآية 4
	الحجـرات	170	الآية 5

81	الآية 13		الحجرات
	الواقعة	69	الآية 12
81	الآية 35		الذاريات
81	الآية 36	57	الآية 16
81	الآية 37	56	الآية 17
76	الآية 59	73	الآية 30
76	الآية 64		الطور
76	الآية 69	101	الآية 17
	الحديد	101	الآية 18
90	الآية 14	101	الآية 19
	الصف	101	الآية 20
136	الآية 11	76	الآية 38
	المنافقون	76	الآية 39
20	الآية 1		القمر
	التغابن	124	الآية 5
89_88	الآية 7	124	الآية 6
	الطلاق	124	الآية 7
82	الآية 6	124	الآية 8
82	الآية 7	14	الآية 17
	الملك		الرحمن
88	الآية 8	81	الآية 12

	المدثر		الملك
88	الآية 33	90_88	الآية 9
88	الآية 34	176	الآية 13
87	الآية 52	46	الآية 16
88_87	الآية 53		القلم
87	الآية 54	136	الآية 33
	القيامة		الحاققة
90	الآية 4	100	الآية 24
88	الآية 26		المعارج
88	الآية 27	167	الآية 15
	المرسلات	167	الآية 16
53	الآية 1		المزمل
53	الآية 2	57	الآية 1
53	الآية 3	57	الآية 2
53	الآية 4	57	الآية 3
53	الآية 5	57	الآية 4
53	الآية 6		المدثر
53	الآية 7	80	الآية 3
	النبأ	80	الآية 4
65	الآية 1	80	الآية 5
65	الآية 2	88_85	الآية 32

170	الآية 11		الباء
170	الآية 12	65	الآية 3
170	الآية 13	88	الآية 4
170	الآية 14	88	الآية 5
	المطففين	170	الآية 31
87	الآية 13	170	الآية 32
87	الآية 14		النازعات
87	الآية 15	140_76	الآية 27
103	الآية 34	140	الآية 28
103	الآية 35	140	الآية 29
103	الآية 36		التكوير
	الانشقاق	170	الآية 1
92	الآية 14	170	الآية 2
92	الآية 15	170	الآية 3
	البروج	170	الآية 4
105	الآية 14	170	الآية 5
105	الآية 15	170	الآية 6
105	الآية 16	170	الآية 7
	الأعلى	170	الآية 8
75	الآية 1	170	الآية 9
75	الآية 2	170	الآية 10

	النصر		الفجر
53	الآية 3	87	الآية 16
		87	الآية 17
			العلق
		170	الآية 9
		170	الآية 10
			البيّنة
		19	الآية 1
		102	الآية 7
		102	الآية 8
			التكاثر
		88	الآية 4
		88	الآية 5
			العصر
		168	الآية 2
		168_74	الآية 3
			الماعون
		174_169_164	الآية 4
		174_169_164	الآية 5

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

- شكر وعرهان

- مقدمة

9	تمهيد:- تأصيل المصطلحات وتوطئة عن الوقف القرآني والتعريف بالإمام الهبطي ووقفه
9	التوجيه لغة.....
9	التوجيه اصطلاحا.....
9	النحو لغة.....
9	النحو اصطلاحا.....
10	علم إعراب القرآن.....
10	التوجيه النحوي.....
10	الوقف لغة.....
11	الوقف اصطلاحا.....
12	الفرق بين الوقف والقطع والسكت.....
13	القطع لغة.....
13	القطع اصطلاحا.....
14	السكت لغة.....
14	السكت اصطلاحا.....
14	أهمية الوقف وصلته بالنحو وعلوم أخرى.....
14	أهمية الوقف.....
15	التأليف في الوقف القرآني.....
16	أ- مؤلفات القدامى.....
17	ب- المؤلفات الحديثة.....
18	صلة الوقف بعلم النحو وعلوم أخرى.....
18	أ) صلة الوقف بعلم النحو.....
19	ب) صلة الوقف بعلم التفسير.....
20	ج) صلة الوقف بعلم المعاني والبلاغة.....
21	د) صلة الوقف بالفقه.....
22	هـ) صلة الوقف بعلم القراءات.....
22	أقسام الوقف ورموزه في المصاحف.....

22	1-وجوه الوقف من حيث كيفية الوقف على الكلمة.....
23	2-وجوه الوقف من حيث ما يوقف عليه.....
23	أقسام الوقف من حيث ما يوقف عليه.....
23	أ-الوقف الاضطراري.....
23	ب-الوقف التعليمي.....
23_الوقف الاختباري.....
24_الوقف التعريفي.....
24	ج-الوقف الانتظاري.....
25	د-الوقف الاختياري.....
25	أنواع الوقف الاختياري.....
27	الوقف الاختياري الجائز ومراتبه.....
27	تعريف الوقف الاختياري الجائز.....
27	مراتب الوقف الاختياري الجائز.....
27	أولاً:الوقف التام.....
28	-أنواع الوقف التام.....
28	أ -الوقف اللازم(وقف البيان التام).....
28	ب -الوقف التام المطلق.....
28	ثانياً:الوقف الكافي.....
29	وقف التعانق.....
30	ثالثاً:الوقف الحسن.....
31	الوقف غير الجائز(الوقف القبيح).....
31	وقف التعسف.....
33	رموز الوقف في المصاحف.....
33	1-رموز الوقف في المصاحف المشرقية.....
36	2-الوقف في مصاحف المغاربة ورمزه.....
36_ترجمة الإمام الهبطي.....
38_التعريف بتقييد وقف القرآن الكريم:

———— الفصل الأول:خصائص منهج الهبطي في الوقف وموقف العلماء من الهبطي وأوقافه ————

44	المبحث الأول:الاحتياط للعقيدة في جانب الله وفي جانب الرسل عليهم السلام.....
44	أ-الاحتياط للعقيدة في جانب الله تعالى.....

44	-وقفه على لفظ الجلالة متى أمكنه ذلك، وكذا الابتداء به
47	-الوقف على صفات الله تعالى
49	-التفصي من نسبة شيء لغير الله تعالى
50	-الوقف على كلمة (سبحان الله) وما تصرف منها
52	ب- الاحتياط للعقيدة في جانب الرسل عليهم السلام
53	المبحث الثاني: اعتماده الوقف التام وغيره من الوقوف
53	-اعتماده وقف البيان
54	-مذهب (المبطي) في الوقف المتلازم (الوقف المتعاقب)
54	-اعتماده وقف الازدواج
56	المبحث الثالث: إثاره الإعراب الخفي، واللجوء إلى التفسير الشاذ أحياناً
56	أ- إثاره الإعراب الخفي
56	ب- وقف التفسير الشاذ
		المبحث الرابع: الفصل بين المتلازمين والوقف على ما قبل بعض الأسماء
58	المبهمة وبعض الحروف
58	1_ الفصل بين المبتدأ وخبره
58	2_ الفصل بين الفعل وفاعله
59	3_ الفصل بين الفعل المبني للمجهول و نائب الفاعل
60	4_ الفصل بين الفعل ومفعوله
60	5_ الوقف على المصدر النائب عن الفعل
61	6_ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
61	7_ الفصل بين العلة والمعلول
65	8_ الفصل بين الاستفهام وجوابه
67	9- الفصل بين المستثنى والمستثنى منه
70	10- الوقف على اسم الإشارة (هذا، ذلك)
72	11- الوقف على (كذلك)
74	12_ الوقف على ما قبل (الذي، الذين)
		13_ الوقف على ما قبل بعض الحروف التي تفيد العطف وغيره
75	(أم، بل، ثم، حتى، الفاء)، اللام
84	المبحث الخامس: مذهبه في الوقف على أحرف الردع والجواب: كلا، بلى، نعم
84	أ- الوقف على (كلا)

88	ب-الوقف على(بلى)
92	ج-الوقف على (نعم)
		المبحث السادس:الوقف على الأوامر والنواهي والفصل بينها أحيانا،والتفريق بين
95	المختلفات
95	أ-الوقف على الأوامر والنواهي
96	ب-الفصل بين الأوامر والنواهي
97	ج-التفريق بين المختلفات
100	المبحث السابع:توفير الجمل الدعائية والإطلاق والتعميم
100	أ-توفير الجمل الدعائية
102	ب-الإطلاق والتعميم
105	المبحث الثامن:الوقف الذي تقتضيه القراءة والوقف لبيان الحكم الفقهي
105	أ-الوقف الذي تقتضيه القراءة
106	ب-الوقف لبيان الحكم الفقهي
107	المبحث التاسع:تعامله مع السياقات المتشابهة والإشارة إلى تنوع المعنى
107	أ-تعامله مع السياقات المتشابهة
108	ب-الإشارة إلى تنوع المعنى
110	المبحث العاشر:موقف العلماء من(المبطي)وأوقافه

الفصل الثاني:الوقف الهبطي ووقوف المشاركة

119	المبحث الأول:الوقف الهبطي والوقف اللازم
126	المبحث الثاني:الوقف الهبطي والوقف أولى(قلى)
130	المبحث الثالث:الوقف الهبطي ووقف الوصل أولى(صلى)
134	المبحث الرابع:الوقف الهبطي والوقف الجائز
141	المبحث الخامس:الوقف الهبطي والوقف المتعاق
141	أولا:المواضع الشهيرة لوقف التعانق
148	ثانيا:مواضع التعانق المختلف فيها
148	- نماذج لمواضع التعانق المختلف فيها اختار(المبطي)فيها الموضع الأول
152	- نماذج لمواضع التعانق المختلف فيها اختار(المبطي)فيها الموضع الثاني
155	- نماذج لمواضع التعانق المختلف فيها ووقف(المبطي)فيها على الموضعين معا
159	المبحث السادس:الوقف الهبطي والوقف القبيح
164	المبحث السابع:الوقف الهبطي والوقف على رؤوس الآي

171	المبحث الثامن: تحليل نتائج الفصل الثاني
179	الخاتمة
183	قائمة المصادر والمراجع
206	فهرس الآيات
219	فهرس الموضوعات
	ملحق: بيانات توضيحية لنسب الاختلاف بين الوقف الهبطي ووقف المشاركة...

ملحق:

بيانات توضيحية

لنسب الاختلاف بين

الوقف الهبطي ووقف

المشاركة

